مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني

مجدي حماد

اللجنة الاستشارية

إبراهيم الدقاق
إبراهيم عز الدين
أحمد صدقي الدجاني
أحمد عبيدات
أحمد يوسف أحمد
أنيس صايغ
برهان الدجاني
جميل مطر
خير الدين حسيب
طاهر كنعان
عبد الإله بلقزيز
عزمي بشارة
مصطفى البرغوثي
معن بشّور
هاني الهندي

نحو استراتيجية وخطة عمل

للصراع العربي - الصهيوني

مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني

مجدي حماد

اللجنة الاستشارية

إبراهيم الدقاق	أنيس صايغ	عبد الإله بلقزيز
إبراهيم عز الدين	برهان الدجاني	عزمي بشارة
أحمد صدقي الدجاني	جميل مطر	مصطفى البرغوثي
أحمد عبيدات	خير الدين حسيب	معن بشور
أحمد يوسف أحمد	طاهر كنعان	هاني الهندي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حماد، مجدي

نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي - الصهيوني/ مجدي حماد؛ اللجنة الاستشارية ابراهيم الدقاق... [وآخ.].

٢٠٣ ص.

ببليوغرافية: ص ١٩٩ - ٢٠٣.

١. النزاع العربي الإسرائيلي. ٢. مفاوضات السلام العربية - الإسرائيلية. ٣. القضية الفلسطينية. أ. الدقاق، ابراهيم. ب. العنوان.

327. 56940174927

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» - بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠

المحتويات

مقدمة ٩
مدخل ١٥
الفصل الأول : الموقف ١٧
أولاً : أصول الصراع ١٩
١ ـ الصراع الأساسي ١٩
٢ ـ الصراع المباشر ٢٣
ثانياً : طبيعة الصراع ٢٦
ثالثاً : أطراف الصراع ٣٠
١ ـ قوى الهيمنة الغربية ٣٠
٢ ـ الكيان الصهيوني ٣٠
٣ ـ الأمة العربية ٣٤
أ ـ الطبقات الحاكمة ٣٥
ب ـ الجماهير العربية ٣٦
رابعاً : حقائق التسوية ٣٧
١ ـ استشراف المستقبل من منظور «إسرائيل» ٣٨
٢ ـ التسوية من المنظور العربي الرسمي ٣٨
٣ ـ صراع وجود.. لا صراع حدود؟ ٣٩
٤ ـ الاعتراف الفلسطيني بدولة «إسرائيل» ٣٩
خامساً : المسارات المحتملة للصراع ٤٠
خلاصة ٤٦
الفصل الثاني : الأهداف ٤٩
أولاً : المقدمات ٥١

١ ـ الموقف المبدئي من التسوية ٥١
٢ ـ منهج الواقعية ٥٦
٣ ـ مبدأ انعدام البديل ٦١
ثانياً : التوجهات ٦٦
١ ـ الهدف النهائي للاستراتيجيا ٦٩
٢ ـ الهدف المرحلي للاستراتيجيا ٧٢
الفصل الثالث : الإمكانات ٧٥
أولاً : المبادئ ٧٧
١ ـ معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها ٧٧
٢ ـ الإمكانات والبدائل ٨٠
ثانياً : المحددات ٨٢
١ ـ عنصر الايديولوجيا ٨٤
٢ ـ عنصر الزمن ٨٦
٣ ـ عنصر التقانة ٨٧
٤ ـ العنصر الديمغرافي ٨٩
٥ ـ العنصر الدولي ٩١
الفصل الرابع : السياسات ٩٣
أولاً : الحل الهندسي والحل التاريخي للصراع الحضاري ٩٧
١ ـ المنظور اليهودي ٩٧
٢ ـ المنظور العربي ٩٨
ثانياً : الحروب النظامية والمقاومة الشعبية ٩٩
١ ـ الفرضية الأولى ـ الحسم العسكري الممتنع ١٠٠
٢ ـ الفرضية الثانية ـ الحروب المحدودة الواردة ١٠٢
٣ ـ الفرضية الثالثة ـ المقاومة المسلحة الممكنة ١٠٢
٤ ـ الفرضية الرابعة ـ النضال السلمي المساند ١٠٦
ثالثاً : المقاطعة العربية ١٠٧
رابعاً : مواجهة التطبيع ١١٠
خامساً : جدلية التحرير والتسوية:
منهج التعامل مع اتفاقات أوسلو ١١٧
١ ـ مسار أوسلو ١١٨

٢ ـ مسار النضال ١٢٠
٣ ـ هل من توزيع أدوار؟ ١٢٠
٤ ـ منهج تقليل الخسائر ١٢٢
سادساً : معركة الإعلام ١٢٣
١ ـ الإعلام العربي تجاه «إسرائيل» ١٢٤
٢ ـ الإعلام تجاه العالم الإسلامي ١٢٦
الفصل الخامس : الخطط ١٢٩
أولاً : الدائرة العربية ١٣١
١ ـ الحكومات العربية ١٣١
٢ ـ المجتمع المدني ١٣٣
ثانياً : الدائرة الفلسطينية ١٣٤
١ ـ إحياء منظمة التحرير الفلسطينية ١٣٧
٢ ـ المعارضة الفلسطينية ١٤٣
٣ ـ توحيد الشعب الفلسطيني ١٤٥
٤ ـ وحدة الأرض الفلسطينية ١٥٣
٥ ـ قضية القدس ١٥٥
٦ ـ ترميم الروابط والعلاقات بين
الشعب الفلسطيني والدول العربية ١٦٠
٧ ـ مفاوضات الوضع النهائي ١٦٢
ثالثاً : الدائرة الإسرائيلية ١٦٩
١ ـ اليهود العرب ١٧٢
٢ ـ حركة السلام الآن ١٧٥
٣ ـ المؤرخون الجدد ١٧٧
رابعاً : الدائرة الدولية ١٨٣
١ ـ الولايات المتحدة و«إسرائيل» ١٨٣
٢ ـ الأمم المتحدة ١٨٦
خاتمة ١٩١
المراجع ١٩٩

مقدمـــة

درج «مركز دراسات الوحدة العربية»، منذ قيامه عام ١٩٧٥، على تركيز جل أنشطته حول قضية «الوحدة العربية»، وما يرتبط بها من مشكلات وإشكاليات، نزولاً على مقتضيات وثيقة تأسيسه، والمهمة القومية التي انتدب نفسه لحمل أمانتها.

ولهذا الاعتبار لم يقترب المركز إلا بشكل محدود من الصراع العربي ـ الصهيوني، بسبب تخصص العديد من «المراكز البحثية»، على امتداد الوطن العربي، في هذا الموضوع، وانشغالها الحصري والكبير بتطوراته، باستثناء بعض المعالجات البحثية التي اقتضتها التحولات الجذرية في التوجهات العربية الرسمية من الصراع إلى التسوية،وبخاصة منذ أخذت تتوالى «اتفاقيات التسوية».

ولكن عقد هذه الاتفاقيات كان علامة فارقة على مستوى إدارة الصراع، لأنها قفزت من حيث المضمون والصياغات حتى على مقتضيات قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، الذي تطلب فقط «إنهاء حال الحرب»، لا الاعتراف بالدولة الصهيونية، ولا إبراز «معاهدات سلام»، ولا تطبيع العلاقات معها، بل ما يتجاوز العلاقات الطبيعية بين الدول. وقد انعكس ذلك كله على توجهات العديد من مراكز البحث في الوطن العربي، المتخصصة في دراسات الصراع العربي ـ الصهيوني، وعلى اهتماماتها وأولوياتها.

وفي الوقت نفسه أخذت مسيرة التسوية والهرولة إلى التطبيع مع الدولة الصهيونية تلقي بتأثيراتها الكاسحة على المستقبل العربي كله، بخاصة وهي تحاول الامتداد إلى الهوية العربية والمرجعية القومية، وتقويض الدعائم التي تصلب النظام العربي وتشد أزره. وهنا ضاعت الحدود، وتاهت البديهيات... وأصبحت دعوة الوحدة العربية ذاتها على المحك.

إزاء هذا التطور المزدوج، على مستوى إدارة الصراع من ناحية، وعلى مستوى البحث والدراسة من ناحية أخرى، كان من الطبيعي أن يتصاعد اهتمام «مركز دراسات الوحدة العربية» بمسيرة الصراع والتسوية، حتى توّج ذلك بانعقاد الندوة الكبرى بعنوان: «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (نحو استراتيجية وخطة عمل)»، في بيروت، خلال المدة من ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩.

ونظراً لطبيعة موضوع الندوة وأهدافها، ونوعية الخبرات والجهود اللازمة لإنجازها، فإن معالجتها جرت على النحو الآتي:

أولاً: وضعت المخطط الأولي للندوة لجنة مصغرة، ثم قامت لجنة موسعة بإعداد مخطط الندوة في صيغته النهائية، بعد استشارات واسعة قام بها المركز للغرض ذاته.

ثانياً: تم تكليف فريق من الباحثين المتخصصين بإعداد مجموعة من «الدراسات الأساسية» عن مختلف جوانب «الصراع العربي ـ الصهيوني»، في أبعاده العربية والفلسطينية والإسرائيلية والدولية.

ثالثاً: شكلت لجنة استشارية للندوة، كلفت بوضع تصور أولي «للاستراتيجية وخطة العمل» مستفيدة من الدراسات الأساسية التي أعدها فريق الباحثين.

رابعاً: كان هناك تفاعل مستمر بين اللجنة الاستشارية وفريق الباحثين، وفقاً لبرنامج زمني محدد، حيث كانت الدراسات الأساسية ترفع، أولاً بأول، إلى المركز لعرضها على اللجنة الاستشارية لإبداء الرأي، وإجراء الحوار مع الباحث، كلما اقتضى الأمر ذلك، فضلاً عن الاستفادة منها في إعداد التصور الأولي للاستراتيجية وخطة العمل.

خامساً: قامت اللجنة الاستشارية بمناقشة الصياغات المختلفة للاستراتيجية وخطة العمل، انطلاقاً من الدراسة التي أعدها أ. برهان الدجاني، بعنوان «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية». كذلك عُرضت على اللجنة الدراسة التي أعدها د. عبد الإله بلقزيز، بعنوان «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية». وأخيراً ناقشت اللجنة الدراسة الأساسية التي أعدها د. مجدي حماد، بعنوان «نحو استراتيجية

وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني»، والتي استفادت من الدراسات الأساسية التي قدمت إلى الندوة، فضلاً عن دراستي أ. برهان الدجاني ود. عبد الإله بلقزيز، والتي اقتبست منهما أحياناً. وفي ضوء ملاحظات اللجنة تمت إعادة النظر في تلك الدراسة، ثم عرضت على الندوة في صيغة معدلة أولى.

سادساً: ضمت الندوة جميع أعضاء فريق البحث واللجنة الاستشارية، بالإضافة إلى من تقرر دعوتهم للمشاركة في أعمالها، على مدار أربعة أيام. وقد خصص اليومان الأولان لمناقشة الدراسات الأساسية، وخصص اليومان الأخيران لمناقشة الصيغة المعدلة للاستراتيجية وخطة العمل التي أعدها د. مجدي حماد، بالإضافة إلى ورقتي العمل اللتين أعدهما أ. برهان الدجاني ود. عبد الإله بلقزيز.

وقد أصدر المركز الأعمال الكاملة لهذه الندوة في جزأين، بعنوان: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل**، حيث صدر الجزء الأول منهما تحت عنوان فرعي: «الدراسات الأساسية»، بينما صدر الجزء الثاني تحت عنوان فرعي: «نحو استراتيجية وخطة عمل».

ويضم الكتاب الحالي الصياغة النهائية المعدلة للدراسة الأصلية التي قدمها د. مجدي حماد إلى الندوة بعنوان: «نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني». وقد جرت إعادة صياغة تلك الدراسة مرات عدة. ففي الأصل ناقشت اللجنة الاستشارية الدراسة الحالية في صيغتها الأولية ـ كما تقدم ـ وفي ضوء الملاحظات التي أبديت على هذه الدراسة تمت إعادة النظر فيها، ثم عرضت على الندوة في صياغة معدلة أولى، وكانت محلاً لمناقشات مستفيضة.

وفي ضوء التعقيبات والمداخلات التي أبديت أثناء الندوة، كانت هناك إعادة صياغة ثانية للدراسة، ونشرت الصياغة المعدلة الثانية في **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٣ (أيار/مايو ١٩٩٩)، مع دعوة الكتّاب والباحثين العرب إلى أن يرسلوا ما يتراءى لهم من آراء وملاحظات للاستفادة منها.

ثم كانت هناك إعادة صياغة ثالثة في ضوء التعقيبات والملاحظات التي تسلمها المركز بعد نشر الدراسة المعدلة الثانية، وكذلك التعقيبات والملاحظات التي أبداها عدد من أعضاء «المؤتمر القومي العربي» بعد توزيع الدراسة عليهم.

وفضلاً عن ذلك استفادت الدراسة من الندوة المحدودة التي نظمها المركز لمناقشة ورقة العمل التي أعدها د. عبد الإله بلقزيز، بعنوان: «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية»، ونشرت أعمالها في المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/ اغسطس ١٩٩٩).

والأمر لم يتوقف عند مجرد إعادة الصياغة، بل انصبت بعض التعديلات على صلب الدراسة وأقسامها، كما كانت هناك إضافات جوهرية تبلغ نصف حجم الدراسة الأصلية، تضمنت موضوعات وقضايا جديدة، من بينها: مفاوضات الوضع النهائي، ثقافة السلام، التوطين، اليهود العرب، حركة «السلام الآن»، والمؤرخون الجدد.

إن غاية هذه الدراسة أن تقدم فهماً حقيقياً للصراع وللتسوية، في أبعادهما الإقليمية والعالمية. فمن الصحيح أن الدولة العبرية هي العدو المباشر، وأن النزعات العنصرية والعدوانية والتوسعية تتغلغل في البنية التحتية للعدو الصهيوني، وأن الصراع معه «صراع وجود.. لا صراع حدود»، ولكن دور «إسرائيل» يأتي في إطار الدور الذي تمارسه قوى الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة باعتبارها العدو الأساسي الذي يبذل قصارى جهده لضمان استمرار التخلف والتبعية والتجزئة في الوطن العربي. ومن هذا المنطلق فإن ما يجري في المنطقة العربية الآن إنما هو فصل جديد من الصراع، تسعى الولايات المتحدة - حتى قبل «إسرائيل» - إلى أن يكون فصلاً أخيراً، لحسم الصدام التاريخي في المنطقة لمصلحة «نظام الشرق الأوسط».. لا النظام العربي، بل وعلى أنقاضه.

وفي إطار هذا الفهم العام تؤكد الدراسة أن «باب البدائل» مفتوح، وينبغي أن يظل مفتوحاً باستمرار، لأن إرادة الأمة تأبى الهزيمة وترفض الاستسلام، وأن عمليات التسوية الجارية لا يمكن أن تتحول إلى نوع من «القدر».. لا راد لقضائه. وأساس ذلك أن المقياس الحقيقي في تحديد النصر أو الهزيمة - في التحليل الأخير - لا يمكن أن يقاس باحتلال الأراضي، أو بفرض اتفاقيات الإذعان. إن قوى الهيمنة الغربية والصهيونية قد تحتل قطعة من الأرض العربية.. وقد تفرض مجموعة من اتفاقيات الإذعان، ولكن أية قطعة من إرادة الأمة ليست عرضة لأي احتلال أو إذعان.. وهذا هو المقياس الحقيقي للنصر أو الهزيمة، أي مدى صلابة أو انكسار إرادة المقاومة لدى الأمة.

وهنا يكمن الأمل الحقيقي الذي يجعل «باب البدائل» مفتوحاً باستمرار، لكي تفرض الأمة العربية إرادتها، مهما جاوز الظالمون المدى.. وهنا تكمن أهمية رسم «استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني».. لأن الإرادة وحدها لا تكفي!

مجدي حماد

مدخل

«إلى من نتوجه بهذه الاستراتيجيا؟

تتوجه هذه الاستراتيجيا إلى كل الذين يرونها مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، مهما كانت خلفياتهم ومواقفهم. . ومن ثم، تدعوهم إلى العمل، كل في حدود ما يقبل به، وما يقدر عليه».

في مفهوم الاستراتيجيا

يمكن تعريف «الاستراتيجيا» ـ من الناحية الإجرائية ـ بأنها: «عملية التخطيط اللازمة لتعبئة الموارد والإمكانات، وتوجيه السياسات، واستخدام الأدوات والوسائل المتاحة، من مرحلة إلى أخرى، لمواجهة موقف معين، من أجل تحقيق أهداف محددة». ومن ثم فإن الإطار العام لأية «استراتيجيا» يتكون من عدد من العناصر الأساسية:

أولها: الموقف الذي تسعى الاستراتيجيا إلى مواجهته: صراع، نزاع، أزمة، مشكلة. . . الخ. ولا شك في أن تحديد عناصر الموقف بدقة يقود إلى تحديد الموارد والإمكانات، فضلاً عن السياسات والأدوات اللازمة لمواجهة ذلك الموقف، وفضلاً عن تحديد مدى واقعية الأهداف المطلوب تحقيقها.

وثانيها: الأهداف النهائية المتوخاة، ويرتبط بذلك ضرورة تحديد نظام من الأولويات، وعدم الخلط بين الأهداف المرحلية ذات الطبيعة التكتيكية، والأهداف الوطنية ذات الطبيعة الاستراتيجية.

وثالثها: الموارد والإمكانات، القائمة والكامنة، التي يمكن استخدامها في سبيل الوصول إلى الأهداف، ومستوى إعداد هذه الموارد والإمكانات ليصبح في الإمكان استخدامها لتحقيق أقصى عائد ممكن.

ورابعها: **السياسات والأدوات والوسائل** التي سيجري توظيفها، وآلية الملاءمة والتنسيق بينها لمنع التناقضات ـ من جهة، وتعظيم القدرات ـ من جهة أخرى.

وخامسها: **الخطط والمراحل** التي لا بد من عبورها أو التوقف عندها، إذا كان التوصل إلى الهدف في ضربة واحدة أمراً متعذراً.

ويرتبط بكل ما تقدم ضرورة إجراء رصد موضوعي لأهداف الطرف المقابل، ومواقفه المحتملة عند كل بند من البنود المتقدمة، فضلاً عن محاولة استكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها.

ويتضح مما سبق أن الاستراتيجيا هي أداة للوصول إلى تحقيق الأهداف المتوخاة؛ فهي علاقة بين وسائط وأهداف، وهي تكييف الوسائل المتاحة كافة، والموارد والإمكانات المادية والبشرية، الداخلية والخارجية لتحقيق تلك الأهداف. فضلاً عن ذلك فإن أية استراتيجيا تقوم على عدد من الافتراضات النظرية والفكرية والعقائدية المرتبطة بالأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وبالواقع الذي يتم الانطلاق منه، وبالوسيلة التي يقترح استخدامها. فالوسائل والأدوات ليست مجرد قضية تكتيكية أو فنية، ولكن يستتر خلفها عدد من المسلمات والتصورات النظرية والفكرية والعقائدية. مع التأكيد أن أي استراتيجيا، طالما أنها تدور في إطار صراع الإرادات، تشهد دوماً تفاعلاً بين الحلم والأمل ـ من ناحية، والفكر والعمل ـ من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإن هذه العناصر الأساسية الخمسة هي التي يمكن أن تتضمنها استراتيجيا بديلة للصراع العربي ـ الصهيوني، ويخصص لاستعراض كل منها فصل مستقل.

الفصل الأول

الموقـف

تهدف الاستراتيجيا المتوخاة إلى مواجهة «موقف» معين، ولذلك فإن تحديد عناصر الموقف بدقة يقود إلى تحديد عناصر الاستراتيجيا الأخرى. ويمكن القول إن الموقف الحالي يتمثل في مسارين أساسيين: **أولهما** مسار الصراع، **وثانيهما** مسار التسوية، ويقتضي ذلك عرض مجموعة من العناصر المرتبطة بهذين المسارين:

أولاً: أصول الصراع

من البديهي أن معالجة «أصول» أي صراع يمكن أن تقود تلقائياً إلى «حل» ذلك الصراع، والعكس صحيح. ومن ثم فإن المعالجة الجذرية للصراع العربي ـ الصهيوني، من الناحية النظرية، يمكن أن تكون على غرار ما حدث في الولايات المتحدة واستراليا، أي إبادة الشعب الأصلي من ناحية، أو ما حدث في الجزائر وزيمبابوي وجنوب افريقيا حيث انتصرت حركات التحرر الوطني من ناحية أخرى. أما بالنسبة لأصول الصراع في المنطقة فهي تتمثل في ما يلي:

١ ـ الصراع الأساسي

يتمثل الصراع الأساسي الذي تشهده المنطقة في محاولات القوى الاستعمارية المتغيرة فرض وترسيخ التبعية والتخلف والتجزئة على المنطقة العربية من ناحية، وزرع المشروع الصهيوني للمساعدة على تكريس هذه الأهداف من ناحية أخرى. وإذا كانت لهذا الصراع جذوره التاريخية البعيدة، فإن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى كانت مميزة نوعياً، لأنها شهدت تبلور أصول الصراعات الحالية، التي ترتبت على «التسوية التاريخية» التي فرضها «الغرب» على المنطقة، والتي تتمثل، بصفة خاصة، في «وعد بلفور»، أي «المشروع الصهيوني» من ناحية، و«ظاهرة التجزئة»، أي «المشروع القطري» من ناحية أخرى، لأن كليهما

نشأ بقرار غربي، وفي الفترة نفسها تقريباً، ولتحقيق الأهداف نفسها، التي تتلخص في ضرب «القومية العربية»، بالنظر إلى أنها تشكل «نقيضاً» جذرياً لهما، وللهيمنة الغربية معاً.

لقد بدأت يقظة القومية العربية مع مطلع القرن العشرين، وأخذ «المشروع القومي» يتبلور في شكل تيار ايديولوجي من ناحية، وحركة سياسية تستهدف تحقيق «الاستقلال والوحدة»، باعتبارهما وجهين لعملة واحدة من ناحية أخرى. ولكن حصول الأقطار العربية على «الاستقلال» لم يرتبط تلقائياً بقيام «الوحدة»، لأن نجاح القوى الغربية في فرض التجزئة على الوطن العربي، انتهى إلى تحويل النضال القومي العربي إلى نضال قطري في معظم الحالات. وأساس ذلك أن الطبقات البرجوازية التقليدية التي تصدت لقيادة «الكفاح» من أجل «الاستقلال» قد تعاونت والاستعمار الغربي في سبيل الحفاظ على مواقعها كطبقات حاكمة مميزة. وكان همها في «الكفاح» أن تحل محل الأجنبي، وتنشىء «دولة قطرية» تؤمن مصالحها، لا أن تؤسس نظاماً جديداً يكفل الحرية والمساواة للشعب، ويمكن من مواجهة التحديات الكبرى التي تعصف به.. وفي مقدمها قوى التبعية والتجزئة[1]. وهكذا وضعت أصول «التسوية الفعلية» للصراع مع «الاستعمار الغربي»، التي هيأت لتلك الطبقات التقليدية الحاكمة أن تقبل بصفقة «الاستقلال.. من دون الوحدة».. وهذه «الصفقة» كانت تسمح في تلك المرحلة بتمرير «وعد بلفور». وكانت تلك هي أبرز ملامح «التسوية الغربية الأولى».

أما «التسوية الغربية الثانية» التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ـ وكان جوهرها «الاستقلال من دون الوحدة.. ومن دون فلسطين» أيضاً ـ فقد شهدت تمرير «قرار التقسيم»، حيث أضيف الى ما تقدم حماية أنظمة الحكم في الدول العربية «المستقلة»، مقابل التخلي عن قضية فلسطين. وفي هذا السياق وضعت أصول «التسوية الفعلية» المبكرة للصراع العربي ـ

---

(١) يرى جلال أمين أن هذا النمط من سلوك «الطبقات الحاكمة التقليدية» في الوطن العربي، من زاوية ارتباطها العضوي بالاستعمار، قد استمر على مدار القرون الأربعة الماضية. انظر: جلال أحمد أمين: **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، و**المثقفون العرب وإسرائيل** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٨٠ ـ ١٧٤. وانظر أيضاً في تأصيل الفكرة نفسها من منظور مختلف: عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

الصهيوني، التي تحولت إلى «تسوية رسمية» بعد نحو نصف قرن من الزمان. وبالتالي، فإن الطبقات الحاكمة التقليدية في الأقطار العربية، كأداة للنفوذ الغربي، أضيفت إليها من الناحية الفعلية أداة جديدة هي الدولة الصهيونية. ومعنى ذلك أن «خصوصية» الوجود الاستعماري في المنطقة أصبحت تتجسد في فرض «التجزئة السياسية» على الوطن العربي، بما ينجر عنها من استمرار التخلف والتبعية من ناحية، وزرع «الكيان الصهيوني» من أجل ترسيخ كل ذلك من ناحية أخرى.

ثم بدأت مرحلة مميزة نوعياً من الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، في الخمسينيات والستينيات، في ظل قيادة جمال عبد الناصر ومدرسة البعث وحركة القوميين العرب، التي شهدت صعود القومية العربية، حيث امتزج الموقف من الصهيونية و«إسرائيل» عضوياً بآمال التحرر والتنمية والوحدة، وبالتالي فقد مثلت محاولة جسورة لتغيير معادلة الصراع جذرياً بانضمامها إلى قوى التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي على المستوى العالمي. وفي هذا السياق، عمدت الولايات المتحدة، في ظل «نظام القطبية الثنائية»، إلى ممارسة دور نشط في المنطقة العربية، مستندة إلى النفوذ المتراكم للدول الاستعمارية الأوروبية. ودعت إلى مشاريع الدفاع عن «الشرق الأوسط» والحلف المركزي، في محاولة منها لرسم حدود المنطقة لمصلحة «نظام شرق أوسطي»، لا لمصلحة نظام عربي، خصوصاً بعد قيام «إسرائيل» في قلب المنطقة كدولة غير عربية، بل يمكن القول إن التاريخ العربي الحديث، خصوصاً منذ الخمسينيات والستينيات، يطبعه أساساً صدام عنيف بين نظامين متنافسين: **الأول** هو «نظام الشرق الأوسط»، الذي كانت تتزعمه دول الاستعمار القديم حتى سلمت القيادة إلى الولايات المتحدة، وبموجبه كان على الدول العربية أن تتحالف مع كل من إيران وتركيا وباكستان واسرائيل، كما مع الدول الغربية. **أما الثاني** فهو النظام العربي، الذي رفع شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة، وقام بدور بارز في تأسيس حركة عدم الانحياز، وتمكن من بناء علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي والصين والمعسكر الاشتراكي بوجه عام(٢).

---

(٢) انظر في تفصيل ذلك: جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ٥٠ ـ ٥١ و٦١ ـ ٦٢. وانظر عرضاً جيداً لذلك الصراع، في: Mohammed Hasanayn Heikal, «Egyptian Foreign =

إن الصراع بين هذين النظامين هو تعبير عن «الصراع الأساسي» في المنطقة العربية، وهو الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة. ولا شك في أن «أساس» هذا الصراع هو توجهات «القومية العربية»، التي بادرت السياسة الأمريكية، منذ البدء، إلى اعتبارها راديكالية وتعادي مصالحهم في المنطقة. ولذلك فقد وجهت ضربات قاصمة لمحاولات الثورة القومية في الخمسينيات والستينيات، بلغت ذروتها بالعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧.

ولذلك فإن ما يجري في المرحلة الحالية، على طريق بناء «التسوية الغربية الثالثة»، هو فصل جديد، تسعى الولايات المتحدة ـ حتى قبل إسرائيل ـ إلى أن يكون فصلاً أخيراً، لحسم هذا الصدام التاريخي لمصلحة «نظام الشرق الأوسط». إن هناك «خريطة سياسية واقتصادية» ترسم من جديد للمنطقة، قد تكون أخطر وأهم من «خريطة سايكس ـ بيكو» القديمة. فتلك الخريطة القديمة كانت عملية «توزيع إرث» الامبراطورية العثمانية، لكن الخريطة الجديدة تحاول أن تكون «شهادة ميلاد» وليس مجرد «إعلام إرث» لرجل مريض مات.

ومؤدى ذلك أن الصراع ضد قوى الهيمنة المعاصرة بشكل عام، وضد الهيمنة الأمريكية بشكل خاص، سيستمر حتى يفرض التوصل إلى «تسوية شاملة» للصراع «العربي ـ الإسرائيلي»، وأن الدور الصهيوني سيستمر أيضاً في خدمة أهداف الولايات المتحدة في المنطقة إلى جانب تحقيق مصالحه الخاصة. ولذلك ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن المشروع الصهيوني ظهر أساساً قبل حفر قناة السويس، وتبلور قبل وجود الاتحاد السوفياتي، ووضع قبل اكتشاف النفط في المنطقة العربية، وتجسد قبل أن تحصل البلدان العربية الموجودة راهناً على استقلالها كافة.. مما يؤكد أنه قد تأسس لحساب المصالح الاستعمارية الكبرى، وأنه ارتبط بها منذ البداية، حتى أصبحت الرابطة بينهما الآن رابطة عضوية(٣).

= Policy,» *Foreign Affairs*, vol. 56, no. 4 (July 1978), pp. 714-727.

وانظر أيضاً عرضاً للموضوع نفسه من منظور مختلف، في: غسان سلامة، «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية،» الفكر العربي، السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢ (آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩)، ص ١٣٣ ـ ١٥٠. وانظر أيضاً وجهة نظر مخالفة في: Fouad Ajami, «The End of Pan-Arabism,» *Foreign Affairs*, vol. 57, no. 2 (Winter 1978-1979), pp. 355-373.

(٣) انظر في تأصيل هذه الحقيقة التاريخية: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، ٣ كتب (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦)، الكتاب الأول: الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية. وانظر أيضاً: أمين اسكندر، في: حسين معلوم وأمين اسكندر، عبور الهزيمة (ليماسول، قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

ولعلنا نتذكر هنا أن الولايات المتحدة قد سارعت إلى الاعتراف بدولة «إسرائيل» قبل نشأة «اللوبي الصهيوني» ونشاطه على ساحتها، ما يؤكد أن الدولة الصهيونية هي أيضاً استثمار أمريكي.

٢ ـ الصراع المباشر

الصراع العربي ـ الصهيوني هو الصراع المباشر الذي قد يكون أكثر خطراً في الأجل المتوسط، لأن الطرف الصهيوني يسعى إلى فرض هيمنته على الوطن العربي، فضلاً عن خلق وقائع جديدة كل يوم على الأرض، على حساب الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في وجوده وكيانه وفي وطنه، استناداً إلى الانتصار العام الذي حققته الحركة الصهيونية على مدار القرن الماضي من ناحية، وحقائق القوة الشاملة المتاحة لطرفي «الصراع» من ناحية ثانية، وطبيعة الالتزام الأمريكي الرسمي بأمن «إسرائيل»، بكل معانيه وأبعاده، في إطار الدور الأمريكي وتوجهاته في المنطقة وفي العالم من ناحية ثالثة. مع تأكيد أن المشروع الصهيوني له أهدافه ومصالحه الذاتية، وأنه بدوره أصبح قادراً على التأثير في مراكز الهيمنة العالمية، وليس مجرد «أداة» لها. لقد ارتبط المشروع الصهيوني بقوى الاستعمار الغربي المتغيرة لتأمين مصالحه الخاصة كحليفين، وارتضى في سبيل ذلك خدمة المصالح المشتركة للطرفين. وبهذا المعنى، فإن الحركة الصهيونية ودولة «إسرائيل» ليستا محض «أدوات»، بل إن تاريخ كل منهما لا يقدم ثمة دليلاً على أنهما يقدمان مصالح حلفائهما على مصالحهما، بل يحتوي هذا التاريخ على حالات معاكسة. كذلك فإن القول بأن «إسرائيل» هي مجرد قوة تابعة يتضمن استصغاراً لقدراتها، واستخفافاً بالصراع العربي ـ الصهيوني برمته.

وهنا تنبغي الإشارة أيضاً إلى أن الفكرة الصهيونية ظهرت في القرن السادس عشر الميلادي، قبل ثلاثة قرون من تجسيدها في حركة سياسية، وذلك حين تضافرت «حركة النهضة الأوروبية» و«حركة الإصلاح الديني البروتستانتي» و«حركة الكشوف الجغرافية» في إرساء التاريخ الأوروبي الحديث الذي تفاعلت فيه أفكار الهيمنة الاستعمارية والسمو القومي والتفوق العنصري. وقد تتالى ظهور علماء لاهوت بروتستانت تحدثوا عن «أمة يهودية»، و«بعث يهودي»، وكون «فلسطين وطناً لليهود». وعندما بلغ الاستعمار الغربي ذروته في القرن التاسع عشر تنامى الاهتمام الأوروبي بفلسطين وبرزت فكرة استعمارها عن

طريق «الاستيطان اليهودي». وتضاعف هذا الاهتمام مع نشأة «المسألة الشرقية»، وتصاعد التنافس بين فرنسا وإنكلترا بشأنها. ومع ازدهار فكرة القومية في أوروبا عمد الاستعماريون الأوروبيون - ومنهم يهود - إلى إلباس الفكرة الصهيونية الثوب القومي، واصطناع قومية لليهود. ثم انحرف بعض المفكرين الأوروبيين، بفكرة القومية ونادوا بالسمو القومي والتفوق العنصري وزعم حمل رسالة «الرجل الأبيض» من أجل نقل «الحضارة» إلى الشعوب الأخرى، وذلك باحتلال أقاليمهم احتلالاً مادياً، حتى إذا كان ثمن ذلك «القضاء على السكان الأصليين». ولا شك في أن تلك طريقة غريبة لإدخال الحضارة إلى شعب عن طريق إبادته. وفي هذا السياق كانت الفكرة الصهيونية سباقة إلى تبني دعاواهم وسقطت في مهاوي العنصرية، حيث تبنت مقولة «شعب الله المختار»، وردت كل شيء إلى «التوراة»، بما في ذلك «خريطة» الدولة الموعودة.

ولقد جاء الربط بين اليهودية والصهيونية، وبينهما وبين فلسطين، عن وعي لنجاح تجربة ربط الدين بالسياسة خلال الحروب الصليبية في فلسطين. والصهيونية في المبتدأ وفي النتيجة والجوهر، هي من أرومة غربية؛ جاءت في صيغتها اليهودية - المسيحية لتسهيل تسويقها بين اليهود بخاصة، وفي الغرب بعامة. وتشبه دوافع الربط هذه، بشكل مثير للانتباه دوافع الحروب الصليبية في فلسطين. فقد ربط المخططون في كلتا الحالين، بتعسف واضح، بين التاريخ والجغرافيا والدين، مستفيدين من مشكلة اليهود في أوروبا، ومن ضعف الوطن العربي، وموظفين هيمنة الغرب على العالم، لإضفاء الشرعية على اغتصاب فلسطين(٤).

---

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل: James Westfall Thompson, *Economic and Social History of the Middle Ages, 300-1300*, 2 vols. (New York: Ungar, [1959]), vol. 1, chap. 15.

وبخصوص دوافع حركة «إعادة اليهود» الأنغليكانية في بداية القرن التاسع عشر، ودوافع «الحملة الصليبية السلمية» التي انتشرت بين كاثوليك القارة الأوروبية، وبين البروتستانت منهم، والتي تزامنت معها، انظر: الكزندار شولش، تحولات جذرية في فلسطين، ترجمة كامل العسلي، ص ٥٩ - ٩٢، و

Abdul Latif Tibawi, *British Interests in Palestine, 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise* ([London]: Oxford University Press, 1961).

ويأتي كتابا، الاستشراق، والثقافة والإمبريالية لإدوارد سعيد، ليعريا الآليات التي استخدمها الغرب، ومن ضمنها الدين، لتحقيق أطماعه الإمبريالية.

ومن ثم كان يتوجب على العرب، في زمن المفاوضات، التمسك بتعريف للصهيونية لا يكون خاضعاً للمساومة. إنها حركة عدوان على العرب احتلت فلسطين من أجل امتلاك موقع للهيمنة على العرب جميعاً. . وقد نجحت من خلال الارتباط العضوي مع القوى الاستعمارية الطامحة إلى إخضاع العرب. تغيرت القوى الداعمة لها، والأهداف التكتيكية لهذا الدعم، ولكن «الثوابت» استمرت كما هي: حراسة التجزئة العربية، والتبعية، والتخلف، والتصدي لمشاريع الاستقلال الوطني والتوجهات الوحدوية العربية.

ومعنى ذلك أن أية تسوية مهما كان شكلها ونطاقها لن تحل الصراع ولن تنهيه، طالما استمر «الوجود الاستيطاني الصهيوني» في فلسطين، بنوازعه العنصرية والعدوانية والتوسعية، وبارتباطه العضوي بالقوى الاستعمارية.

وفي الوقت الذي يجري فيه تأكيد استمرارية الصراع ضد قوى الهيمنة الغربية والصهيونية، يلزم التنبيه إلى خطأ وخطر الفرضية التي قد تصل إلى حد تصور حالة أزلية من الصراع ضد «الغرب» ترتفع به إلى مرتبة الظواهر الطبيعية التي لا مرد لها. إن خطأ هذه الفرضية ـ التي يتبناها البعض ـ هي في تجريديتها وإطلاقيتها ونهائيتها، بل وتماثلها مع مدارس فكرية غربية تحكم على العرب والإسلام بالمقاييس نفسها[(٥)]. وبالإضافة إلى خطأها النظري، فإنه ينجم عن تبنيها على المستوى العملي، خطران: **الأول** يتمثل في ما ترتبه بالنسبة لتعريف «العدو»، حيث تصنف «الغرب» ـ بثقافاته المتنوعة، وإثنياته المختلفة، ووحداته السياسية، ومؤسساته المتعددة ـ عدواً دائماً للعرب والإسلام. وبالنظر إلى تفوق الغرب في المجالات كافة وتخلف العرب، فهي من حيث لا تدري تزرع بذور اليأس والإحباط في العقل العربي، وتشل إرادته على المقاومة. **والثاني** يتمثل في أنها تجعل النزاعات مع بعض بلدان الغرب خارج إطار السياسة والمصالح، وتغلفها في إطار عقائدي يجعل منها حالة أبدية سرمدية، فتقعد بالجانب العربي عن التعامل بجدارة في المضمار السياسي. فالصراع

---

(٥) تعكس هذه الفرضية الاستشراق والاستشراق معكوساً. يقول عبد الله العروي في وصفه لهاتين الرؤيتين: إن الأولى «تنظر إلى الإسلام كحادث عرضي غير مرغوب فيه لا يتغير إلا إذا خان نفسه». ويقول عن الثانية «. . . الفرضيات متماثلة بالنسبة إلى الغربي المستشرق والمسلم الأصولي. فالأخير، قديماً وحديثاً، يرفض أن يأخذ التاريخ بعين الاعتبار بشكل جدي، ويعي الغرب كمفهوم ثابت لا يتغير».

Abdallah Laroui, «Western Orientalism and Liberal Islam: Mutual Distrust?,» *MESA Bulletin*, vol. 31, no. 1 (July 1997), p. 4.

مستمر بالضرورة طالما تستمر نوازع الهيمنة والعنصرية والتوسعية، والعكس صحيح. أما الصراع ضد الصهيونية و«إسرائيل»، فالأمر مختلف لأنه بالفعل «صراع وجود لا صراع حدود».

ومعنى ذلك أن الخيار المطروح في النظر إلى الولايات المتحدة تحديداً ـ وكما حدث مع دول أوروبية عديدة مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا ـ لا ينبغي اختزاله في العداء أو التبعية. فهناك طريق آخر غير هذا الاستقطاب، وهو طريق الحركة من موقع الاستقلال. فهذا الطريق يجعل في الإمكان فرض مواقف معينة على آخرين بأكثر من مجرد اختيارهم، بالضرورات والمصالح معاً.

إن على الحكومات العربية ـ إذا كانت راغبة حقاً في تأكيد استقلال بلدانها وتعزيز مقوماته ـ أن تسعى إلى وضع قيود من داخل الولايات المتحدة على إمكان استمرار وتصعيد التدخل الأمريكي في الصراع. إن الحركة على هذا الطريق ينبغي أن تستهدف بالدرجة الأولى محاولة عزل تأثيرها العنيف عن النضال والصراع في المنطقة العربية. ومع أن هذه العملية بالغة الصعوبة، إلا أنه لا بديل لها، وهي تقتضي سياسة متحركة من موقع الاستقلال، تستخدم وسائل الضغط الاقتصادي والضغط السياسي، وأحياناً القوة إذا اقتضى الأمر، لكي تضع قيوداً على قوة الدعم الأمريكي لدولة «إسرائيل»، وأن تجعل تكاليف هذا الدعم باهظة للغاية، حتى يفرض على الولايات المتحدة أن تخفف من مدى التزامها تجاه «إسرائيل»، وعلى الأقل حتى لا تصبح مندفعة وراء «إسرائيل» إلى آخر الطريق.. لا أن تفك ارتباطها بدولة «إسرائيل».. لأنها لا تستطيع ذلك ولن تفعله.. كما أن الأطراف العربية غير قادرة على فرضه، حتى إذا كانت ترغب في ذلك.

ثانياً: طبيعة الصراع

إن الصراع ضد الصهيونية و«إسرائيل» ينتمي إلى نمط الصراعات التاريخية ـ الاجتماعية الممتدة، فهو صراع حضاري طويل الأمد، ناجم عن استهداف قوى هيمنة غربية ـ والحركة الصهيونية جزء منها ـ فلسطين وما حولها في الدائرة العربية، باستعمار استيطاني إحلالي عنصري صهيوني، جنباً إلى جنب مع وسائل الاستغلال والسيطرة الأخرى. الطرف الأول في هذا الصراع هو تحالف قوى الهيمنة الغربية مع الحركة الصهيونية، وكلاهما ينتمي إلى حضارة

الغرب. والطرف الآخر في هذا الصراع هو شعب فلسطين العربي وأمته العربية وشعوب دائرة حضارته العربية الاسلامية، وجميعهم ينتمون إلى هذه الحضارة. ويقتضي ما تقدم بشأن مفهوم «الصراع الحضاري» تأكيد أن الأمة العربية لا تخوض صراعاً ضد «الحضارة الغربية»، وإنما ضد ظاهرة محددة فيها، هي الظاهرة الاستعمارية بما يرتبط بها من توجهات وسياسات وقيم من ناحية، وأن مفهوم الصراع الحضاري لا يعني بالتالي وجود حضارة إسرائيلية أو صهيونية، وإنما يستهدف إبراز جانب محدد من جوانب خصوصية تلك الظاهرة الاستعمارية الغربية في الوطن العربي من ناحية أخرى[٦]. ويترتب على ذلك:

١ ـ أن عملية التسوية الجارية تؤكد قبل غيرها أن الصراع العربي ـ الصهيوني صراع حضاري طويل الأمد، وأن هذه المقولة لم تكن صحيحة ودقيقة بمثل ما هي عليه اليوم. كان ظن كثيرين ـ في ما مضى ـ أن نزع هذا البعد الحضاري يمكن أن يفتح الباب أمام تسوية سياسية تبنى على التنازل المتبادل عن الخلفية العقائدية للمشروعين المتجابهين: المشروع العربي والمشروع الصهيوني، مثلما خيّل لهم أن اختصار تاريخ هذا الصراع جائز متى اقتنع الطرفان بحلول مرحلية تلتغي بها مشاريع «إسرائيل الكبرى»، و«فلسطين من النهر إلى البحر». وقد تبين للذين أسقطوا الخلفية الحضارية للصراع واستسلموا لتيار «الواقعية السياسية» والاعتدال في المطالب، أن «إسرائيل» لم تتخل عن جوهرها العقائدي أو تنزع خلفيتها الحضارية، ولا هي ارتضت نهج الواقعية السياسية والاعتدال في أهدافها. ولقد كانت «أوسلو» تمثيلاً أميناً للفارق بين الرؤيتين، مثلها في ذلك مثل غيرها من اتفاقيات التسوية.

٢ ـ مثل هذا الوهم السياسي، كان وهم الحسم العسكري سبباً في ضعف الوعي بالطبيعة الحضارية لهذا الصراع: أسندت مهمة حل «المسألة اليهودية» إلى الدولة وأجهزتها، أي اعتبرت بمثابة «مهمة رسمية»، ثم ثبت ـ مع تلاحق النكسات ـ أن العلة ليست فنية (ضعف القدرات العربية)، بل هي فكرية وثقافية أيضاً، أي تتعلق بالمنهج الذي تناولنا به «إسرائيل». اندفعنا كثيراً

---

(٦) انظر بهذا الخصوص: عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ١٦ ـ ٤٠، وأحمد صدقي الدجاني، «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني،» المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٩ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩)، ص ٤٣ ـ ٦١.

ـ في المراحل الأولى للصراع ـ إلى استصغار شأن هذه «الدويلة»، ثم عزونا قوتها ـ في ما بعد ـ الى الدعم الاستعماري والإمبريالي، قبل أن نبدأ في تبين المصادر الداخلية والذاتية لقوتها، على الرغم من اختزالنا إياها في القدرة العسكرية الضاربة، والتفوق التكنولوجي والعلمي، أي في الجوانب المادية على وجه الحصر. ولعل الأوان قد آن لإعادة تأسيس الوعي العربي، الرسمي والشعبي، تجاه «إسرائيل» على قواعد جديدة ومنطلقات شاملة. لا شك في أن «إسرائيل» جيش قوي، وتقانة متطورة، واقتصاد متين، ولكنها أيضاً نظام سياسي حديث، وتنظيم مجتمعي قوي ـ على الرغم من حدة الصراعات السياسية والانقسامات الاجتماعية ـ وعقيدة دينية قابلة للتوظيف الايديولوجي، وحافز وجودي فاعل (تنظيم الشتات اليهودي في كيان «قومي» جامع)، وسوى ذلك من العوامل التأسيسية العميقة التي يتغذى منها بقاء «إسرائيل» وتفوقها على العرب أجمعين.

٣ ـ أن يكون الصراع ضد «إسرائيل» صراعاً حضارياً معناه أن الذين سيخوضونه ضدها لن يكونوا الدولة والجيوش حصراً، بل المجتمعات أيضاً ومخزونها الثقافي العظيم من ناحية، وأنه لا يقبل بحل سياسي منقوص، لأن هذا الحل المفروض بقوة ميزان القوى والأمر الواقع، لن يكون ـ في حساب التاريخ ـ أكثر من هدنة ظرفية وانتقالية من ناحية أخرى. أما الذي يكسب هذا الصراع الحضاري، فهو من يستطيع أن يعبىء سائر موارده تعبئة جيدة وفاعلة، وهي ليست الموارد المادية فقط، بل الموارد الروحية والرمزية أيضاً. صحيح أن الحرب تتقرر بميزان القوى بين المتحاربين، ومع ذلك، ينبغي ألا نخطىء الوجه الآخر للحرب، وهي أنها صراع إرادات، يهزم فيها من تضعف إرادته وتهن وترتهن، وينتصر فيها ـ في المطاف الأخير ـ من يحفظ إرادته من الزلل والزوال، ومن يعززها برصيد مادي ومعنوي يضمن لها التمكن والتمكين. وبهذا المعنى، لا يصبح الانتصار أو الهزيمة مجرد انتصار جيش في معركة أو هزيمة آخر فيها، بل يصبح الانتصار تعبيراً عن فرض الإرادة على العدو، مثلما تصبح الهزيمة الفعلية هي الهزيمة النفسية.

٤ ـ في ضوء مسار الصراع ومسيرة التسوية يبدو أنه ليس لدى العرب ـ في الأمد المنظور ـ ما يعزز إمكانية نجاحهم في تحقيق انتصار عسكري حاسم على إسرائيل. ومع ذلك، فإن صراعهم ضد الدولة الصهيونية سيستمر، وسيتخذ، في المراحل المقبلة، شكل صراع حضاري: ثقافي، وسياسي. لن

يكون في وسع الدولة والجيش أن يخوضا مثل هذا الصراع، بل ستكون قواه وأدواته هي المجتمعات العربية، والثقافة العربية، والإسلام، والمسيحية الشرقية. وسيحتاج كي يكون فاعلاً إلى كسب معركة الديمقراطية في البلدان العربية، على النحو الذي يؤمن إطلاقاً أعظم للطاقات والإرادات، ويرد على إسرائيل بمشروع تاريخي في المنطقة يضعف من قدرتها على التميز السياسي أمام جمهورها اليهودي وأمام العالم. واليوم تبدو تباشير هذا النوع من الصراع في المعركة الشعبية ضد التطبيع (بخاصة في مصر والأردن)، وفي ظاهرة «الصحوة الإسلامية» التي ترفع راية «الجهاد»، ثم في نضال المثقفين القوميين ضد تزوير التاريخ ومحو الذاكرة، ومن أجل بناء رأي عام وطني مناهض للهزيمة.

٥ ـ إن الرهان على حركة التاريخ والمستقبل ليس ضرباً من الاتكالية، بل هو إيمان بضرورة النجاح في تعبئة كل الموارد والإمكانات العربية، وتحقيق الانتصار في هذا الصراع الحضاري الممتد، مثلما هو إيمان باستحالة تعايش الكيان الصهيوني مع محيط عربي معاد، فضلاً عن التناقض الجذري بين طبيعة ذلك الكيان وتوجهاته ومتطلبات السلام الحقيقي، وفي مقدمتها إرساء قيم «التحرير» و«المساواة» و«العدل»، بينما يلتزم ذلك الكيان التزاماً معلناً وصريحاً بقيم «العنصرية» و«الاستعباد» و«الاستغلال». إن تحديد «القيم الحضارية» في هذا الصراع الحضاري يكتسب أهميته من حقيقة الدور الذي تمارسه هذه القيم بالنسبة لاستمرار الصراع وحسمه. فالعنصرية مهما تسلحت بالقوة الغاشمة لا يمكن أن تسكت مقاومة الشعوب لها، لأنها لا تعدهم إلاّ بالظلم في أبشع صوره، وبامتهان الكرامة. كذلك فإن «السلام» المفروض بالقوة هش لا يصمد وسرعان ما ينكسر، واعتماد «ازدواجية المعايير» يعني غياب «العدل» ومن ثم المقاومة والكفاح لاسترداده وإحقاقه. وهنا تنبغي استعادة خبرة الحروب الصليبية وكذلك حالات الاستعمار الاستيطاني في أفريقيا.

ومن ناحية أخرى، فإن تأكيد دور «معركة الديمقراطية» ـ داخل الأقطار العربية وفي العلاقات المتبادلة بينها ـ يكتسي أهمية مركزية في إطار المواجهة الشاملة للتحديات الأمريكية والصهيونية، فضلاً عن تحديات التخلف والتبعية والتجزئة. ويمكن القول انه لن يكون في مقدور النظم العربية أن تتصدى لهذه المواجهات المصيرية من دون التزام قاطع ـ فكري وعملي ـ بضرورة «التغيير الديمقراطي» ومحوريته، والاستجابة الحقيقية لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، بما يجعل الديمقراطية جوهر النهضة العربية الشاملة.

ثالثاً: أطراف الصراع

تتطلب حقائق المرحلة الراهنة في الصراع العربي ـ الصهيوني، التي بدأت مع «مؤتمر مدريد» عام ١٩٩١، عرض حال أطراف هذا الصراع، لتحديد ما ينبغي عمله[٧].

١ ـ قوى الهيمنة الغربية

في عرض حال «قوى الهيمنة الغربية»، التي زرعت الكيان الصهيوني ووفرت له القدرة على الاستمرار ـ فضلاً عن ممارسة سياساته العنصرية التوسعية العدوانية في المنطقة ـ يتضح أن الولايات المتحدة لا تزال مصممة على الانفراد بالقيادة العالمية، على الرغم من المحاولات المتباينة التي تقوم بها فرنسا وروسيا والصين من حين إلى آخر.

الاستراتيجيا الأمريكية تجاه الوطن العربي لا تزال كما هي في خطوطها الرئيسية، ترمي إلى إحكام السيطرة على النفط، وتمكين القاعدة الاستعمارية الاستيطانية من القيام بدور قيادي وظيفي في إطار هذه الاستراتيجيا، من خلال فرض «نظام الشرق الأوسط». وقد أعلنت هذه الاستراتيجيا «الإسلام» عدواً للغرب، بعد سقوط الشيوعية، وجعلت الحلف الأطلسي يتبنى ذلك. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار العودة إلى أساليب الاستعمار التقليدي في المنطقة كما تجسدها القواعد العسكرية في الخليج، بل وحتى «رد الاعتبار» إلى الاستعمار الأمريكي، فضلاً عن سياسة الأحلاف.

ولا تزال السياسات الاستعمارية الأمريكية والبريطانية تجاه الوطن العربي قوية تفعل فعلها وتسبب معاناة غير مسبوقة لبعض شعوب أمتنا العربية، وتعتبر حال العراق مثلاً صارخاً على ذلك، فضلاً عن تنوع الحصارات على العديد من الأقطار العربية، وإن كانت الضغوط الشعبية، وأحياناً الرسمية، ضد هذه السياسات في تزايد مستمر، بالإضافة إلى ما تأكد حول طبيعة «الرعاية» الأمريكية لعملية التسوية الجارية.

٢ ـ الكيان الصهيوني

تنبغي دراسة حال الكيان الصهيوني اليوم لرصد التطورات في داخله،

---

(٧) الدجاني، المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٨.

وتحديد صلته بالحركة الصهيونية في الغرب وباليهود في أوطانهم، فضلاً عن علاقاته بالولايات المتحدة وبدول الاتحاد الاوروبي، حيث قوى الهيمنة التي أوجدته وتوفر له أنواعاً متباينة من الدعم. وتوضح دراسة «إسرائيل من الداخل» العديد من الظواهر والمؤشرات، ومن ذلك:

أ ـ شدة التفاعلات الجارية بين طوائف الكيان الصهيوني بثقافاته المتباينة، إلى حد الحديث عن إمكانية نشوب «حرب أهلية يهودية»: «دينية»، و«ثقافية»، حيث يعيش المجتمع «أزمة هوية» متنامية، ويكفي أنه ما زال حائراً أمام سؤال: من هو اليهودي؟ من ناحية، كما أنه يعيش أزمة قراءة تاريخه ـ تدل على ذلك، مثلاً، ظاهرة «المؤرخين الجدد» ـ من ناحية أخرى.

ب ـ مجتمع يعيش تناقضاً متنامياً بين ظاهرتين بارزتين: من ناحية تقدم متسارع في مجال العلوم والتقانة والاقتصاد، ومن ناحية أخرى تخلف متسارع على مستوى الفكر والحياة الاجتماعية الغارقة في الأساطير، حتى أصبح التطرف الديني والسياسي عبئاً على الكيان الصهيوني نفسه وعلى حلفائه. وهذا التناقض يعبر عن نفسه بأمرين: **الأول** التناقض في النظرة إلى الدور الوظيفي بين قلعة محكمة الإغلاق أمنياً، وسوق محكومة بالانفتاح اقتصادياً. والثاني التناقض في النظرة إلى الذات: شرقي بوجه غربي، وعلماني بوجه ديني. وتكفي الإشارة بهذا الخصوص إلى تظاهرة ربع المليون يهودي، من غلاة المتشددين أعضاء «حركة الحريديم الأرثوذكسية اليهودية»، طوال يوم كامل في شوارع القدس (١٤/ ٢/ ١٩٩٩)، احتجاجاً على ما يعتبرونه تدخلاً من المحكمة العليا الإسرائيلية في شؤون الدين، بعدما أصدرت المحكمة أحكاماً تعطي الحقوق المدنية الأسبقية على القانون الديني (فتح المتاجر يوم السبت ـ الاستثناء من الخدمة العسكرية لطلاب المدارس الدينية ـ توزيع أموال الدولة على المؤسسات الدينية). وذهب الحاخام «بوروش» إلى حد القول: «إذا لم تقتنع المحكمة العليا بالكف عن التدخل في الشؤون الدينية فالحرب واقعة». وفي مقابل ذلك قالت هآرتس في إحدى افتتاحياتها: «إن حرب التوراة التي أعلنها الحاخامات ضد محكمة العدل العليا قد تتحول إلى حرب أهلية ثقافية، لكنها لا تزال حرباً دينية ـ سياسية، تنبع من الرباط المعوج بين الدين والدولة»(٨). كذلك نبه «نتنياهو» إلى «احتمال نشوء

(٨) مصطفى كركوتي، «التجربة تتكرر في إسرائيل أيضاً: المواجهة قد تتحول «حرباً أهلية ثقافية» مع الأصوليين،» الحياة، ٢١/٢/١٩٩٩.

حرب ثقافية بين المتدينين المتشددين واليهود العلمانيين»[٩].

ج ـ دور المؤسسة العسكرية في شحن العداء ضد العرب، وإثارة مسألة الأمن لتصعيد الخوف من أصحاب الحق الأصلي في فلسطين. وهناك عدة توجهات بهذا الشأن: **أولها** قد تكون له أهمية بالنسبة للعرب، حيث ينطوي على ناحية إيجابية بمعنى من المعاني، وينصرف إلى تنامي الاتجاه إلى الاحتراف في صفوف الجيش الإسرائيلي، مع تصاعد الدعوة إلى الاستغناء عن مفهوم «جيش الشعب»، لأن التقانة الحديثة تتطلب وجود جيش صغير يمثل «بوتقة الصهر» الأساسية. **وثانيها** أن التعبئة الايديولوجية للجيش، بالتالي، بدأت تفقد دورها؛ ولذلك لم يعد غريباً أن يحدث «إضراب» في صفوف الطيارين ـ مثلاً ـ حتى يتحقق مطلبهم بشأن تجديد وثائق التأمين على الحياة. كذلك فإن الحوادث التي تجري داخل الجيش أثناء التدريبات أو العمليات، التي لم تكن تعلن من قبل، أصبحت تحرك التظاهرات والأحاديث التلفزيونية، بل وقيام رئيس الدولة بتقديم واجب العزاء علانية. ويضاف إلى ذلك تظاهرات واحتجاجات على الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. **وثالثها** تسييس الجيش، بمعنى أن صراع الجنرالات داخل الجيش، يتحول إلى صراع أحزاب، بما يمكن أن يؤدي إلى عسكرة الأحزاب وتسييس الجيش، حيث يلاحظ أن قاعدة معظم الأحزاب الآن هم من الضباط. لقد كانت هناك خلافات ونزاعات بين الضباط عندما كانوا في الخدمة العسكرية، وبخاصة في داخل هيئة الأركان، وانعكست تلك الخلافات على الأحزاب عندما انضم بعضهم إليها، بما يعود بتأثيراته أيضاً على هيئة الأركان نفسها ويؤدي إلى تسييسها. فالضباط في الجيش يلاحظون أن زملاءهم السابقين في هيئة الأركان أصبحوا ينعمون بالمناصب والقيادة في الأحزاب، بل إن نائب رئيس الأركان السابق عندما لم يعينه «نتنياهو» رئيساً لهيئة الأركان، بعد تقاعد «شاحاك»، ترك الجيش وانضم إلى حزب العمل انتقاماً من «نتنياهو». **ورابعها** تغلغل الايديولوجيا الدينية والمعنوية داخل الجيش. ومن الصحيح أنها لم تصل بعد إلى أعلى الهرم، لكن العملية جارية، وخلال السنوات العشر المقبلة ستشغل العناصر الدينية نسبة ٣٥ بالمئة من رئاسة الأركان. إن الدافع الايديولوجي الصهيوني آخذ في التآكل لصالح الايديولوجيا الصهيونية الدينية، ولذلك تأثيراته البالغة الخطر على المدى البعيد، لأن الاعتبارات الدينية و«الغيبية»

---

(٩) النهار، ١٥/٢/١٩٩٩.

ستتحكم في الجيش أيضاً، بحيث يمكن أن تصل الخطورة إلى حد رفض الجيش تنفيذ أوامر بتفكيك مستعمرات مثلاً.

إن كل ما تقدم من تناقضات يعبر عن حقيقة لا شك فيها، ولكن البعض يغالي في التركيز على أهميتها، إلى حد اعتبارها «المهلكة» التي ستفجر «اسرائيل» من الداخل وتقضي عليها، وبالتالي يصبح تفعيل التناقضات بديلاً للنضال، بينما يستخف آخرون بهذه التناقضات من الناحية العملية فيما يتصل بمصير «اسرائيل». ومن ثم يلزم تحديد الحجم الصحيح لهذه التناقضات لتوضيح أنها، على أهميتها، ليست بديلاً للنضال.

ومن ناحية أخرى، تمثل قيادة الكيان الصهيوني جزءاً مهماً من قيادة الحركة الصهيونية العالمية، وهي على اتصال وثيق بها وتؤثر بقوة في اتجاهات الصهاينة في الغرب، وتتحكم في حياة اليهود في أوطانهم إلى حد كبير، بما يفرزه ذلك من مشاكل مثل: الولاء المزدوج، والتناقض بينهم وبين قوى أخرى في مجتمعاتهم الغربية. وتبرز هذه المشكلات حين تتناقض السياسات الإسرائيلية ولو نسبياً مع سياسات بعض الدول الغربية.

وستبقى العلاقة بين الكيان الصهيوني وقوى الهيمنة الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا عاملاً مهماً في تحديد مصيره. وقد تتعرض هذه العلاقة، في سياق الصراع الحضاري، إلى حدوث شرخ فيها في لحظة تاريخية معينة، حين يشتد تباين المصالح. وقد حدث مثل ذلك في عدد من الحالات غيرها، مثل حال الصين الوطنية والصين الشعبية.

وإن من اللازم الإشارة إلى أن هذه العلاقة تشهد اليوم ظاهرة لم يسبق أن تجلت كما هي الآن، متمثلة في مجاهرة قيادة الكيان الصهيوني بالتدخل في العملية السياسية الأمريكية الداخلية، كي تعرقل تحركاً سياسياً أمريكياً تختلف معه في التفاصيل، وتهديدها القيادة الأمريكية بأنها «ستجعل واشنطن تحترق»، بالإضافة إلى الاتصال بقادة الكونغرس الأمريكي لاستغلال تأثير مركز القوة الصهيوني الأمريكي فيهم، فضلاً عن أن التغلغل اليهودي الصهيوني في الإدارة الأمريكية بلغ درجة غير مسبوقة.

ومن اللافت أن قوى أخرى أوروبية بدأت تستشعر خطر هذا التغلغل على مصالحها المحلية، وعلى مصالحها مع الوطن العربي والعالم الإسلامي، فكان أن بدأت تمتعض وتتململ. ومن المتوقع أن يزداد هذا التوجه بفعل سياسات عربية مؤثرة، وأن يتحول إلى مواقف، مثل الموقف الذي وقفه الاتحاد الأوروبي

من الصادرات «الإسرائيلية» المقبلة من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى دوله، حيث رفض قبولها لأنها من مستعمرات غير مشروعة.

٣ ـ الأمة العربية

إن الشعب الفلسطيني قد خبر عملياً، داخل وطنه المحتل وخارجه، حصاد مدريد وأوسلو، وحقيقة عملية التسوية الجارية، وهو مهيأ لمتابعة العطاء وتقديم التضحيات للمقاومة، شأنه طوال قرن مضى، ولصراع النفس الطويل، فهو مصمم على مواجهة العنصرية الصهيونية. ويبقى أن يبرز قيادته لهذه المرحلة التي تستطيع توظيف طاقاته، في إطار من حشد طاقات الأمة.

كذلك فإن الأمة العربية ـ التي عانت مرارة زلزال الخليج وما أصاب النظام العربي بسببه، وما أسفرت عنه مسيرة مدريد وما تلاها من اتفاقات وتحركات «شرق أوسطية» ـ باتت تدرك طبيعة المرحلة الراهنة في الصراع، بعدما تمثلت خبرات التسوية. ويتأكد أمامها أن التحالف الاستعماري الصهيوني ازدادت أطماعه فيها، وأنه يتمسك بمخططاته التي تستهدف ترسيخ تبعيتها وتخلفها وتجزئتها. كما يتأكد أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، وأن النظام العربي ضرورة لازمة، ولا بد من إعادة الفاعلية إليه، بعدما حاولت عملية التسوية تحطيمه لمصلحة «نظام الشرق الأوسط»، حيث تكون الهيمنة فيه للكيان الصهيوني.

لقد استجابت الأمة العربية لتحديات المرحلة بالتوجه نحو «المقاومة المسلحة» على الصعيد الشعبي، فضلاً عن مواجهة «التطبيع» الذي حاولت قوى الهيمنة فرضه، وكان ذلك داعياً لالتقاء تيارات الأمة الفكرية والسياسية، وبخاصة التيارين القومي والإسلامي، على برنامج عمل شعبي يرفع شعار «فلنعتصم بالمقاومة».

كذلك كانت هناك استجابات رسمية، تمليها دواعي الأمن القومي العربي، كما حدث في القمة الثلاثية عام ١٩٩٤، ثم في قمة عام ١٩٩٦، عبرت عن رفض «نظام الشرق الأوسط»، ورفض مبدأ الاحتكار النووي الصهيوني، كما اتخذت «موقفاً» من عملية التسوية ومن مسيرة التطبيع، وقد تأكد هذا «الموقف» بخاصة في قمة عام ٢٠٠٠. كذلك قامت عدة دول عربية بمقاطعة «مؤتمر الدوحة» على رغم الضغوط الأمريكية العلنية الهائلة. ويبقى أن

تنجح القيادات الرسمية في الوصول إلى المعادلة الصحيحة لتفعيل النظام العربي وحشد طاقات الأمة، لأن استشراف الأجل المتوسط يوحي باستمرارية النظم الحاكمة العربية من حيث الجوهر، حتى وإن تغيرت بعض القيادات. مع ملاحظة أن «أزمة الخلافة» المستحكمة في أكثر من قطر عربي قد تؤدي إلى أوضاع أكثر سوءاً من الأوضاع الحالية. ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى حقيقتين: **أولاهما** ـ تخص الحكام، **وثانيتهما** ـ تخص المحكومين.

أ ـ الطبقات الحاكمة

لا شك في أن الوطن العربي قد أصيب بحال الشلل منذ مبادرة الرئيس السادات. وهي حال تقود إلى استنتاجات خطيرة، حين نتساءل: ما هو السبب؟ ولماذا بدا النظام العربي الرسمي عاجزاً وفاقداً لقدرته على الحركة والفعل، من وقتها إلى الآن، حتى إزاء حالات عدوانية اسرائيلية وأمريكية فادحة وخطيرة، كتلك التي تعرض لها العراق ولبنان وتونس وليبيا، ثم حربي الخليج الأولى والثانية، حيث اسلمت القيادة بالكامل إلى الولايات المتحدة؟

ولا يسهل القول إن الأمة العربية تعاني نقصاً في الإمكانات أو في المبادىء أو في التضحيات، وإنما يتركز القصور في إدارة هذه «الموارد»، أي أن هذه الموارد أكبر بكثير من كفاية المسؤولين عن إدارتها. وبالتالي نشاهد هذا التناقض بين التراكم في الإمكانات والعجز في القدرات، ونشاهد القصور عن الحركة والفعل. وبالطبع فإن مسألة «الكفاية» تقودنا مباشرة إلى التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة العربية، ولا بد من أن يوضع في الحسبان ـ مع كل عناصر الاستمرار ـ أن هذه هي حدودها وتلك هي اختياراتها «الحرة». ومن هذه الزاوية يتضح أن رد فعل الطبقات الحاكمة تجاه الأحداث التي يتعرض لها الوطن العربي يدل ـ ضمن شواهد أخرى كثيرة ودامغة ـ على أن خط التصرف المفتوح أمامها هو في اتجاه تدعيم الأزمة الاستراتيجية الممسكة بخناق الوطن العربي.

إن سمة الأمة العربية «المجزأة» وارتباط التجزئة بنظام السيطرة والاستغلال العالمي من ناحية، وبالوجود الإسرائيلي من ناحية أخرى، وضعا «قضية فلسطين» في قلب النضال العربي العام، وأعطياها بعدها القومي الذي يتعدى الحدود الفلسطينية القطرية. ومن هنا خطورة «الصفقة» التي عقدتها الطبقات الحاكمة

التقليدية في الأقطار العربية مع الغرب، والتي جعلت منها ركيزة للنفوذ الغربي في المنطقة، كما الدولة الصهيونية الناشئة.

ومن ناحية أخرى، فإن ممارسات «الأنظمة التقدمية»، التي كانت تستند إلى نوع من الايديولوجيا الثورية، قد أفرغت من محتواها، وتبددت الأحلام العربية التي كانت تتوق إلى الوحدة القومية، لتقوم مكانها جهود محمومة لتكريس بناء الدول القطرية. كما انحسر السعي الحثيث إلى تأكيد الاستقلال وترسيخ أسس التحرر، وحل مكانه هرولة نحو التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية للغرب. وحتى «الاجراءات الاشتراكية» تبددت لمصلحة سياسات وآليات السوق. أما هدف «تحرير فلسطين» فقد اختفى تقريباً من قاموس السياسة العربية، ليختزل أخيراً إلى مبدأ «الأرض مقابل السلام». . ولكن الممارسة الفعلية كانت دون ذلك بكثير.

وهنا تنبغي الإشارة إلى ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين: ظاهرة «التحول» و«المراجعة» في الأنظمة العربية «التقدمية» باتجاه الغرب من ناحية، وظاهرة «التقارب» بين الأنظمة العربية، على اختلاف أصولها وتباين لغة خطابها السياسي من ناحية أخرى. ولقد ضاعفت الحقبة النفطية من معدلات حركة هاتين العمليتين من خلال ثلاثة عوامل أساسية: **أولها** تعميق اندماج الدول العربية في النظام الرأسمالي العالمي، بما يؤدي إلى تسريع معدلات «المراجعة»، **وثانيها** ازدياد نفوذ الأنظمة النفطية، الأكثر ارتباطاً بالولايات المتحدة، واستغلالها لبعض عائدات النفط لبناء وتوسيع هذا النفوذ، حيث تصاعد دورها في إدارة شؤون الوطن العربي، وبالتالي أصبحت تبعية «الأنظمة التقدمية» مزدوجة: إحداها للخارج مباشرة، والأخرى لدولة نفطية هي نفسها تابعة لقوة خارجية. **وثالثها** تعرض حركة التحرر الوطني العربي، بما في ذلك يسارها، لحالة من الضعف والتراجع والتفتت، فضلاً عن انحسار النفوذ الجماهيري.

ب ـ الجماهير العربية

في إطار تحليل الأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، تبدو الجماهير العربية غائبة عن الصورة. ولا شك في أن حدثاً جسيماً يتعرض له كيان اجتماعي ـ سياسي يستوجب رد فعل مقابلاً له عمقاً وتأثيراً. ولذلك فإن غياب أو ضعف رد الفعل العربي العام تجاه الأحداث الجسيمة التي يتعرض لها الوطن العربي ـ وتوقع استمرار هذا الغياب ـ يمثل عنصراً أساسياً في تأسيس فترة الانحسار العربي. إن التوصيف السابق لرد الفعل الجماهيري لا

يحوي في طياته أي «إدانة» للشعب العربي. فلهذا الموقف الشعبي السلبي أسبابه الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضمن «إنجازات» الأنظمة العربية، التي استفادت فيها، بكفاية وفاعلية، من الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية، إضافة إلى الإبداع المحلي، وبخاصة في مجالات الأمن والإعلام.

وفي استشراف آفاق المستقبل، يمكن القول إن تغييراً جوهرياً لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية، ولذلك فإن الأساس الذي يستند إليه توقع استمرار الانحسار هو رد الفعل الجماهيري السلبي تجاه العديد من الأحداث الجسام التي تعرض لها الوطن العربي، باعتباره مؤشراً أكيداً لغياب الشعب العربي عن ساحة العمل السياسي. وهذا وضع قد لا يتغير بسرعة، بل هو لا بد من أن يتغير في الأجل الطويل، ولكن هذا يحتاج إلى تطور اجتماعي سياسي يستغرق عدة سنوات على الأقل.

رابعاً: حقائق التسوية

من الواضح أن «حقبة التسوية» ستمتد إلى الأجل المتوسط، ومن ثم فإن أية «استراتيجيا» بديلة ينبغي أن تتعامل وحقائق التسوية المبنية، من حيث الجوهر، على الانتصار العام للصهيونية بانتزاع الاعتراف العربي الرسمي بدولة «اسرائيل»، وكيف تجسد ذلك في الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها قيوداً ومحددات على الحركة مستقبلاً، بما تتضمنه من التزامات قانونية، وما تفرزه من آثار سياسية، ومن ثم تحديد الموقف القومي من هذه الحقائق.

كذلك فإن «الاستراتيجيا» ينبغي أن تنطلق من نظرة مستقبلية لحركة التطورات الجارية لعملية التسوية، في ضوء افتراض التطور التلقائي للأوضاع القائمة نفسها، على الأقل في الأجل المتوسط، وماذا ستتمخض عنه؟ هل تعيد إلى الأذهان خبرة «معاهدة فرساي» ـ التي تتضمن تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى بما انطوت عليه من «إذلال» لألمانيا وإيطاليا، بحيث تعتبر هي المصدر الأساسي لنشأة النازية والفاشية ـ طالما تنطلق الاستراتيجيا من أن المعاهدات والاتفاقيات القائمة والتي يجري ابرامها لا تضع أساساً لبناء سلام حقيقي مستقبلاً، نظراً لأنها تتجاهل أصول الصراع، وإنما هي تضع أساساً، بالدقة، لتفجر حرب حقيقية أخرى؟ والسؤال هنا: متى وكيف يمكن اعتراض التطورات الجارية لكي لا نصل إلى هذه النتيجة بآثارها الوخيمة على الجميع؟

ويقتضي كل ذلك عرض مجموعة من التصورات والتوقعات.

١ ـ استشراف المستقبل من منظور «إسرائيل»

يفضي استشراف احتمالات المستقبل بالنسبة لدولة «اسرائيل» والعقيدة الصهيونية إلى تحديد احتمالين أساسيين:

أولهما أن التسوية قد تعني أن «اسرائيل» على استعداد كاف لقبول التكاليف التي تترتب على «انتصاراتها»، وتسليم أطراف عربية بوجودها، والحقوق التي تدعيها لنفسها من منظور العقيدة الصهيونية باعتبارها العقيدة التاريخية والرسمية للدولة. وهكذا ينتهي هذا الاحتمال إلى أن التسوية ستكون خاتمة المطاف.. وليس ذلك في الأفق.

وثانيهما أن التسوية لن يعقبها انحسار العقيدة الصهيونية، بل سوف يكون من شأن الانتصار الصهيوني تمهيد السبيل أمام المزيد من الانتصارات، ومضاعفة المطاليب والادعاءات.. وتصبح التسوية مجرد استمرار للصراع ولكن بوسيلة أخرى. وهو ما يعني أن التسوية لا تعني التوصل إلى حل نهائي للصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما الانتقال بممارسته إلى مستويات وأنماط أخرى.

هنا تنبغي مناقشة وجهة النظر التي تذهب إلى أن «اسرائيل» تتطلع إلى فترة من الهدنة السلمية فقط بعد فترات «الهدنة المسلحة» التي فصلت بين الحروب السابقة، وهي لذلك لا تهتم بمنطق «خبرة فرساي» حال إصرارها على تضمين المعاهدات والاتفاقيات العربية ـ الإسرائيلية شروطاً لا تستقيم مع تهيئة المناخ لبناء سلام حقيقي.

٢ ـ التسوية من المنظور العربي الرسمي

على الجانب العربي أصبحت التسوية بديلاً من الصراع، وتبلورت إرادة للتسوية تدعى «الواقعية» و«الاستجابة للمتغيرات العالمية»، بدعوى «إنقاذ ما يمكن إنقاذه». ولذلك ينبغي إدراك أن الاتفاقيات والمعاهدات القائمة المقبلة جاءت ثمرة ـ لا لانتصار «اسرائيلي» أساساً ـ بل لانهيار عام في إدارة النظم العربية للصراع ضد «إسرائيل»، تبدى من خلال المسلسل الذي انطلق من مباحثات الكيلو ١٠١، ثم الحرب الأهلية اللبنانية، مروراً باتفاقيات كامب ديفيد، واجتياح لبنان، وحرب الخليج الأولى (البحث عن عدو بديل)، وحرب

الخليج الثانية (الحرب الأهلية عوضاً من مجابهة العدو). كذلك يمكن النظر إلى التسويات القائمة والجارية باعتبارها تسويات هزيمة، وليست تسويات خيانة. وهي بالتالي شبيهة بالتسويات التي فرضها حلفاء الحرب العالمية الثانية على ألمانيا واليابان. ومن ثم لا بد من إدراك أن التعامل مع الهزيمة يتضمن مرارة صعبة، لا يهونها سوى العمل على تغيير الأوضاع «الوطنية» و«القومية»، إلى حين تحقق تغيير في الظروف «العالمية». وهذا ما فعلته كل من ألمانيا واليابان.

٣ ـ صراع وجود.. لا صراع حدود؟

إن القومية العربية تقوم على أن الصراع ضد «اسرائيل» هو «صراع وجود» وليس «صراع حدود»، بما يعنيه ذلك من استحالة التوافق أو التعايش بين الصهيونية والقومية العربية، فما هو مصير ذلك المنطق بعدما دخل «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» في مفاوضات منفصلة وسرية مع «اسرائيل»، واعترف بحقها في الوجود علناً، وتوصل إلى اتفاقيات «سلام» و«تعاون اقتصادي» مع الكيان الصهيوني؟ لا شك في أن قادة «منظمة التحرير الفلسطينية» بتوجهاتهم الجديدة وسلوكهم الفعلي، أخذوا يشككون في الأساس الفكري للقومية العربية حينما آلوا على أنفسهم أن يفصلوا «قضيتهم» عن القضية العربية. وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار مدى التغيير في البيئة العربية، الذي يدل عليه أن اتفاقيات «المنظمة» مع «اسرائيل»، على الرغم من جسامتها وأخطارها وأخطائها، استقبلت برد فعل مختلف تماماً عما واجهه السادات عندما ذهب إلى «اسرائيل»؛ فلقد اتهم السادات بالخيانة، وجرى التشهير به على امتداد الوطن العربي، أما رد الفعل تجاه اتفاق أوسلو، فكان مزيجاً من السلبية واللامبالاة والذهول على الرغم من خطورة الفارق بين الحالتين؛ فإذا كانت مصر قد سبقت إلى عقد اتفاق منفرد مع «اسرائيل» إلا أن هذا الاتفاق لم ينه الصراع العربي ـ الصهيوني وإن كان قد غير من موازينه. أما «الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي» فإنه أكثر بكثير من تغيير في حركة الموازين، ولذلك فهو يكرس حال من التفكك والتآكل لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمة العربية.

٤ ـ الاعتراف الفلسطيني بدولة «إسرائيل»

يقتضي ذلك مناقشة الاعتراف الفلسطيني بدولة «اسرائيل»، الذي يمثل «نكبة حقيقية» أخرى بحد نفسه. إنه ليس مجرد اعتراف بشرعية الاستعمار الصهيوني لفلسطين، بكل ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني وحقوقه

غير القابلة للتصرف في أرضه ووطنه، وإنما يتضمن في الوقت نفسه إنكار جزء من الذات الفلسطينية، حيث يؤدي إلى إخراج قطاع أساسي من الفلسطينيين من تعريف «الشعب الفلسطيني»، أي الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال والذين تشبثوا بأرضهم منذ عام ١٩٤٨. إنه اعتراف من أسوأ الاعترافات في التاريخ وأكثر خطراً، لأنه يؤدي إلى الاعتراف بالعدو عن طريق إنكار جزء من الذات، ومن ثم فهو اعتراف يتم على مستوى الوجدان الوطني، ويتحول إلى تشويه في وعي الشعب لنفسه(١٠).

خامساً: المسارات المحتملة للصراع

من الأهداف النهائية المتوخاة في عملية التسوية إبرام معاهدات صلح بين «اسرائيل» والدول العربية. ويؤدي توقيع معاهدة صلح من ناحية القانون الدولي إلى إنهاء حال الحرب، وهو ما يفتح المجال لإقامة «علاقات طبيعية» في مختلف المجالات. وتندرج معاهدات الصلح التي وقعت حتى الآن بين دولتين عربيتين و«اسرائيل» تحت هذا المفهوم القانوني. وبناء عليه يتوجب ـ ابتداء ـ تحديد نتائج هذا التوقيع، والالتزامات الثابتة التي تترتب عليه، **فأولاً** توقف القتال مثلما توقفت احتمالات القتال بين الجانبين، وثانياً اعترف كل جانب بحدود «دولية» للآخر، لا يجوز تجاوزها بالقوة، وثالثاً اعترف كل جانب بحق الدولة المتعاقد معها في السيادة، مع مراعاة الالتزامات التي نصت عليها المعاهدة تجاه الطرف الآخر، فضلاً عن أن تلك المعاهدات تضمنت نصوصاً قاطعة بأن لها «الأولوية» على أية التزامات أخرى. كما يلاحظ أن معاهدة الصلح المصرية ـ الإسرائيلية نصت على إنشاء منطقة عازلة في معظم أراضي سيناء. ومن الواضح أن مفهوم المنطقة العازلة الذي تعمل «اسرائيل» على تطبيقه يمثل جانباً من عقيدتها الأمنية.

ويوضح تاريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية أن هذه الحروب نشأت نتيجة الاندفاع الإسرائيلي العدواني، من أجل إقامة «اسرائيل الكبرى»، ولكن جرى تسويقها للعالم على أنها حروب وقائية. والمفهوم الوقائي الإسرائيلي يتألف من عناصر كثيرة، تلخصها «اسرائيل» وأمريكا، في أن اسرائيل يجب أن تكون في كل وقت أقوى من الدول العربية مجتمعة. وكان المعنى المتضمن في هذا التحديد أن «توازناً» محدداً للقوى يجب أن يظل قائماً بين الدول العربية

---

(١٠) أمين اسكندر، في: معلوم واسكندر، **عبور الهزيمة**، ص ١٦ ـ ٢٠.

و«اسرائيل»، فإذا أوشك هذا التوازن على الاختلال، فإن «اسرائيل» لا بد من أن تتحرك عسكرياً لإعادته إلى نصابه. وتحت غطاء هذا المفهوم تحركت «اسرائيل» ـ في إطار تحرك قوى الهيمنة التقليدية ـ ضد مصر عام ١٩٥٦، كما تحركت ضد مصر ثانية عام ١٩٦٧، في إطار تحرك قوى الهيمنة الجديدة بقيادة الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن «اسرائيل» تدخل في معادلة موازين القوى كلا من المقدرة التقانية والمقدرة الاقتصادية. ولا شك في أن ضرب العراق كان قد أصبح مطلباً اسرائيليا بعدما اخترقت القدرات العراقية القتالية الحاجزين التعبوي والتكنولوجي، من خلال الحرب العراقية ـ الايرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ومع ذلك فإن «اسرائيل» استبقت حرب عام ١٩٩١ بضرب المفاعل النووي العراقي، في إطار مفهوم «التوازن» الذي كاد أن يصبح «توازن رعب» عوضاً من «توازن قوى».

وما دامت «إسرائيل» لا تزال محتفظة بهذا المعنى العدواني لمفهوم التوازن وضرورة التحرك بالسلاح لفرضه، فإن هذا المفهوم يشكل «قنبلة» قابلة للتفجر في حروب جديدة. وبالأخص إذا كان مفهوم التوازن محتوياً في طياته عنصري المقدرة التقانية والمقدرة الاقتصادية الوطنية، بما قد يتطلب عملاً دائباً لعرقلة كل مجهود اقتصادي وطني (مثال ذلك ضرب مورد السياحة المصري)، فهل ترضى أية دولة أن يكون وضعها الأمني مكشوفاً؟ وأن يكون تقدمها التكنولوجي مكبوتاً؟ (مثال ذلك الحصار التكنولوجي على العراق). ويلاحظ أيضاً في هذا الإطار أن الولايات المتحدة ـ «إسرائيل» ادخلت إلى المنطقة العربية مفهوم «الحصار» وطبقته على نطاق متفاوت بالنسبة للعراق وليبيا والسودان، وطبقته أيضاً على إيران.

كذلك، فإن من أبرز نتائج معاهدات الصلح إلغاء المقاطعة التي فرضها العرب على «اسرائيل» (في الوقت نفسه الذي فرضت فيه أمريكا ـ «اسرائيل» مقاطعة على العراق وليبيا والسودان). لكن معاهدات الصلح تنص على أمرين آخرين، هما: التوقف عن الإعلام العدائي، والتعاون الأمني في إطار مؤسسي؛ ولا شك في أن تعريف الإعلام العدائي سيكون موضع احتكاك مستمر، فهل كل إعلام حول مصالح متناقضة هو إعلام عدائي، وبالأخص هل الإعلام الذي يتحدث عن تحركات اسرائيلية مناقضة لمصالح حيوية لدولة عربية هو إعلام عدائي؟

وفضلاً عما تقدم، ليس في معاهدات الصلح التزام إسرائيلي بالامتناع عن المناهج التي تتوخى الضرر للدول العربية المتصالحة معها. وعلى سبيل المثال، فإن «اسرائيل» ـ على الرغم من معاهدة الصلح مع مصر ـ تعمل على تحريض اثيوبيا على إقامة مشاريع على النيل الأزرق قد تشكل عبئاً بشريان الحياة لمصر، من دون أن يعني ذلك ـ بالطبع ـ أن أي تحرك اثيوبي يدفعه تحريض إسرائيلي. فهل معنى ذلك أن معاهدات الصلح تقتصر على الصلح بمعنى انطفاء القتال، من دون إزالة القضايا العالقة، بل ويزرع ألغام جديدة قد تشكل أسباباً للقتال في المستقبل؟ وما معنى صلح يعطي طرفاً ما فرصاً ذهبية لتنفيذ مآرب بالغة الخطورة، في ظرف نزع منه غطاء «الحرب» الذي يعطي عذراً قانونياً لإجراء دفاعي مضاد في أي لحظة؟

وقد لوحظ مؤخراً اتجاه جديد وهو دخول «اسرائيل» في تحالفات اقليمية تعتقد أن بإمكانها استخدامها ضد المصالح العربية، أو حتى لإشعال حروب ضد العرب. مثال ذلك تحالفها مع تركيا، والتحرك الخطير الذي انتهجته تركيا ضد سوريا بعد ذلك، وما يتضمنه هذا التحرك من تهديد بالعبث بالمياه السورية والعراقية.

هنالك في المدى القصير احتلال ما زال قائماً لأرض الجولان، ومفاوضات مستعصية مع السلطة الفلسطينية، وطريق مسدود أمام هذه السلطة، أياً كانت احتمالات «الوضع النهائي» الذي تتوصل أو لا تتوصل إليه. وهنالك في المدى السائر البعيد والأبعد، الجهد الإسرائيلي المستمر ضد المصالح العربية. ويمكن القول ان هذه التناقضات قد تشكل «مداخل» إلى حروب جديدة، وهو ما يطرح إشكالية تعامل الدول العربية معها. إن التجربة تظهر أن الدول العربية تفضل العمل القطري على العمل المشترك، ومن هنا فإن كلا منها تتابع أمور أمنها بحسب مخططاتها المنفردة. وقد تنشأ تحالفات بين دول عربية كتحالف مصر وسوريا في أثناء حربهما ضد اسرائيل عام ١٩٧٣، والتحالف الاقتصادي العربي الذي رافق تلك الحرب. وقد تجتمع لتدارس وضع معين، وتتفق على أمور معينة. وما أكثر ما اتفقت عليه الدول العربية من أمور في غاية الأهمية والفائدة، لكنها افتقرت دائماً إلى الاستراتيجيا الشاملة والخطة التنفيذية وإلى المؤسسات المنبثقة عن مثل هذه الخطة. فكل دولة عربية لها مفهومها بشأن التحرك لمساعدة دولة عربية أخرى، إلا أن مسألة الاتفاق على استراتيجيا

شاملة، والتزامات واضحة ملزمة، في ظروف واضحة محددة، هي من المسائل التي لم تطرح بعد في إطار عربي[١١].

ويلزم هنا تأكيد أن التطورات الجارية في «مسيرة التسوية» تشير إلى أن بعداً جديداً في الصراع العربي ـ الصهيوني ينفتح، وهو يتمثل في سعي «إسرائيل» إلى ابتلاع الهوية القومية للفلسطينيين الذين يحملون جنسيتها ويشكلون حوالى الخمس من سكانها، وهو ما يصب في سعيها الأشمل إلى تجريد دول المنطقة جميعاً من هويتها القومية، وإدخالها ضمن تعريف جيوبوليتيكي ينفي القومية هو «الشرق الأوسط». وهناك ثلاثة قرارات اتخذتها حكومة «باراك» غداة وصولها إلى السلطة، تعطي مؤشراً واضحاً على ذلك التوجه: **أولها** اختيار نائب عربي في الكنيست لعضوية لجنة الشؤون الخارجية والأمن، أهم اللجان وألصقها بأمن الدولة اليهودية، الذي هو في الوعي العربي السائد ـ على الأقل ـ مناقض للأمن القومي العربي، بل هو معادل للعدوان عليه. **وثانيها** تعيين عضو عربي في الكنيست نائباً لوزير الخارجية التي هي الأولى بين وزارات السيادة، بما يعني أن هذا التطور مختلف جوهرياً عن سوابق له، مثل تعيين عربي (هو النائب ذاته) نائباً لوزير الصحة في حكومتين سابقتين، وتعيين عربي آخر نائباً لوزير الزراعة في حكومة سابقة. **وثالثها** الدراسة التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي لفتح الباب أمام العرب للانضمام إلى صفوف الجيش الإسرائيلي جنوداً محترفين، تمييزاً من الخدمة الإلزامية التي لا تطبق عليهم منذ إنشاء الدولة باعتبارهم «خطراً أمنياً»، باستثناء فئات عربية ثلاث: البدو والدروز والشركس. وكان بعض غرض هذا شرذمة الأقلية العربية في الدولة اليهودية، كما أنهم كانوا يفرزون لمهام ضمن «حرس الحدود» تعمق من عزلتهم في وسطهم العربي.

وعلى رغم أن هذه المستجدات الثلاثة محاطة بطبيعتها بالتحفظ، فإنها مرشحة لاكتساب مغزى كبير وبعيد الأثر. فلا شك في أن حصول العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية على حقوقهم المدنية والسياسية هو أمر يصعب الاعتراض عليه، لكن تتبقى معضلة الارتباط بين حصول هؤلاء على حقوقهم

---

(١١) برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩ (غير منشورة).

وتغيير طبيعة الدولة القائمة، أي تخليها عن الصفتين اليهودية والصهيونية، وتصور أن هذه بداية تحول كبير في طبيعة وتكوين دولة «إسرائيل» من «دولة يهودية» إلى «دولة لمواطنيها»، أي تحول «إسرائيل» إلى دولة طبيعية مثل غيرها من الدول، لا تفرق بين مواطنيها على أساس الدين أو العرق.

وقد تبدت هذه المعضلة في استقبال النخبة السياسية الفلسطينية في «إسرائيل» لهذه التطورات الثلاثة، فبينما قوبل القراران الأول والثاني بقدر من الترحيب تفاوت ما بين الفتور والبرود، فإن مبدأ فتح الباب أمام العرب لاحتراف الجندية في الجيش الإسرائيلي قوبل باستنكار عام، مع أن التطورات الثلاثة تصب في المصب نفسه، على أي نحو تمايز تصور هذا المصب، أي أنها تصب عند المتفائلين بإمكانات التحول الاختياري، أي تحت ضغط التغيرات في المجتمع وفي السياسة الإقليمية والدولية.

يكتسب الجدل حول مغزى هذه التطورات أهمية من مصدرين: **الأول** ان تحليل ما يجري الآن في داخل «إسرائيل»، سواء في ما يتعلق بعملية التسوية، أو ما يخص دلالة التغيرات الداخلية، ومنها هذه التطورات الثلاثة، هو الذي يرسم طريق التعامل مع مستقبل الصراع. **والثاني** ان «عرب إسرائيل» بالذات ـ وفعلهم في الأوضاع السياسية الداخلية، وقدرتهم ـ أو عدمها ـ على التأثير في سياسات «إسرائيل» الإقليمية ـ سيكون لهم دور في مستقبل الصراع يفوق كثيراً ما كان لهم في ماضيه.

ولعل المصدر الأكبر للخطأ المحتمل في التحليل العربي لهذه التطورات هو حصر النظر إليها من منظور ما تشهده الدولة العبرية من تغيرات داخلية.

إن «إسرائيل» تشهد فعلياً تطورات داخلية تصدر في معظمها عن الاطمئنان العام ليس إلى مجرد بقاء الدولة، وإنما أيضاً زوال الخطر على أمنها، وهو ما يؤدي إلى تفعيل ما يمكن تسميته «استرخاء المجتمع» بفعل رسوخه واستقراره الذي يؤدي إلى اكتسابه صفات المجتمع الطبيعي، بما في هذا الانقسام إلى طبقات والتمايز في فئات يتداخل في تشكيلها الطبقي والعرقي والديني. ومن آثار هذا التغير أن تغلب العوامل الداخلية وتتقدم على العوامل «القومية»، أي المتصلة بالعلاقة مع «الآخر» الخارجي، وهو ما تعبر عنه السياسة الخارجية والأمنية.

وأحد مظاهر هذا هو الجدل الدائر في «إسرائيل» حول أولويات الإنفاق

الحكومي، هل الأولوية للأمن الذي ما زال يحظى بهذا المركز منذ إقامة الدولة، أم أنه قد آن له أن يتنازل عن شيء من مخصصاته لأغراض أخرى مثل إعادة التوزيع الاجتماعي للموارد، ويدخل ضمن هذا في حال «إسرائيل» الإنفاق على الشؤون الدينية. على أن مظهره الأكبر هو التزايد التدرجي، إنما المطرد، للمساحة التي تشغلها الشؤون الداخلية في البرامج الانتخابية، وفي مجمل الجدل السياسي. وضمن هذا تدخل بعض دوافع التغير في التعامل مع «المواطنين» العرب.

على أن المصدر الرئيسي لهذا التغير الأخير بالذات هو المصدر الأصلي الذي أنتج تلك التغيرات الداخلية، أي الاطمئنان إلى مصير الدولة وأمنها، وهو ما أصبح ملحوظاً مع تقدم «عملية التسوية» والذي يتحقق أساساً وفقاً للشروط الإسرائيلية، ذلك أن التقدم نحو نوع من «التسوية» مع العرب، بما فيهم منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لشروط إسرائيلية، يؤدي لزوماً إلى يأس «عرب إسرائيل» من أن يأتيهم الخلاص من «وراء الحدود»، أي من قدرة الدول العربية على فرض شروطها على «إسرائيل»، وقد تعزز هذا عندما بدأت تظهر نتائج المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقات أوسلو، وتعزز أكثر عندما بدأت السلطة الفلسطينية تمارس حكماً قمعياً، لا يجعلها جذابة بأي قدر لهؤلاء الفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، على رغم النقص الكبير في ما يتمتعون به من حقوق مدنية وسياسية.

وفي هذا السياق بدأت «إسرائيل» عملية «تطبيع» رعاياها العرب مقتنعة بأنه لم يعد لهم أمل إلا في الدولة اليهودية. وفي صلب هذا «التطبيع» تقع هذه التطورات الثلاثة الأخيرة.

لكن سلامة هذا التحليل «الداخلي» لهذه التطورات لا يغني عن ضرورة إدراك ما يشوبه من نقص. ويتجلى هذا النقص في إغفال عوامل رئيسية ثلاثة ضرورية لفهم أي تطور في سياسة «إسرائيل» وأوضاعها، وهي عوامل تضفي على التطورات أبعاداً تتخطى ما هو فوري، ومباشر، وظاهر.

العامل الأول: هو ضرورة التمييز بين ما هو داخلي: سياسي ـ اقتصادي ـ اجتماعي ـ عرقي، وغير هذا من عوامل داخلية تضطرب وتصطرع وتتفاعل، وبين ما هو بعد إقليمي لتلك التطورات. والتمييز ـ بالطبع ـ لا يغض النظر عن التفاعل بينهما.

العامل الثاني: إدراك العلاقة بين التطورات الإسرائيلية «الداخلية» والسياسات المتعلقة بالهجرة واستعمار الأراضي، من حيث أن هذين العنصرين ـ الهجرة واستعمار الأراضي ـ هما الصيغة العملية للايديولوجيا الصهيونية.

العامل الثالث: هو علاقة التأثير المتبادل ما بين «إسرائيل» والتجمعات اليهودية التي تعيش خارجها، فهذه التجمعات هي، من ناحية مستودع الهجرة التي يفترض طبقاً لمنطوق المشروع الصهيوني أن اكتمال تحققه لا يأتي إلا بإنجازها، ومن ناحية أخرى أن هذه التجمعات هي من أهم مصادر الدعم الخارجية للدولة اليهودية، أي لما تحقق من المشروع الصهيوني حتى أي لحظة.

إن القول بأن هذه عوامل ثلاثة ضرورية لفهم أي تطور في سياسة إسرائيل وأوضاعها، لا يعني أن هناك علاقة حتمية مفترضة مسبقاً بينها وبين كل تطور منفرد من تلك التطورات. إنما القصد انها تفهم من خلال دحض تلك الثنائية التي يجري ترويجها، والتي تقول إن هذه التطورات هي من بشائر انتقال الدولة اليهودية إلى «ما بعد الصهيونية» أو فوز «الإسرائيلية» في الانتخابات الأخيرة (عام ١٩٩٩) على «الصهيونية»(١٢).

خلاصة

الاستراتيجيا المتوخاة عليها أن تجد حلاً لمشكلة الأراضي العربية المحتلة، وفقاً لمبدأ إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، فضلاً عن التصدي لتقديم حل جذري لمشكلة مزدوجة: من ناحية المشكلة الفلسطينية، ومن ناحية أخرى المشكلة اليهودية ـ الإسرائيلية؛ كما تجسدتا فوق أرض فلسطين منذ مطلع القرن العشرين.

وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار حقائق عدة:

أولاها ـ عدم التناسب بين عنف الديناميات الفاعلة في المجتمع الإسرائيلي، وعدم مرونة، بل وصلابة، البنية الأيديولوجية للصهيونية مجسدة في الدولة اليهودية. ومما يشير إلى هذه الحقيقة اخفاق المشروع الصهيوني في حل المشكلة اليهودية (إلغاء الشتات اليهودي، إنشاء دولة يهودية صافية، تنامي

---

(١٢) مصطفى الحسيني، «كيف نحلل إسرائيل؟.. لماذا تفتح مؤسستها الأمنية أمام الرعايا العرب؟،» السفير، ٢٦/٨/١٩٩٩، ص ١٩.

الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي على أسس إثنية، ودينية، وثقافية، وسياسية، وطبقية).

وثانيتها - عدم التزام الحركة الصهيونية، ودولة «إسرائيل»، بإرادة المجتمع الدولي، وعدم انسجامها معها، بما في ذلك عدم التزامها بنص، وروح، المواثيق والقرارات الدولية (وعد بلفور وشرط عدم الإضرار بحقوق غير اليهود المدنية والدينية - شرعة حقوق الإنسان - قرارات مؤسسات الأمم المتحدة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية - مؤتمر مدريد - اتفاقيات التسوية التي وقعتها مع بعض الأطراف العربية).

وثالثتها - العدوان على الشعب العربي الفلسطيني، وعلى حقوقه غير القابلة للتصرف (قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبخاصة رقمي ٣٢٣٦ و٣٢٣٧).

ورابعتها - فشل المشاريع التي نشأت لحل المشكلات التي ترتبت على قيام دولة «إسرائيل» (اللاجئون - إلغاء الهوية الفلسطينية وتذويبها في إطار عربي - تفتيت الهوية الفلسطينية داخل «إسرائيل» - الاتفاق على توزيع الموارد الطبيعية المشتركة - الاتفاق على الحدود مع الدول المجاورة - التعايش السلمي مع شعوب المنطقة ودولها - مخاطر توجهات الطرد والتوطين).

وخامستها - إخفاق التسويات التي تم التوصل إليها بين مصر والأردن ومنظمة التحرير من ناحية، و«إسرائيل» من ناحية أخرى في إحلال السلام في المنطقة، بل لقد أصبحت هذه التسويات نفسها هي أخطر «العقبات» التي تعترض طريق السلام الحقيقي في المنطقة.

ولذلك فإن أية استراتيجيا لإحلال سلام حقيقي في المنطقة ينبغي أن تركز على إنجاز مهمتين تاريخيتين: **أولاهما** تفكيك كل الأبنية العنصرية، القانونية والتنظيمية والمؤسسية، التي تمثلها دولة «إسرائيل»، وتصفية الكيان الاستعماري الاستيطاني الصهيوني على غرار ما حدث في جنوب أفريقيا، وبما يتفق مع حقوق الإنسان والشعوب. **وثانيتهما** إعادة الاستقرار إلى المنطقة وإقامة العدل والمساواة بين شعوبها ودولها الأصلية، انطلاقاً من معالجة كل الآثار الناجمة عن العدوان الاستيطاني الصهيوني على فلسطين وطناً وأرضاً وشعباً.

وفي إطار مثل هذه «الاستراتيجيا»، يمكن القول إن هناك مقياساً وطنياً

وقومياً محدداً، لا شك في جدوى اعتماده، بل وفي شرعيته، من أجل قياس أي اتفاق بشأن الصراع العربي ـ الصهيوني، وتقرير إمكانات مساهمته في حل ذلك الصراع، بعد كل الاعتبارات المبدئية الواردة في هذا السياق.

ويتمثل هذا المقياس ـ في ما يخص البعد العربي في الصراع ـ في أمن الوطن العربي وضمان مصالحه في التنمية المستقلة والوحدة القومية.

كما يتمثل هذا المقياس ـ في ما يخص البعد الفلسطيني في الصراع، المرتبط عضوياً بالبعد العربي ـ في الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، على حد تعبير الأمم المتحدة نفسها؛ حقه في وطنه قبل كل الحقوق، وهو حق أزلي يكاد يلتحق بالمقدسات، لا يسقط بالتقادم، ولا يقبل مفهوم التنازل؛ ثم حقه في العودة، وحقه في تقرير المصير، وحقه في إقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني.

وفضلاً عن ذلك يتمثل هذا المقياس ـ في ما يخص البعد الدولي في الصراع ـ في مقاومة الهيمنة والغطرسة والطغيان ونبذ العنصرية والعدوانية والتوسعية.

وفي هذا السياق، فإن «الاستراتيجيا» في سعيها إلى إحقاق السلام القائم على العدل، تستلهم روح الحضارة العربية الإسلامية، التي شارك في بنائها مسلمون ونصارى ويهود على قدم المساواة، ولم تعرف في تاريخها كله بروز «مشكلة يهودية»، كما حدث في الحضارة الغربية. ومن ثم فإن الهدف النهائي الذي تسعى إليه يتطلب العمل من أجل إقامة نظام عالمي جديد، أساسه العدل وتعارف الحضارات وتعاونها.

الفصل الثاني

الأهـــداف

أولاً: المقدمات

يقتضي تحديد الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الاستراتيجيا، البدء بتأكيد ثلاث مقدمات أساسية: **أولاها** توضح الموقف المبدئي من التسوية، **وثانيتها** تركز على تفنيد «منهج الواقعية»، **وثالثتها** تستعرض مبدأ «انعدام البديل».

١ ـ الموقف المبدئي من التسوية

مع كل خطوة من خطوات الانسحاب الإسرائيلي من أراض عربية ـ في حالات التسوية الثلاث: مع مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ـ كان يأتي من يسأل «الفريق الآخر»: ألا يسركم الانسحاب الإسرائيلي من أراض عربية وتحرر مواطنين عرب من ربقة الاحتلال؟.. وهل ترفضون أن يحل «السلام»؟!

والسؤال مشروع لأن أي وطني لا بد من أن ينحني أمام تحرير التراب الوطني، فضلاً عن أن إحلال السلام مطلب إنساني قبل أن يكون مطلباً وطنياً. ولكن يبقى سؤال لا بد من الإجابة عنه: ما هو الثمن وما هي الشروط والقيود والتنازلات؟ مع تأكيد أن «حال فلسطين» ـ بالمقارنة مع حالتي مصر والأردن ـ تقتضي معالجة خاصة، بالنظر إلى فداحة وثقل الشروط والقيود والتنازلات، فضلاً عن أن المفاوضات حول «الحل النهائي» لا تزال في علم الغيب، ولا تزال، بالتالي، مفتوحة لكل الاحتمالات. لذلك لا بد من أن يبادر «الفريق الآخر» الذي يتبنى موقفاً مبدئياً من التسوية القائمة والجارية، إلى مواجهة هذه الأسئلة والرد عليها بعناية، لئلا تختلط الأوراق، ويعتقد البعض أن «اتفاق أوسلو» كان إبداعاً حقيقياً!

وينطلق الموقف المبدئي من حالات التسوية القائمة ـ المصرية والأردنية والفلسطينية ـ والقادمة أيضاً من فساد منطق التسوية نفسه فساداً مطلقاً بالنسبة لخصائص الصراع العربي ـ الصهيوني وخصوصيته. وأساس ذلك الموقف المبدئي أن مفهوم التسوية في حالات النزاع العادية ينصرف إلى اتفاق الأطراف المتصارعة على حل مسائل الخلاف الناشب بينها ـ الحدود، الحقوق. . . الخ ـ للتوصل إلى سلام بينها. ولأن مسائل الحدود والحقوق غير محددة إلى ما لا نهاية، فإن تسويتها تخضع بالدرجة الأولى لموازين القوى بين الأطراف المتصارعة. فهل الصراع العربي ـ الصهيوني هو «خلاف» على الحدود أو الحقوق، حتى يمكن أن يخضع لمبدأ التسوية؟ إن القبول بمبدأ التسوية أصلاً، وفي هذا الصراع بالذات، يعني القبول بمبدأ وجود العدو نفسه، وبأن له حدوداً وحقوقاً، في حين أن التناقض مع العدو الصهيوني هو تناقض أساسي، وهو تناقض وجود لا تناقض حدود أو حقوق، بحيث لا بد من أن ينفي أحد الطرفين الطرف الآخر، إذا ما أريد لذلك الصراع أن يحل حلاً حقيقياً. والعدو يدرك هذه الحقيقة جيداً. ولذلك فقد آن الأوان لأن نفهم ما فهمته «اسرائيل» منذ البدء من أنه ليس هناك حل سريع أو سهل: فهناك صراع بين طرفين على أرض غير قابلة للتقسيم، أولهما لديه الحق ويمكن أن تكون لديه القوة، والثاني لديه القوة ولا يمكن أن يكون لديه الحق. وإما أن تكون الأرض لصاحب الحق الباقي ـ الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وإما أن تكون لصاحب القوة المؤقتة ـ اسرائيل والصهيونية العالمية. ولقد كان «بن غوريون» أول من عبّر عن هذه الحقيقة حين انتهى إلى أنه «ليس هناك حل. . الأرض واحدة ولا يمكن تقسيمها، والصراع على الأرض بين اثنين، وهي لا بد من أن تكون لأحدهما فقط، ولا بد من أن يكون الشعب الإسرائيلي هو الذي يحصل على الأرض بمفرده. والحل الوحيد بالنسبة له ـ إذا كان هناك حل ـ أن يسعى بكل الوسائل، بما فيها القوة والسياسة وحتى الخديعة، لكي يجعل الطرف الآخر يرضى بالتنازل عن مطلبه»، أي أن هدف كل الجهود ـ من وجهة نظر اسرائيل ـ هو «جعل الطرف العربي يرضى بالتنازل عن حقه في فلسطين»[1].

---

(١) انظر بهذا الخصوص: «قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل،» أجرى الحوار مجدي حماد، المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٨١)، ص ١١١ ـ ١٣٥.

لكن بعض العرب الذين اعتمدوا منطق التسوية لا يفهمون ذلك. يتصورون أن التنازلات الجزئية هي الطريق إلى الحل. والحقيقة أن التنازلات الجزئية ليست طريق الحل إلا على منطق «إسرائيل»، أي أن كل تنازل جزئي تحصل عليه معناه الاقتراب خطوة من التنازل كلياً. ولقد أعطى العرب «من أجل السلام» تنازلات لم تكن تخطر على بال، حتى ولا على بال «اسرائيل» نفسها، والنتيجة هي ما نراه اليوم. ومن هنا أهمية ما أظهرته التجربة العملية طوال ما يزيد على عشرين عاماً من «مسيرة التسوية»، عن طبيعة الحل الممكن للصراع العربي ـ الصهيوني.

إن الخط البياني العربي، ومن ضمنه الفلسطيني، من مسألة الاعتراف بالعدو الصهيوني والتعايش معه شهد انحداراً مستمراً منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى الآن. فيما نجد أن الخط البياني الصهيوني، من مسألة الاعتراف المبدئي بالشعب الفلسطيني وحقوقه، ظل محافظاً على الاتجاه نفسه. إن الاعتراف هو المسألة الاستراتيجية الرئيسية في الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي المسائل الاستراتيجية العدو لا يناور ولا يساوم، أما العرب فقد أخضعوا هذه القضية المركزية للمناورات والتنازلات. وبينما العدو الصهيوني يسارع خطاه من أجل «خلق الحقائق على الأرض» باستمرار، نجده على امتداد السنوات الماضية كلها لا يتزحزح خطوة واحدة باتجاه الاعتراف بالحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية. فإذا كان المغتصب سالب الأرض وطارد الشعب الفلسطيني من وطنه يتمسك بكل هذا الحزم باستراتيجيته، ولا يقبل المساس بها، فكيف يرضى صاحب الحق والأرض أن تمس مبادئه الاستراتيجية، ويحول برنامج التحرير إلى برنامج للتسوية؟

وبالإضافة إلى ما تقدم تقتضي معالجة «حال فلسطين» البحث بصفة خاصة في «العقلية» التي أنتجت «اتفاق أوسلو»، وهي العقلية المسكونة بهم الدولة والكيانية الفلسطينية، والتي كانت تزداد تبلوراً على صعيد القيادة وبعض القواعد الفلسطينية مع كل نكسة تصيب حركة النضال الفلسطيني. فالقيادة الفلسطينية كانت تعمل بعناية على بلورة هذا الإدراك في الخطاب الفلسطيني، لتصبح الكيانية القطرية هي الهم الأساسي في البنية النفسية الفلسطينية، وكانت الظروف الموضوعية توفر لتلك القيادة فرصاً حقيقية لترسيخها، مع تصاعد رغبة الأنظمة العربية في التخلص من عبء القضية الفلسطينية، وإلقائها على كاهل الفلسطينيين وحدهم، فيما كان كل ذلك يتفق مع ما تهدف إليه «إسرائيل» من

تجزئة الصراع، وتحجيم القضية الفلسطينية في العامل الفلسطيني.

وفي «أوسلو» كان كل ذلك يعلن عن نفسه بوضوح، فالهدف هو أن تعود القيادة الفلسطينية إلى الواجهة وتحصل على أرض، أي أرض، تمارس عليها طقوس الدولة، وكلما تم الحصول على مزيد من الطقوس المذكورة، كان ثمة استعداد لدفع التنازلات تلو التنازلات. ولعل ذلك هو ما يفسر تلك النصوص المطولة في «اتفاق أوسلو»، التي تتحدث عن المجلس التشريعي والانتخابات والشرطة، والتي دفعت قيادة المنظمة إلى أن تتناسى مقابل ذلك أهم القضايا - الحدود، القدس، اللاجئين، المياه، المستعمرات - وترحلها إلى «مفاوضات الوضع النهائي».

لقد حصلت قيادة المنظمة بموجب ذلك الاتفاق على سلطة على شعب، يمكنها أن تمارس عليه جميع طقوس الدولة، بدءاً بالسجون والشرطة والاعتقالات، وانهاءً بالانتخابات النيابية والرئاسية، أما الأرض فلا سيادة عليها سوى للاسرائيليين.

وهذه «العقلية» هي نفسها التي ستخوض «مفاوضات الوضع النهائي»، وهي ستفعل ذلك وقد أصبح ٩٥ في المئة من الشعب الفلسطيني تحت «سلطتها»، داخل مناطق «الحكم الذاتي»، مع تحكم «اسرائيل» بهم في أثناء الدخول والخروج وحتى التنقل. ومن هنا، ستبدي تلك العقلية قابلية مهمة للتنازل عن قضايا الوضع النهائي مقابل مزيد من طقوس الدولة، إذ لا بأس حينئذ أن تتحول القدس إلى منطقة خارجها تسمى «القدس»، أما السيادة فهي مسألة نسبية في العالم المعاصر!

وفي مواجهة تلك «العقلية» لم يلجأ المعارضون إلى البحث في مسلسل الأرقام بالنسبة إلى الأرض، لأنه لن يفضي على الخريطة سوى إلى تمدد السلطة الفلسطينية على حوالى ١٠ في المئة من مجموع أراضي فلسطين! لم يستخدم المعارضون هذه اللغة لأنها ببساطة تشوّه فكرتهم وتدخلهم في مأزق النسب، وتضعهم تحت طائلة السؤال التالي: هل نرفض الانسحاب الإسرائيلي إذن، أم نقبل به ونناضل من أجل الباقي؟ ويلاحظ أن السؤال هنا يفترض دائماً أننا أمام مسلسل نضال مستمر، بينما حرص الإسرائيليون على المبادرة إلى إلغائه في الواقع، وإلا ما معنى وثيقة عدم التحريض التي وقعها رئيس السلطة، كجزء من استحقاقات الجزء الأول من إعادة الانتشار، بحسب «مذكرة واي ريفر»، ونسبته ٢ في المئة؟!

إن الموقف المبدئي إذن له أسبابه الأخرى: **أولها** ذلك المتعلق بالواقع الفلسطيني، **وثانيها** ذلك المتعلق بالانحياز إلى مشروع الأمة، في مواجهة مشروع توسعي يستهدفها جميعاً، وليس احتلالاً عادياً يبحث عن الأمن والبقاء فقط. أما **ثالثها** فهو المتعلق بخطاب «رفع المعاناة».

فمن ناحية **أولى**، على صعيد الواقع الفلسطيني ـ وبعد الاعتراض الأساسي والمبدئي على إعطاء شرعية للاستعمار الاستيطاني، والتسليم في الوطن، والتنازل عن معظم الأرض، وتجاهل معظم الشعب، وهي حقوق أساسية غير قابلة للتصرف ـ يستند الموقف المبدئي على هذا الصعيد إلى أكثر من بعد، وعلى رأس ذلك، هو تجاهل «اتفاقات أوسلو» ثلثي الشعب الفلسطيني في المنفى، وقضية القدس، إضافة إلى قضايا السيادة والحدود. وهذه القضايا لا يملك أحد ضماناً بالنسبة لوضعها «النهائي» ومستقبلها، بالنظر إلى ميزان القوى السائد، وحقيقة الإجماع الإسرائيلي حولها.

خلاصة القول في الشق الفلسطيني أننا بإزاء حكم ذاتي محدود لا قدس فيه ولا حدود ولا لاجئين، فيما هو يقدم للطرف الإسرائيلي «صك الشرعية» وإزالة جريمة الاحتلال عنه، وتحويل أقوام غزاة جاءوا من أصقاع الأرض إلى مواطنين شرعيين، فيما سيتحول أصحاب البلاد الأصليين إلى مجرد «مستأجرين».

ومن ناحية **ثانية**، بالنسبة للتناقض الجذري بين المشروع القومي العربي والمشروع الصهيوني، لا شك في أن الكيان الاستعماري المحتل والمرفوض من قبل الأمة ـ كونه مشروعاً عنصرياً إحلالياً توسعياً ـ يستهدف المنطقة برمتها.. هذا الكيان سيأخذ الحسنين معاً، فهو سيتخلص من عبء إدارة السكان الفلسطينيين من جهة، ويأخذ تأشيرة الدخول إلى المنطقة من جهة أخرى. هنا، يبادر الخطاب القطري الفلسطيني إلى القول: «وما شأننا نحن بالدول العربية، وما ستفعله بها «إسرائيل».. لقد أذونا وشردونا أكثر من الإسرائيليين»! هذه اللغة لا يقرها الموقف المبدئي من التسوية، فإذا كانت الأنظمة قد قصرت، أو تخاذلت، فإن الشعوب لم تكن كذلك، وقد كانت في معظمها على استعداد، ولا تزال، لتقديم كل ما يمكنها من أجل القضية الفلسطينية، وقد قدم بعضها الكثير على صعيد الدم والشهداء. ثم إن «تجزئة سايكس ـ بيكو» التي قسمت شعوب المنطقة، إضافة إلى التدخل الخارجي، إنما دفعت إليهما المصالح الاستعمارية التي جاء المشروع الصهيوني في البداية لحراستها.

ومن ناحية **ثالثة**، ينطوي خطاب «رفع المعاناة»، على جانب ثالث من

جوانب الموقف المبدئي قد لا تستوعبه «مدرسة الواقعية»، يتعلق بمنطق التاريخ والكرامة؛ فالمسألة لو قيست بحسابات المعاناة ورفعها لما ارتكب أي شعب «حماقة» المقاومة، ولقبل بواقع الاحتلال، وما يقدمه من فتات. إن رفع المعاناة عن ثلث الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة لا يستحق الثمن المدفوع، على الرغم من أن الذين يدفعون الثمن هم الذين يقاومون، فيما كان بإمكان أيٍّ منهم أن يعيش في هدوء لو تجنب أي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال. ومن الناحية المبدئية أيضاً ليس من حق أية «أقلية» من الشعب، مطلقاً، أن تدفع بذريعة «رفع المعاناة» مقابل التنازل عن الوطن أرضاً وشعباً، والتضحية ليس بحقوق «الأغلبية» فقط ـ التي ربما كانت معاناتها في الشتات أكثر حدة ـ وإنما بوجودها وكيانها نفسه. أليس من الغريب أن يتركز الحديث في المفاوضات على المعتقلين ممن لم «تتلطخ أيديهم بدماء اليهود»، مع أن الأصل أن هؤلاء هم الذين يمثلون ذروة البطولة؟! ثم أليس غريباً أن تركز الاتفاقات على مطاردة الذين عانوا الاحتلال، ويصرون على رفع المعاناة كاملة باقتلاع ذلك الاحتلال؟

خلاصة القول أن نظرية رفع المعاناة في التعامل مع الاحتلال، هي نظرية لا كرامة فيها ولا تليق بشعب يحترم نفسه ويحترم شهداءه، ولذلك ترفضها الغالبية الساحقة من الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، فضلاً عن رفضها من قبل الغالبية الساحقة من جماهير الأمة التي يريد المنطق القطري الفلسطيني أن يخرجها من دائرة الصراع.

٢ ـ منهج الواقعية

برزت «مدرسة التسوية» كل توجهاتها واختياراتها بمنطق «الواقعية». ولكن هذه «الواقعية» تقودنا بعيداً جداً عن الواقع وعن التاريخ، إذ يمكن القول إن هناك موقفين كلاهما خطأ: **الأول** أن نتحدث عن الواقع وننسى الحقيقة التاريخية. **والثاني** أن نتحدث عن الحقيقة التاريخية وننسى الواقع. فليست هناك واقعية معادية للتاريخ، وليس هناك تاريخ ينكر الواقع. كما أن الواقعية من دون مثل أعلى تصبح وقائعية[٢].

(٢) انظر: المصدر نفسه، ومحمد البصري، في: «ندوة المستقبل العربي: تطورات القضية الفلسطينية،» شارك في الندوة أحمد صدقي الدجاني [وآخرون]؛ أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعد ورقة العمل وحيد عبد المجيد؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٣ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ١١٢ ـ ١١٣.

ولننظر إلى المسألة من زاوية أخرى، ماذا يمكن للذين عقدوا اتفاقات مع «اسرائيل» أن يقدموا لها أكثر مما قدموا تحت شعار الواقعية؟.. ولكن حتى هذا الكثير، وهو كثير جداً، بقي عاجزاً عن أن يلقى استجابة حقيقية من «اسرائيل». ويرجع ذلك في الأساس ليس إلى طبيعة ما يقدمه الجانب العربي ومدى «استعداده» في الحقيقة - لأن الأطراف العربية قدمت، ولا تزال على استعداد لأن تقدم، تنازلات لم تكن تخطر على بال - وإنما إلى طبيعة التناقضات الجذرية بين العقيدة الصهيونية ومتطلبات «السلام الحقيقي». ولذلك فإن «إسرائيل» لن تقبل سلاماً مع الأمة العربية، إلا إذا فرضت على المنطقة «السلام الإسرائيلي». وقد تقوم «اسرائيل» من وقت إلى آخر، ببعض استعراضات القوة مثل العدوان على العراق وتونس، أو غزو لبنان، أو اغتيال أبو جهاد، ولكن الرد على كل ذلك بسيط وهو: أنه حتى ضربة عام ١٩٦٧ لم تحقق لها ما أرادت.

ومع كل هذا الاختلال الفادح في ميزان القوى، تبقى «اسرائيل» مشروعاً مستحيلاً - بالمعنى التاريخي. وقد يبدو غريباً القول إن هذه الاستحالة برزت أكثر ما برزت بعد هزيمة ١٩٦٧، ففي الوقت الذي كان فيه «المنطق الواقعي» الذي كانت الأمور تقاس به يشير إلى أن هزيمة عربية بهذه الضخامة لابد لها من أن تثمر استسلاماً عربياً للأمر الواقع، إذا بالهزيمة نفسها تكون حافزاً لبناء أول جيش عربي عصري بمعنى الكلمة. عند هذه النقطة بدأت معالم المعادلة تتوضح أمام جميع أطراف الصراع: إن «إسرائيل» لا تصبح مشروعاً واقعياً، أي لا يمكن تحولها من كيان مفروض على المنطقة بالقوة إلى جزء طبيعي منها، إلا باستمرار العجز العربي كوضع ثابت ومتواصل، لا تقطعه فواصل «شاذة» مثل مرحلة صعود القومية العربية في الخمسينيات والستينيات.

لقد كان أكثر ما يخيف الغرب - والحكام العرب الموالين له - طوال هذه المرحلة الثورية، أن تقتنع الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الاستعماري، هو أمر واقعي قادر على النجاح، وقابل للاستمرار. لذلك كانت كل جهود الغرب منصبة على إسقاط القومية العربية، فضلاً عن وصم منهجها بعدم الواقعية، وذلك عن طريق ضربات «تأديبية» دورية قاسية، مثل الانفصال وحرب ١٩٦٧، لكي تدرك الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى إذا حقق نجاحاً في بعض الأحيان، وأن الحاكم الذي يحاول تعبئة الجماهير وراء

مثل هذه الشعارات، إنما يورطها في السير على طريق مسدود. وكان خوف الغرب الأعظم من هذه المرحلة الثورية القومية أن تنجح في كسر خاتم الأزلية عن العجز العربي، فتحوله من حال دائم، إلى حال عابر، لأن في ذلك انهياراً لـ«واقعية» الغرب التي بنى عليها كل توجهاته في هذه المنطقة، وعلى رأسها المشروع الصهيوني.

ومن الناحية التاريخية بدأ «مذهب الواقعية» في الصعود منذ نهايات الستينيات. ففي إطار العمل الأمريكي المتواصل لضرب العمل القومي، ومع استمرار الخلاف داخل التنظيمات القومية وبين قياداتها، وعقب معركة ١٩٦٧ والصدمة الكبرى التي أصابت القواعد الجماهيرية العربية بشكل عام، بدأ يتسرب مفهوم «العمل الواقعي» في السياسة العربية. لقد ذهب أنصار «المذهب الواقعي» إلى أن الفكر القومي «الحالم» تسبب في هزيمة طاحنة وأزمات اقتصادية وخلافات عربية شديدة، كما تسبب في خلق حالات عداء مع الولايات المتحدة، وهي الدولة الأقوى والأعظم، وأنها اضطرت تحت هجوم القوميين العرب إلى مساندة «اسرائيل» ضد مصالحها وضد مصالح العرب، وذهبوا إلى أن الوحدة العربية هدف مستحيل التحقيق. وهكذا استطاعت تلك «الواقعية» أن تنتزع حقوقاً عربية لم يكن من الممكن انتزاعها سابقاً حين كان التيار القومي ضاغطاً على الحكومات العربية، وفاعلاً أساسياً في العمل العربي الدولي والإقليمي.

لقد نشأ النظام العربي ونشأت معه «اسرائيل»، ومنذ بدايات التعامل بينهما شعر العرب بتفوق «الإسرائيليين» الدولي والعسكري. ومع ذلك فلم يثنهم ذلك عن الصمود وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، تعزز قدرتهم على ذلك الطاقة القومية المتدفقة التي صاحبت قيام النظام. ولكن يبدو أنه حين امتدت ذراع «اسرائيل» الطويلة لتضرب وتحتل أرضاً غير فلسطينية، ثم يطول احتلالها لهذه الأراضي، في ظل تزايد الشعور العربي بالتفوق الإسرائيلي، بدأت تظهر ـ ثم سادت ـ «النظرة الواقعية»؛ وهي التي تعترف صراحة بأن جزءاً كبيراً من فلسطين ضاع ولن يعود، وأن جزءاً محتلاً قد يعود. ولكن الأهم ـ في مفهومها ـ هو استعادة الأجزاء «غير الفلسطينية» أولاً، وأن السبيل الوحيد لاستعادة ما يحتمل أن يعود هو الاعتراف بالهزيمة وإنهاء الصمود، وهذا يستلزم رفض جميع الأساليب والمفاهيم السائدة، والأخذ بأساليب ومفاهيم

جديدة تتسق مع المتغيرات الجديدة في المنطقة العربية وفي العالم، وتنزل على مقتضيات «الواقعية»[٣].

وهكذا يمتد نطاق لاواقعية «الواقعيين» العرب إلى حد التماهي بالعدو الصهيوني، ويتجلى هذا في الحديث عن «ثمن» السلام الواجب دفعه، من خلال الالتزام بضمان «أمن اسرائيل»، و«حق جميع دول المنطقة في العيش بسلام». ويتناسى المرددون لهذه الشعارات مقدار الزيف الذي تنطوي عليه، سواء في ما يتعلق بمن عانى ويعاني مشكلة «الأمن»، أو بالتناقض الكلي بين «حق» الصهاينة وحق الشعب العربي في فلسطين، بل إن هذا الأمر ينطوي على مفارقة صارخة تجعله «عجيبة العجائب»: أن تطالب «دولة نووية» بضمانات لأمنها من دول غير نووية!

وفضلاً عما تقدم، فقد عمدت «مدرسة الواقعية» إلى زرع مفهوم جديد في قاموس المفردات السياسية العربية، باسم «ثقافة السلام». ومن أبرز خصائص هذا المفهوم أن صياغته تمت بدهاء شديد، بحيث يستفيد من أي موقف إزاءه في حالتي قبوله أو رفضه. فإن من لا يتبنى مفهوم «ثقافة السلام» أو لا يؤيده يصنف بسهولة بين «أعداء السلام».. أو «أنصار ثقافة الحرب».. أو على أقل تقدير «أعداء ثقافة السلام»![٤].

هذا في الشكل، أما في الجوهر، فينطلق صناع مفهوم «ثقافة السلام» من تغيير كامل لحقائق الصراع العربي ـ الصهيوني في الماضي والحاضر والمستقبل، تغييراً يصل إلى حدود التزوير في إطار الحملة الشاملة التي تشنها الإمبريالية والصهيونية من أجل محو الذاكرة التاريخية للأمة. وأساس ذلك أن صناع مفهوم «ثقافة السلام» يصورون الصراع العربي ـ الصهيوني كأنه صراع بين دول طبيعية التكوين، طبيعية التجاور، أي أنهم يلغون من الأساس كل ما حدث في عام ١٩٤٨، وما قبله، ويحصرون الصراع بما حدث في عام ١٩٦٧. بعد ذلك، يصبح من السهل تفصيل الرواية التاريخية ـ السياسية التي تقول إن أحداث ١٩٦٧ قد انطلقت من «قرار عدواني» اتخذه جمال عبد الناصر (إغلاق مضائق

---

(٣) جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٩٧ ـ ٢٠٢. انظر أيضاً: عوني فرسخ، مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي ـ الصهيوني المعاصر (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥).

(٤) انظر بهذا الخصوص: حمد عبد العزيز الكواري، «ثقافة السلام،» الحياة: ١٤ ـ ١٦/١٠/١٩٩٩.

تيران)، و«رد فعل دفاعي» من «إسرائيل»، يغطي كل ما فعلته في عام ١٩٦٧، وكل ما تفعله إلى اليوم، وما ستفعله في المستقبل.

وهذا ما يفعله تماماً صناع مفهوم «ثقافة السلام»، فهم يروّجون تلك الصورة المزيفة للصراع، ولن يكتفوا في ترويجها بتصنيف المتعاملين مع الصراع بين أنصار ثقافة السلام واعداء هذه الثقافة، بل بتصنيفهم بين واقعيين ومتطرفين، أو بين عقلاء ومجانين، فأي عقل يصر على رفض فرص السلام ويعمل على تدميرها لصالح فرص استمرار الحرب؟

إن جانباً من الإشكالية التي تثيرها هذه الصورة الجديدة المصطنعة والمزورة للصراع تتمثل في أنها أصبحت معممة عالمياً (على رغم قيام بعض الدول الأوروبية من وقت الى آخر بتذكير خجول ببعض الأصول الحقيقية للصراع، عبر التذكير بالقرارين رقمي ١٨١ و١٩٤). أما عربياً فالوضع أكثر تعقيداً؛ فبينما تميل الدوائر السياسية العربية الرسمية إلى تبني هذه الصورة، ربما مع إدراكها التام لطبيعتها المصطنعة والمزورة (على طريقة «مكره أخاك لا بطل») فإن الأوساط الشعبية العربية، على الرغم من الخط البياني المرتفع للإحباط السياسي ـ النفسي، لا تزال ترفض هذه الصورة، وتقارنها يومياً بالصورة الأصلية للصراع، التي تبين أن محوها من الوجدان الشعبي العربي أمرٌ بالغ الصعوبة، بل لعله مستحيل. ويبرز هذا الوضع المعقد المتناقض أكثر ما يبرز كلما طرح أمر التطبيع، وبخاصة في الدول العربية التي تكون دوائرها الحاكمة على مسافة أقرب من إسرائيل ومن الولايات المتحدة، ومن صيغة التسوية المطروحة.

وفي مواجهة هذه المحاولات المحمومة لنزع الصورة الأصلية للصراع، لا بد من التأكيد باستمرار أن الصراع لا يدور على قطع صغيرة من الأرض، بين دول طبيعية التكوين، طبيعية التجاور، ولكنه صراع من نوع آخر تماماً، في أساسه، وفي أصوله، وفي أهدافه. أما موضوعه فليس قطعة أرض هنا، وقطعة أرض هناك، بل مستقبل هذه المنطقة العربية الذي يدور الصراع حول تشكيله، منذ انهيار الامبراطورية العثمانية، وهو صراع ذو طبيعة مفتوحة، ولا يمكن له أن ينتهي إلا بحل من اثنين:

أولهما ـ نجاح الأمة العربية بانتزاع حيويتها ونهضتها المعاصرة من براثن عوامل التخلف والتفكك الداخلي والتجزئة، ومن براثن عوامل الضغوط والمطامع الخارجية.

وثانيهما ـ نجاح المعسكر الآخر الإمبريالي ـ الصهيوني بقتل حيوية الأمة العربية وشل الجهاز العصبي لهذه الحيوية شللاً دائماً، ومن ثم استمرار التخلف والتبعية والتجزئة، فضلاً عن ترسيخ الوجود الصهيوني في المنطقة.

ويتبقى السؤال الذي لا بد من طرحه باستمرار: هل نحن الآن حقاً أمام مشروع للسلام، يطرح «ثقافة للسلام» لا بد لكل عربي عاقل متحضر من تبنيها؟

إن الصورة الأصلية غير المزيفة للصراع، تقول: إنه صراع بني على أسطورة وجريمة، أسطورة أرض الميعاد التي تأسس عليها قرار التقسيم في عام ١٩٤٧، وهو قرار لا سند له إلا هذه الاسطورة، في مقابل الواقع الذي يؤكد أن اليهود كانوا يملكون في ذلك الوقت أقل من ٧ في المئة من أرض فلسطين، وجريمة طرد شعب كامل من وطنه بوسائل شتى. وليس في نصوص وأسس ومفاهيم التسويات القائمة والقادمة ما يوحي بالتخلي عن الأسطورة وبمحو آثار الجريمة، بل إن التسوية مبنية، أساساً، على التمسك بكليهما: الأسطورة والجريمة.

ومعنى ذلك أنه صراع يتجه إلى تكريس «إسرائيل» دولة عظمى في المنطقة العربية ـ وليس دولة عادية طبيعية ـ مزودة بكل أسباب القوة المتجددة، وسط «عالم عربي» يخضع من الداخل ومن الخارج لآلية مستمرة أيضاً من التفكيك ومن قتل كل أعصاب الحيوية فيه. وليس في مسيرة التسوية ما يوحي بالتخلي عن هذا الهدف، بل إنه يمثل روح التسوية المطروحة. هكذا كان الوضع دائماً، وهكذا يبدو الوضع عند تفحص كل وثائق التسوية.

لقد زوّروا صورة الصراع التاريخي، وها هم الآن يزوّرون حملة التسويق للتسوية الأمريكية ـ الإسرائيلية، فيطلقون عليها اسم «ثقافة السلام». ولكن لا يمكن لأية أسطورة أن تكون أساساً لبناء حقائق.. ولا يمكن لأية جريمة أن تكون قاعدة لتأسيس شرعية .. لأنه لا يصح إلا الصحيح دائماً، حاضراً ومستقبلاً.

٣ ـ مبدأ انعدام البديل

يتصور البعض أننا مقبلون على عصر من السلام مع «إسرائيل». ولكن السلام اختيار حر، يقوم ـ إذا قام ـ على تراض بالتوافق يضمن مصالح جميع الأطراف وأمنها. والسلام الذي يجري صنعه في الوطن العربي الآن لا يبدو

سلاماً حقيقياً قادراً على الازدهار. وفي صميم الموضوع، فإنه سلام يقوم على احتكار «إسرائيل» لسلاح نووي، وقصور الآخرين حتى عن مقدرة الدفاع عن النفس، فضلاً عن التمسك بالحق. وربما يكفينا أن ندرس بعمق كافٍ اتفاق «أوسلو» لأنه يتصل بصلب الموضوع وجوهر القضية محل الصراع، لكي نكتشف أنه اتفاق يستحيل وصفه إلا بأنه «اتفاق اذعان»[٥]. ويكفي أنه جعل «السلطة الفلسطينية» مسؤولة عن «أمن إسرائيل». ولذلك فإن «اتفاق أوسلو» كان سيئاً لا لمجرد أنه لم يسترد الحقوق العربية في فلسطين.. إنه أسوأ من ذلك بكثير؛ فقد أتاح للعدو ـ المسيطر على الأرض، والمصر على اقتلاع أصحاب الأرض ـ أن يزداد منعة وقدرة وطاقة، ليعزز وجوده وليوسع هيمنته. وبالتالي فإن «إدانة» الاتفاق تنبع لا من حيث انه لم يعطنا شيئاً، بل لأنه أخذ أشياء[٦].

إن سلسلة الاعتداءات على الأمة العربية أنتجت سلسلة من الهزائم. ونشأ، في سياق ذلك، خط بياني هابط للطموحات والمطالب العربية، يسمح بالقول: «إن ما كان معروضاً في المرحلة السابقة كان أفضل». وهذا القول لا أساس له من الصحة، بل إنه إحدى أكثر الأكاذيب المستخدمة من أجل كسر إرادة المقاومة وإظهار لاجدواها. لقد كان مطلوباً، ولا يزال، أن ينزل على الأمة العربية نوع من الاستسلام يُفقدها قرارها المستقل وقدرتها على المبادرة. وكانت الحروب عليها تتجدد لأنها لم تبد استعداداً لتعطي الآخرين، سلماً، كل ما يريدونه. لذلك يجب الكفّ عن التوهّم أن الوضع العربي العام كان يمكنه أن يكون أفضل لو «أخذنا ما هو معروض علينا وطالبنا بالمزيد».. فهذا الادعاء يقوم على تصوير خاطىء جذرياً لطبيعة الصراع في المنطقة، بل إنه ينطلق من التصوير الاستعماري ـ الصهيوني لهذا الصراع.. لم يكن ثمّة بديل من الرفض، في الماضي كما في الحاضر.

إن الأمة العربية كانت باستمرار في موقع «الدفاع عن النفس» أمام موجات

---

(٥) انظر: محمد حسنين هيكل، اتفاق غزة ـ أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٢٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)؛ أحمد صدقي الدجاني، لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)؛ شفيق الحوت، اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً: الحل المرفوض، أوراق الاستقلال؛ ورقة رقم ٢ (بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤)؛ ادوارد سعيد: «غزة أريحا» سلام أمريكي، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤)، وأوسلو ٢: «سلام بلا أرض» (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥).

(٦) أنيس صايغ، «الجانب الأخطر من اتفاق أوسلو،» السفير، ٢/١٠/١٩٩٨، ص ٢٢.

متتالية من الهجوم الاستعماري الشرس. لا أساس إطلاقاً، ولا لمرة في التاريخ، لفكرة «إسرائيل الضعيفة والقابلة للاختناق في هذا الخضمّ العربي المعادي». لقد فشلت مشاريع المقاومة العربية، والبعض منا يعتقد أن ما فشل هو سعينا إلى إحراز نصر نهائي. ولعل هذا التصوّر المغلوط هو الذي يوفرّ أحد الأسس للنزعة الانهزامية الحالية التي تخاطب العرب بقولها: «أما آن لكم أن تيأسوا من فشل محاولاتكم المتكررة؟ ألم نقل لكم ان الحلول الوسط المعروضة ممتازة بقياس ما سوف يأتي بعدها؟ وكأن العرب هم الذين «يحاولون» بينما الطرف المهاجم فعلاً لم يكن ينوي الاكتفاء بحلول لا تجعل المنطقة رهن إرادته، ومواردها في خدمته. لقد وصل مسار الانحدار العربي بذريعة «انعدام البديل»، إلى حيث هو اليوم: الذين دخلوا في عملية التسوية يفاوضون لأنهم مهزومون، ويفاوضون من أجل تكريس الهزيمة. أكثر من ذلك، يجري التفاوض مع «إسرائيل» تحت إشراف حليفها الاستراتيجي الأول: الولايات المتحدة. إن الولايات المتحدة قد تربصت بالعرب وناصبتهم العداء، إلى حد ارتضوها حكماً بينهم.. وبينها. وأنزلت بهم إسرائيل الهزائم بدعم أمريكي، وتوصلت «الخسارة» إلى حد إيهامهم بأن «الأصيل» أقل شراسة من «الوكيل»[(٧)].

وفي ضوء هذا الفهم، يذهب البعض إلى أن السياسة العربية أضاعت منذ عام ١٩٧٣ كل الفرص التي أتاحتها لها تضحيات عزيزة وغالية لكي تصنع نوعاً من «سلام الشجعان» ـ إذا كان هناك سلام على الإطلاق مع عدو تغلي الحرب في عروقه ـ لكنها هرولت بعد ضياع الفرص إلى القبول بشروط الأمر الواقع وطغيانه، ورضخت تحت ضغوط ثقيلة وعنيفة إلى التفاوض من غير شروط مسبقة، وكان معنى ذلك القبول بشرط القوة ولا شيء غيره.. وكان التبرير أنه لم يكن هناك «بديل» آخر.

وفي الحقيقة يحتاج المنطق العربي الذي يذهب، في كل مرة، إلى «انعدام البديل» إلى مناقشة موضوعية. فمن الصحيح أن النظام العالمي في «مرحلة انتقالية»، لكن من الصحيح أيضاً أن الخيارات التي تقررها القوى الإقليمية ـ ضمن منظومة توزيع القوة الدولية ـ تلعب دوراً مهماً في تشكيل نتائج السياسة الخارجية من ناحية، وأن التفوق في «القدرة العسكرية» لا يترجم آلياً في الواقع إلى ممارسة

---

(٧) جوزيف سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية» (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣)، ص ٤٦.

فاعلة النفوذ من ناحية أخرى. فعلى الرغم من احتفاظ الولايات المتحدة بتفوقها العسكري وتوسعها فيه، إلا أن قاعدة القوة العسكرية ـ أخذاً في الاعتبار كل العوامل الأخرى ـ في تراجع نسبي. كذلك لم تعد تلك «القوة» هي العملة الأساسية في العلاقات الدولية، لأن التكلفة السياسية والاقتصادية للتدخل العسكري أصبحت تشكل عبئاً حتى على القوى الكبرى. وهنا ينبغي على السياسيين والمنظرين والمحللين العرب أن يستخلصوا من درس انهيار الاتحاد السوفياتي، أنه لا بد من إعطاء مزيد من الانتباه إلى المحددات المحلية والطبيعة المتغيرة لقوة الدولة. ومعنى ذلك أن رسم سياسة خارجية تنطلق من افتراض «الهيمنة الأمريكية» إنما هي سياسة خاطئة، لأن الواقع الدولي أكثر تعقيداً من ذلك الذي يقدمه منطق «الأحادية القطبية» ذو «الطبيعة الانتقالية». وفضلاً عن ذلك، فإن هذا الافتراض يؤدي إلى تنازلات لكل من الولايات المتحدة و«إسرائيل».

والخلاصة أن أولئك السياسيين والمنظرين والمحللين الذين يركزون على بنية الهيمنة انما يقدمون فرضية مضللة ـ على أحسن تقدير ـ تتعلق في جوهرها بفكرة «غياب البديل». فهذه الفرضية تجعل الزعماء العرب في حل من تبعة مسؤوليتهم عن سوء الأداء في السياسة الخارجية. ولا شك في أنه عندما تضيق الخيارات إلى هذا الحد، ولا يبقى سوى بديل واحد، تكون «الهزيمة الكاملة» ـ أي هزيمة الإرادة ـ قد وقعت لا محالة. ففي التعامل مع النظام العالمي المتغير يكون أمام الدول العربية خيارات أخرى غير الخنوع تحت شعار «الواقعية»، والمواجهة غير المسؤولة باسم «الثورية». فبينهما خيارات وبدائل عديدة، حقيقية وموضوعية، ولكنها رهن بجسارة الفكر، وحرية الإرادة، وصلابة الفعل. أما حين يصل القرار السياسي ـ أي قرار سياسي ـ إلى الإقرار بأنه لا يملك بدائل غير ما هو معروض، أو مفروض عليه، إذاً فإن العمل السياسي يفقد أهليته وشرعيته. فمعيار قيمة القرار أنه اختيار بين بدائل، فإذا لم يعد هناك غير بديل واحد، كما يقولون، بشأن «السلام» المعروض أو المفروض علينا، فلا مفر من التسليم بأنه «سلام الاذعان»، وليس «سلام الشجعان»[8].

---

(٨) مجدي حماد، «فلسطين ١٩٨٣. . ؟ البدائل المتاحة أمام الدول العربية لحل الصراع،» شؤون عربية، العددان ٣٣ ـ ٣٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٨ ـ ٢٥. انظر أيضاً: هاني شكر الله، «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية،» السياسة الدولية، السنة ١٨، العدد ٦٧ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٧٥ ـ ٨١. وانظر عرضاً لنفس الموضوع، يقدم نماذج عديدة لبدائل ممكنة، في: جلال أحمد أمين، المثقفون العرب وإسرائيل (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ١٥٦ ـ ١٦١.

إن الاعتراض الأساسي على تبرير كل هذا الذي يحدث، والقبول باتخاذ كل هذه المواقف المهينة والمستضعفة بذريعة «انعدام البديل»، يتمثل في أن هذا التوجه لا نهاية لدرجة السقوط التي يمكن أن يؤدي إليها. فمتى شرع امرؤ في القول إنه «لا بديل» أمكن تبرير كل شيء إلى ما لا نهاية. كل عمل مهين ارتكب طوال ربع القرن الماضي، جرى تسويغه بحجة أنه «لا بديل»، بينما كان هناك دائماً بديل صعب ولكنه موجود. وكل يوم يمر ويجري فيه ترديد حجة أنه «لا بديل» نفسها، يحدث فيه ما يجعل هذا البديل أكثر صعوبة، لكن لا تزال البدائل موجودة، حتى في هذه اللحظة، وهي لا تتمثل في امتشاق السيف وإعلان الحرب على «إسرائيل»، فليس هذا بديلاً قائماً الآن، وإنما هناك بدائل أخرى. وعلى سبيل المثال، كان هناك بديل عندما ذهب «عرب التسوية» إلى «مؤتمرات القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي انعقدت في الدار البيضاء وعمان والقاهرة على التوالي، وهو ألا يذهبوا إلى تلك المؤتمرات، لأن حضورهم أدى إلى فتح الباب أمام التطبيع الاقتصادي مع «إسرائيل»، والسماح لها باتخاذ موقف أكثر تشدداً في معاملة الفلسطينيين، وفي عدم تطبيق حتى اتفاقية غزة وأريحا، وفي قضية القدس بالذات، وبخاصة أن إعلان «إسرائيل» عن إصرارها على اعتبار القدس عاصمة لها، وقرار الكونغرس الأمريكي بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس صدرا في أثناء انعقاد «مؤتمر عمان». كان يمكن ألا تذهب الأطراف العربية إلى عمان، أو أن تحتج وترجع، بدلاً من كلام لا فائدة منه على من الذي يهرول ومن الذي يمشي متئداً، وبدلاً من التصريحات الرسمية العربية البالغة الضعف على قرار الكونغرس الخاص بالقدس، التي تركز على أن قرار الكونغرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس سوف يؤثر في «عملية السلام»! فهل انقلبت الأوضاع إلى هذه الدرجة: هل نحن نريد القدس من أجل عملية السلام، أم نقبل عملية السلام من أجل القدس؟ ولا شك في أن من أوضح الأمثلة على «وجود البديل» أن أغلبية الدول العربية عمدت إلى مقاطعة «مؤتمر الدوحة» ـ وهو المؤتمر الرابع في سلسلة مؤتمرات «دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» ـ على الرغم من كل الضغوط والتهديدات الأمريكية، من دون أن يحدث أي شيء يغاير ما كان سائداً قبل هذا «الرفض العربي الرسمي الجماعي»![٩].

(٩) أمين، المصدر نفسه، ص ١٦٠ ـ ١٦١.

ثانياً: التوجهات

ينطلق تحديد الأهداف من أن غزو الصهيونية لفلسطين استهدف باختصار اقتلاع شعب من أرضه وتدميره ومحاولة إبادته مادياً أو سياسياً، واصطناع شعب، وإعادة انتاج تاريخ وثقافة له وربطه بتعسف جغرافياً وتاريخياً بفلسطين، ليحل محل الشعب الفلسطيني. ولذلك فإن الشبه بين ما جرى ويجري في فلسطين، وما جرى في البلاد التي استوطنها الأوروبيون موجود في الأصول، وفي الآليات الاجتماعية - الاقتصادية، وفي الثقافة العنصرية التي هيأت وبررت اكتساب الغزو الأوروبي شرعية لا سند لها. ولعل الشبه الآخر يتمثل في حرمان أصحاب البلاد الأصلاء من أية شرعية، بل ومن أية حقوق، واعتبار المستوطنين أنفسهم، وهم الغزاة، مصدر الشرعية والقائمين على تنفيذها.

ومن ثم تنطلق «الاستراتيجيا» - في سعيها إلى سلام حقيقي يعالج المشكلات الجوهرية التي ترتبت على الغزو الصهيوني لفلسطين - من عدم الاعتراف بالوضع القائم في فلسطين، وبالاحتلال لأراضي أقطار عربية، ومن مبدأ الحاجة لتغييره، ومن عدم القبول التلقائي بالترتيبات الجارية الآن. ومن هذا المنطلق، لا يمكن الاعتراف بهدف مسيرة التسوية التي تقودها الولايات المتحدة، ولا بالنتائج التي تترتب عليها، وعلى وجه الخصوص نتائج مفاوضات الوضع النهائي، إذا ما تمت، لفساد منطلقاتها ومرجعيتها، فضلاً عن الخلل الكبير الذي تعانيه في أساسها وإطارها وأطرافها وخطواتها. ولا بد من تأكيد أن أي «حل نهائي» ينبغي أن يحظى بالقبول من جميع أفراد الشعب الفلسطيني في استفتاء حر، وبقبول عربي وإسلامي. ولا شك في أن استفتاء الشعب الفلسطيني، وهو الضحية، مبرر ما دامت «اسرائيل»، وهي المعتدية، تربط موافقتها على الحل النهائي، بقبول الإسرائيليين له عبر استفتاء شعبي. وبتحديد أكثر فإن موافقة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في اللجنة التنفيذية، و/أو المجلس الوطني الفلسطيني، و/أو السلطة الفلسطينية، و/أو المجلس التشريعي الفلسطيني، لا تشكل - منفردة أو مجتمعة - بديلاً للاستفتاء الشعبي العام، لأن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني غير قابل للتصرف، مباشرة أو بالإنابة من أية جهة كانت.

وفي هذا السياق لا بد من تأكيد أهمية عدم الخلط بين «الثوابت» و«المتغيرات»: إن الثوابت تتمثل في نقاط الالتقاء التي يمكن أن تتجمع القوى

حولها وتتفق عليها، والتي يمكن بالتالي أن تشكل حافزاً للتنظيم وللعمل. ولذلك لا يجوز بحال من الأحوال الخلط بينها وبين «المتغيرات» والسياسات المتغيرة التي تتوخى الوصول إلى أهداف ظرفية. كذلك لا بد لهذه الثوابت من أن تكون قادرة على استيعاب المتغيرات، بقدر لا يتضمن تخلياً عنها أو يؤدي إلى خلق أوضاع تتناقض معها.

إن ثوابت القضية الفلسطينية ـ بهذا المعنى ـ تتركز حول الحق العربي والإسلامي في أرض فلسطين ومقدساتها. أما المتغيرات فتتمثل في كل التطورات والوقائع التي تجسدت فوق هذه الأرض نتيجة الغزو الصهيوني لفلسطين. ومن ثم فإن الاستراتيجيا ترسم الصورة المستقبلية التي يمكن أن تستوعب هذين البعدين ـ الثوابت والمتغيرات ـ بما يرد الحقوق الأصلية إلى أصحابها، ويعالج المشاكل الناجمة عن العدوان عليها.

إن جميع قرارات الأمم المتحدة التي اتخذت في خضم الكوارث التي لحقت بالشعب الفلسطيني والمتضمنة اعترافاً دولياً بحق الشعب الفلسطيني بالعودة إلى منابته في وطنه، واستعادة ممتلكاته وأرضه، إنما هي تعزيز دولي للحق الطبيعي للشعب الفلسطيني ـ لا يمكن انتقاصه أو التراجع عنه ـ وسيناضل الشعب الفلسطيني لتحقيق ما اشتملت عليه هذه القرارات الدولية، وإن معاملة هذه القرارات بشكل يختلف عن معاملة قرارات مماثلة لها، إنما هو تمييز جائر، ناجم عن توازن قوى ظرفي. وإن الحق ـ متى حانت الفرصة لإحقاقه ـ يعلو على كل ظلم يقام في ظل توازن ظرفي للقوى.

وفي ضوء ما تقدم، تنطلق الاستراتيجيا من رفض الشعب الفلسطيني رفضاً باتاً الادعاء بحق لليهود، يمكنهم من الهجرة إلى فلسطين من فوق إرادة شعبها، ومن اقامة دولة جامعة لليهود مانعة لغيرهم، ومن تبديل سماتها الديمغرافية والجغرافية، ومحو أسماء مواقعها، أو استبدالها، واجتثاث تراثها، فضلاً عن رفض كل ما فرضته الصهيونية و«إسرائيل» في ظل توازنات عابرة وظروف تاريخية مؤاتية لهما. وإن الحل الحقيقي للصراع برمته، من ثم، أمر لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار هذه الثوابت الفلسطينية لا خارجها.

إن الاستراتيجيا ينبغي أن تنطلق، من دون تردد أو مواربة، من أن أرض فلسطين كلها هي أرض الشعب العربي الفلسطيني، ووطنه الطبيعي والمتوارث،

وحقه الجماعي الذي لا يقبل مساومة أو تنازلاً، وأن حقه هذا لا يسقط بالغزو أو التقادم أو التنازل(١٠).

وينتج من هذا أن للشعب الفلسطيني حقاً أصيلاً في أن يتجمع على أرضه ووطنه، وأن يقيم عليه دولته العربية، وأن له حق النضال من أجل الوصول إلى هذا الهدف من ناحية، وأن الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الشرعية على أرض فلسطين من ناحية ثانية، وأن هذه الشرعية لا تمارس إلا بعد توحيد أرضه وتحريرها وتجمع الشعب الفلسطيني عليها، وقيام دولته ومؤسساته الحرة المنتخبة والممثلة لكل أفراده، وأن كل تصرف قبل ذلك أو بخلاف ذلك باطل من ناحية ثالثة.

وليس في كل ما تقدم شيء مختلف عن حق أي شعب في أرضه ووطنه. وإن حرمان الشعب الفلسطيني من حقه ومن ممارسة إرادته، هو أمر فريد من نوعه في العالم، وشاهد على ما لحق به من ظلم فادح لا مثيل له، وشاهد على أن هذا الظلم إنما فرض بالتآمر والبطش، وشاركت فيه دول كثيرة إلى جانب الصهيونية العالمية. وإن نضال شعب فلسطين وثوراته وانتفاضاته المتكررة في وجه هذه القوى الطاغية هو مستند لا يمحى في إثبات هذا الحق الأبدي.

ولذلك تضع الاستراتيجيا نصب عينيها ضرورة التوصل إلى حل شامل، عادل ودائم، للصراع العربي ـ الصهيوني، عن طريق معالجة كل المشكلات الجوهرية الناجمة عنه، وفقاً لمبادىء الحق والعدل، وفي مقدمتها حقوق الشعوب في أوطانها قبل حق الشعوب في تقرير المصير، فضلاً عن الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف. وذلك جنباً إلى جنب مع مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وتصدر هذه الاستراتيجيا عن يقين جازم بأن التوصل إلى ذلك «الحل الجذري» للصراع، يرتبط ارتباطاً طردياً بإنجاز خطوات محددة على طريق الوحدة العربية، باعتبارها الغاية العليا للنضال العربي المعاصر، والتي تشكل رداً حاسماً على مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، وكذلك على مخاطر المشروع الصهيوني. فالوحدة العربية مطلب قومي يمليه عمق وضرورات الحقائق التي

---

(١٠) برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩، ص ١١ (غير منشورة).

صنعها اتصال الأرض والتاريخ والثقافة واللغة والمصلحة والأمن على صعيد الشعب العربي، بالإضافة إلى أنها تكسب القوة على مجابهة التحديات والمخاطر الإمبريالية والصهيونية، وعلى تحمل أعباء التنمية الشاملة. ولكن الوحدة ـ بالإضافة إلى كل ضروراتها للمستقبل العربي ـ هي أيضاً، في الذهنية العربية، مقصد أساسي، كلف بلوغه ما كلف، لأن الوحدة قيمة في حد نفسها، وليست قيمة بالنظر إلى ما ينشأ عنها من مغانم. فهي إذاً خارجة عن النسبية، ملتحقة بالمقدسات. والسعي لتحقيقها أقرب إلى الواجبات الخلقية. وحتى الأقطار العربية التي ـ لأمر ما ـ لا ترغب في الدخول في «مسيرة وحدوية»، فإنها تتحاشى رفض المبدأ، فتتحفظ على الطرق أو الصيغ المقترحة فقط، شعوراً منها أن الوحدة مطلب مقدس لا جدال فيه.. وهذه إيجابية كبرى تضع حجر أساس صلباً للاستراتيجيا المتوخاة للصراع العربي ـ الصهيوني، التي تراهن على المستقبل من ناحية، وعلى إرادة الشعوب العربية من ناحية أخرى.

١ ـ الهدف النهائي للاستراتيجيا

وفي ضوء هذا التصور يتحدد الهدف النهائي للاستراتيجيا في «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين»، كما حدث في مختلف حالات الاستعمار الاستيطاني، حيث لم يحدث من قبل أن هزمت حركة تحرر وطني، بل إنها كلها حققت انتصاراً كاملاً لا شبهة فيه على عدوها، ولا حدث مطلقاً أن كانت قطعة من الوطن أو قطاع من الشعب عرضة للتنازل، ولا تذرعت أية حركة تحرر وطني بذريعة توازن القوى مهما كان الاختلال جسيماً، ومن ثم يتضح مدى فساد محاولة تطبيق منطق «خذ وطالب» في هذه الحالات، وبخاصة أنه قد انقلب إلى «خذ وتنازل»، أو «ساوم واستسلم»؛ بحيث لا يتبقى شيء يمكن المطالبة به لاحقاً. كذلك ينبغي تأكيد فساد محاولة تبرير التسويات العربية ـ الإسرائيلية بالاستناد إلى المبدأ الآخر الذي يذهب إلى أنه «ليست هناك صداقات دائمة، ولا عداوات دائمة.. إنما هناك مصالح دائمة». فمن الصحيح أن هذا المبدأ يكاد يحكم العلاقات الدولية، ولكنه لا يصح مطلقاً في حال التعامل مع الدولة الصهيونية؛ لأن «العداوات» معها ـ وبحكم منطلقاتها هي ـ لا يمكن إلا أن تكون «عداوات دائمة».. أما أية تصورات لإمكانية قيام «صداقات دائمة» أو «مصالح دائمة» مع الدولة الصهيونية، فإن «مسيرة التسوية» الجارية هي أبلغ رد على تلك التصورات.

كذلك فإن العنصرية والعنف والقمع مهما بلغ جبروتها لم تحقق مثل هذه النتيجة من قبل، ذلك أنه لا البريطانيون في الهند، ولا الفرنسيون في الجزائر، أو الهولنديون في إندونيسيا، ولا البلجيكيون في الكونغو ورواندا، ولا البرتغاليون في أنغولا وموزامبيق، ولا الاتحاد السوفياتي في أفغانستان، ولا الولايات المتحدة في فييتنام، ولا البيض في زيمبابوي وجنوب أفريقيا، نجحوا في الاستمرار على الرغم من قوتهم الفائقة، والاختلال الجسيم في توازن القوى في كل هذه الحالات، مع استثناء حالتي الاستعمار الاستيطاني في الولايات المتحدة واستراليا، حيث تمت إبادة الشعب الأصلي، في ظروف تاريخية معينة.

إن المجتمعات الفلسطينية المتعددة، بأفرادها ومؤسساتها، هي صاحبة المصلحة الاساس في تنفيذ هذا الشق من الاستراتيجيا المنشودة ـ في إطار الاستراتيجيا العربية ـ من دون الفهم المغلوط لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني. ويطرح هذا التصور قضايا أساسية يأتي في مقدمتها تعزيز «القدر المشترك» بين الفلسطينيين. ويربط مفهوم القدر المشترك الوحدة الوطنية (وهي سياسية في مضمونها)، بمفهوم وحدة المصالح (وهي اجتماعية ـ اقتصادية) بين الفلسطينيين، بعد تنقيتها من التوترات الايديولوجية، وإحلالها في إطار إنساني. ويمكن تلخيص وحدة المصالح بعناصر أربعة، هي[١١]:

أ ـ حل المشكلة الفلسطينية على الأسس التي تعيد للفلسطينيين حقوقهم.

ب ـ التكامل مع الوطن العربي.

ج ـ تنمية الوعي بعناصر وحدة المصالح.

د ـ حفز المجتمعات الفلسطينية لإطلاق مبادرتها وآلياتها المتناسبة مع وضعيتها وظروفها، مع وحدة الهدف واختلاف المسارات، في اتجاه تجسيد الاستراتيجيا.

تلك خطوة ضرورية للانطلاق باتجاه الهدف النهائي المتمثل في «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين»، على غرار ما تحقق مؤخراً في جنوب أفريقيا، بعد عقود من السياسات العنصرية والعدوانية. ويرتبط بذلك مجموعة من الأهداف، فضلاً عما يقتضيه من إنجاز عدد من الخطوات، ومن ذلك:

---

(١١) انظر ملاحظات ابراهيم الدقاق حول: المصدر نفسه.

أ ـ إعادة توحيد فلسطين في ظل نظام سياسي ديمقراطي يحقق عيشاً مشتركاً لكل الفلسطينيين واليهود من أهلها على قدم المساواة.

ب ـ كفالة حق العودة لجميع الفلسطينيين إلى منابتهم في فلسطين.

ج ـ إقرار مبدأ المساواة الكاملة بين جميع سكان فلسطين بغض النظر عن الدين أو الجنس أو غيره.

د ـ إقرار مبدأ المواطنة الكاملة لجميع سكان فلسطين.

هـ ـ إعادة الممتلكات والأراضي الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين وتعويضهم من الأضرار التي لحقت بهم.

و ـ كفالة حق العودة لمن يرغب من اليهود العرب إلى أوطانهم العربية الأصلية.

ز ـ إعادة توحيد الأرض الفلسطينية ونزع الطابع الاستيطاني عنها.

ومن الصحيح أن الدولة الصهيونية المدججة بالسلاح لن تسلم بالرضا، ولكن الدول الاستيطانية الأخرى سلمت في النهاية، وبخاصة كما حدث في جنوب أفريقيا، حيث تتشابه الظروف إلى حد بعيد، لأن المقارنة بين العيش في خطر دائم أو في سلام دائم، إذا كانت المفاضلة جادة، تفتح الباب لخيار السلام والتعايش. ويتطلب ذلك التصور إجراء دراسات معمقة للتحولات التي شهدتها زيمبابوي وجنوب أفريقيا لتحديد الضمانات التي جرى تأكيدها للأقلية البيضاء، وهنا يمكن تصور مجموعة من الضمانات:

أ ـ ضمانات دستورية وقانونية.

ب ـ ضمانات سياسية واقتصادية.

ج ـ ضمانات دولية بالنظر إلى الأبعاد الدولية للمشكلة اليهودية.

لقد قام الميثاق الوطني الفلسطيني منذ البدء على أن حل المسألتين اليهودية/الإسرائيلية والفلسطينية إنما يتم في إطار دولة ديمقراطية متعددة الثقافات والأديان والملل، يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات. وهو ليس حلماً طوباوياً بعيد المنال، أو تكتيكاً سياسياً، بل هو يستعيد خبرات النموذج الأندلسي القديم الذي عاش فيه المسلمون واليهود والنصارى كعرب في طليطلة وغرناطة وأشبيلية وقرطبة (وإن كان ينطوي على نموذج لازدهار

الأقليات في إطار التعايش السمح لا الدولة الديمقراطية بالمفهوم المتداول الآن). فقد كان هو العصر الذهبي للإبداع اليهودي حيث نشأت علومهم العقلية مثل الكلام والفلسفة والتصوف والأصول، وعلومهم النقلية مثل اللغة والنحو، وعلومهم العقلية في الرياضيات والطبيعيات بفضل وجودهم في الحضارة العربية، يكتبون بالعربية أو بالعربية بحروف عبرية، ويعيشون بين المسلمين، بل إن اليهود كانوا يذهبون للقضاء الإسلامي لأنه أكثر عدلاً من القضاء اليهودي لا يحابي ولا يظلم. وما حدث في الأندلس حدث أيضاً في مصر وتونس والعراق واليمن. فقد جمع اليهود بين العروبة والثقافة الإسلامية أسوة بالمسلمين والنصارى وكان منهم الأطباء والحكماء والعلماء في بلاط الخلفاء. كان ابن ميمون طبيب الكامل. ووصل حسداي بن شبروط إلى منصب وزير التجارة وله تجارته وربحه، وراسل حسداي ابن باجة. وظهر حيوى البلخي داعياً ومصلحاً لليهودية قبل اسبينوزا، معبراً عن روح الاعتزال. وتكونت فرقة القرائين على نموذج المتكلمين المسلمين في مقابل الربانيين. كان القراؤون يقولون بالتأويل العقلي للنصوص، وبالكتاب وحده مصدراً، وينفون التصور العنصري.

٢ ـ الهدف المرحلي للاستراتيجيا

إن تحقيق الهدف النهائي للاستراتيجيا البعيد نسبياً، يقتضي متابعة التحرك نحو تحقيق أهداف مرحلية للاستراتيجيا، يأتي في مقدمتها تحرير جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وفقاً لاستراتيجيا «إزالة آثار العدوان»، في إطار من الربط الوثيق بين اتخاذ خطوات محددة باتجاه تحقيق الهدف النهائي للاستراتيجيا، وبين التحرك ناحية السلام الحقيقية. وهو ما يقتضي، تأكيد الطابع القومي للصراع العربي ـ الصهيوني، وبالتالي ضرورة الحل القومي لذلك الصراع، بما يعنيه ذلك، في الظروف الراهنة، من ضرورة تجنب المسارات الثنائية والعودة إلى العمل الجماعي، والتمسك بالعمل العربي المشترك. ومعنى ذلك أن مدخل «حل الصراع» يتمثل في الانطلاق من مبدأ عروبة القضية في المقام الأول، على أساس أن الصراع ضد المشروع الصهيوني ـ ودولته اليهودية ـ ليس صراعاً على أرض فحسب (فلسطين وجوارها العربي المحتل)، بل هو أيضاً صراع على وظيفة استراتيجية إقليمية تقوم بها «إسرائيل» في قلب الوطن العربي، ضد مشروع النهضة والوحدة القومية. وهي وظيفة لا يعود بها هذا الكيان دولة

عادية ـ مغتصبة ـ في المنطقة، بل قوة إقليمية عظمى تضع القيد على مستقبل أمة بكاملها، وبخاصة حينما تكون هذه القوة على صلة عضوية مع القوة الدولية الأعظم ذات المصلحة في ترسيخ التخلف والتبعية والتجزئة في محيط الوطن العربي، باعتبارها أعلى الضمانات لتأمين مصالحها في المنطقة.

وخلاصة ما تقدم ان من الضروري إعادة الاعتبار لمبدأ قومية الصراع، انطلاقاً من تأكيد أصول الصراع في المنطقة من حيث المبدأ من ناحية، وخبرات الصراع العربي ـ الصهيوني على مدار نصف القرن الماضي من ناحية ثانية، وما تمخضت عنه التسويات الجزئية والمنفردة على مدار العقدين الماضيين من ناحية ثالثة.

ولا ينبغي التسليم تحت أي ظرف بضياع إمكانات العمل القومي، لأن المشاكل التي تواجه الأمة العربية مجتمعة، لا بد لها من حلول عربية، بل إن الحركة خارج الإطار العربي ترتبت عليها كوارث فادحة. إن رد الاعتبار لمبدأ قومية الصراع سيساعد ليس على وقف التدهور في الوضع العربي العام فقط، وإنما أيضاً على تدعيم الموقف العربي في مواجهة «إسرائيل»، مع تأكيد متواصل أن استمرار الوجود الإسرائيلي والحركة الصهيونية ككل، إنما هما خطران داهمان على الأمة العربية كلها، وليس على فلسطين وحدها.

ولا شك في أن تحقيق أهداف الاستراتيجيا المرحلية والنهائية يرتبط من مرحلة إلى أخرى، بمدى التقدم في تحقيق الوحدة العربية، بصفة خاصة، وفي تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي، بعناصره الستة: تحرير الإرادة الوطنية ـ الديمقراطية ـ التنمية المستقلة ـ العدالة الاجتماعية ـ التجدد الحضاري ـ الوحدة العربية، بصفة عامة.

والسؤال الذي تحتاج الإجابة عنه إلى أكبر قدر ممكن من الحوار الحر والخلاق من أجل التوصل إلى جواب شاف هو: كيف يجري تنفيذ الاستراتيجيا الخاصة للصراع العربي ـ الصهيوني، والإدارة العربية لها، تحت الضغوط الإسرائيلية وفي إطار العولمة التي تميز المرحلة الحالية من التطور العالمي؟

ومن ثم فقد سبقت الإشارة إلى أن تحديد الأهداف العربية، يقتضي تحديد أهداف العدو الحالية والمستقبلية، ومواقفه المحتملة من كل بند من البنود المتقدمة من ناحية، ومحاولة استشراف واستكشاف الأهداف والخطط الوقائية والخداعية التي يحتمل أن يلجأ إليها من ناحية أخرى.

الفصل الثالث

الإمـــكـــانـــات

أولاً: المبادىء

١ ـ معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها

أ ـ توظيف واستثمار الإمكانات المتاحة، أو التي يمكن إتاحتها، لتحقيق أهداف الاستراتيجيا، من مرحلة إلى مرحلة. وبالتالي فإن السياسات المتوخاة ينبغي أن تستهدف إدارة الموارد والإمكانات بما يحقق ثلاثة أغراض:

أولها ـ محاولة تغيير معادلة القوة ـ بمعنى عناصر القوة وعناصر الضعف ـ على جانبي الصراع. . ويتضمن ذلك:

(١) **على الجانب العربي**: منع التناقضات بين السياسات ـ تعظيم الموارد والإمكانات ـ تقليص عناصر الضعف.

(٢) **على الجانب الإسرائيلي**: شحن وتغذية التناقضات ـ تقليص الموارد والإمكانات ـ تعظيم عناصر الضعف.

وثانيها ـ محاولة تهيئة البيئة الدولية باستمرار، ليس كجزء من عملية تغيير معادلة القوة فقط، وإنما أيضاً كمدخل لتهيئة «الشرعية الدولية» للحركة المقبلة.

وثالثها ـ محاولة الاستجابة بصفة دائمة للظروف المتغيرة، سواء تلك الظروف التي تتصل بعناصر ومفهوم القوة، أو تلك التي تتصل بالبيئة الداخلية والخارجية للصراع. ويدخل في ذلك تهيئة البيئة القادرة على استيعاب نتائج إنجاز جانب من الأهداف التي تسعى الاستراتيجيا إلى تحقيقها في مراحلها المختلفة.

ب ـ لا بد من أن تتضمن السياسات قدراً من المرونة، يتيح للقيادات اتخاذ القرارات التي تتطلبها ظروف الصراع الديناميكية.

ج ـ مراعاة مبدأ توزيع الأدوار، وبخاصة بين الأقطار العربية والطرف الفلسطيني بما ينطوي عليه من تعددية وتنوع.

د ـ أما من ناحية التطبيق فينبغي ملاحظة ما تفرضه السياسات من معضلات جادة في ما يتصل بعملية إدارة الإمكانات، وهي معضلات تقتضي التفكير بأقصى قدر ممكن من الحرية والالتزام معاً. ومن أمثلة ذلك:

(١) إن مطلب الوحدة الوطنية الفلسطينية، الذي ينبغي الحفاظ عليه مهما كانت التضحيات والمعاناة، قد يصبح قيداً إزاء تنازلات السلطة الفلسطينية التي بلغت حداً لم يكن من المتصور أن تبلغه، وبخاصة أن من المتوقع أن تستمر التنازلات، ربما الأكثر فداحة، بعد الشراكة الاستراتيجية التي عقدتها السلطة مع الولايات المتحدة.. ومع إسرائيل نفسها.

وإذا كانت الدعوة إلى «الوحدة الوطنية» ترتبط بالضرورة بتحديد موقع «فتح»، وموقفها، بالنظر إلى حجمها وتأثيرها داخل «منظمة التحرير الفلسطينية»، فإن الأمر يقتضي التنبه إلى أن تاريخ فتح يعكس توحداً مركزياً لا يتوافر لدى أي فصيل فلسطيني آخر، كما أن تجربتها طوال أكثر من ثلاثة عقود تبرهن على «انضباط» الأعضاء وتوحدهم في مجابهة المسائل الأساسية، وإن اختلفوا في أمور كثيرة. ومعنى ذلك أن تقدير مطلب الوحدة الوطنية، ينبغي أن يضع في حسابه أن «عرفات» لن يسمح أبداً بدخول عناصر من فتح في أي تحرك يهدف إلى إلغاء نهج التسوية، أو معارضة سياسته معارضة كاملة. وبالتالي فإن الدعوة إلى حوار مع فتح لن تخرج عن نطاق عشرات المحاولات السابقة من أجل تحقيق «الوحدة الوطنية»، التي فشلت كلها من دون استثناء، على مدار ربع قرن، في تحقيق ما كانت تسعى إليه من أهداف وطنية وقومية صحيحة، بل إنها كانت في خاتمة المطاف، مجرد مناورات يستغلها ويبرع فيها «عرفات»، كلما وقع في مأزق واحتاج عباءة الوحدة الوطنية ليتستر بها. إن الباب ليس مغلقاً بالضرورة.. ولكن المعضلة قائمة، ومواجهتها واجبة.

(٢) إن مسيرة أوسلو تجعل «إسرائيل» والولايات المتحدة، بالضرورة، في وضع يسمح لهما بابتزاز السلطة الفلسطينية باستمرار. وفعلاً تقوم كلتاهما بمطالبة السلطة بالقضاء على أية معارضة فلسطينية لتلك المسيرة، كشرط مسبق لتنفيذ جزء من التزاماتهما بموجب اتفاقيات أوسلو وما بعدها. ولا شك في أن الاستجابة لمثل هذا الطلب يضع السلطة في موضع صعب للغاية، لأن ضرب المعارضة

المعارضة سيؤدي إلى تصعيد الصراع بين السلطة والمعارضة التي نمت خارج بنيتها، وكذلك بين السلطة والشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن المواقف التي قد تنشأ بين السلطة والفلسطينيين في الشتات، نتيجة تطورات من هذا النوع. ومثل هذا الوضع سوف يكون خطيراً للغاية على مجمل المستقبل الفلسطيني. أما إذا رفضت السلطة الفلسطينية الاستجابة للضغوط الإسرائيلية والأمريكية، فسوف يتنامى النشاط الاستيطاني، وسوف تعزز الحركات الاستيطانية من تأثيرها في صنع القرار الإسرائيلي.

(٣) إن استمرار عمليات المقاومة المسلحة، كما في جنوب لبنان وبعد انسحابها منه، يدفع «إسرائيل» إلى تبني استراتيجية «الردع الجسيم»، حيث تهدد بتدمير البنى التحتية في لبنان. وقد نفذت تهديدها بالفعل، مرة، في عدوانها الشامل على لبنان يوم ٢٤/٦/١٩٩٩، الذي استهدف البنى التحتية والمنشآت الحيوية، ومرة أخرى في عدوانها الجزئي في شباط/فبراير ٢٠٠٠ الذي استهدف محطات الكهرباء. ولا شك في أنه يمكن توقع مدى انعكاس ذلك على الشعب اللبناني بفئاته وطوائفه. ولذلك تواصل «إسرائيل» تهديدها بتكرار مثل هذا «العدوان الجسيم»، بغض النظر عن عدم قيامها بالانسحاب من مزارع «شبعا» وبإطلاق سراح المعتقلين اللبنانيين.

(٤) إن المواجهة الشاملة تقتضي تبني سياسة محددة تجاه «الداخل الإسرائيلي»، بتكويناته المتباينة وتناقضاته المتعددة، طالما يتمثل «الحل الجذري» الذي تتبناه «الاستراتيجيا» في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين». ولكن ذلك التوجه، في التطبيق العملي، ينطوي على «مأزق» محدد، لأنه قد يتعارض مع متطلبات مواجهة التطبيع، التي لا ينبغي أن يكون هناك أي تهاون في الالتزام بمقتضياتها. ولذلك فإن مثل هذه «السياسة»، في التخطيط وفي التنفيذ، ينبغي أن تتفرع عن خطة شاملة لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي»، في مرحلة سريان اتفاقيات التسوية، كما أنها ينبغي أن تخضع لأكبر قدر ممكن من الصرامة والضوابط لتحصينها وتحديد وجهتها وآلياتها. وسيتضمن الفصل الخامس، الخاص بمعالجة «الخطط»، في سياق عرض الدائرة الإسرائيلية، مجموعة من التصورات بشأن حل مثل هذا المأزق.

(٥) إن الحل العربي يصل أحياناً إلى ضرورة انعقاد قمة عربية، بينما تعتبر الأوضاع الحالية هي حصيلة ما اتخذته وما تتخذه النظم العربية، من قرارات، ولا يوحي استشراف المستقبل بأمل في أي تغير إيجابي فيهما، مع تأكيد أن انعقاد

القمة ما يزال يشكل قيداً على الحكام العرب، حيث ان مبدأ الشرعية القومية ما زال سائداً على رغم كل ما حل بالأمة.

٢ ـ الإمكانات والبدائل

ترتبط قضية البدائل ارتباطاً موضوعياً بمدى توافر الإمكانات، فضلاً عن النظرة المقارنة بين إمكانات طرفي الصراع. ومن هذا المنظور يمكن القول ان قضية البدائل المطروحة أمام الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبخاصة في ضوء معطيات المرحلة الراهنة، تستلزم العودة إلى بعض الخبرات الدولية المشابهة. وربما تساعد في هذا السياق خبرة المواقف المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية منذ انتصار الثورة الشيوعية فيها عام ١٩٤٩، وحتى الاعتراف الأمريكي بها عام ١٩٧٢.

أليس غريباً ـ مثلاً ـ أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد انهيار نظام تشان كاي تشيك في الصين، استمرت مدة تربو على ربع القرن تنكر أن هناك شيئاً اسمه «الصين الشعبية»؟ وكانت «كل» الصين بالنسبة لها هي تلك الرقعة المحددة بتايوان.. التي يعيش فيها مجرد ١٢ مليون مواطن؟.. معنى ذلك أنه يحدث أحياناً أن تعمد بعض الدول إلى تجاهل حقائق ما في لحظات معينة.. حتى حقائق الجغرافيا!..

ومن ناحية أخرى، عندما كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى وسائل عديدة لاستفزاز الصين الشعبية ومحاولة جرها إلى اشتباك أو استنزاف، كانت الصين تكتفي بتلك «الانذارات» الشهيرة... من دون أن تحرك ساكناً لأنها كانت معنية بعملية بناء الدولة المستقلة وبناء عناصر قوتها الذاتية وفي مقدمتها القنبلة النووية، حتى تحقق ضمانات أمنها الأساسية. ولذلك لم تستفز حتى أجبرت «العملاق» الأمريكي على التراجع.

معنى ذلك أنه من الممكن جداً أن يكون «الصمود» سياسة وطنية وقومية عامة، وتفصيل ذلك أن وضع «إسرائيل» بكل المشكلات السياسية والاقتصادية والعسكرية المترتبة عليه، لم يكن يستلزم أن يجري بته أو التوصل إلى حل له بأي شكل، ولكنه كان يستلزم إدراكاً جازماً بأنه ليست هناك تسوية ممكنة ولا تسوية مشرفة مع «إسرائيل».. وينبغي التعبير عن ذلك علناً من دون خجل ولا مواربة.. ولكن ذلك لا يعني أن يكون البديل هو الحرب، ولكن «الصمود» بشرط الاستفادة المنظمة من الوقت. ويمكن القول هنا إن شرط الاستفادة المنظمة من الوقت يتمثل في بناء عناصر القوة الذاتية العربية.

وهنا تنبغي المسارعة إلى تأكيد أن «استراتيجيا الصمود» لا تعني تجاهل الواقع، بل تعني استغلال العناصر الايجابية، وشل العناصر السلبية، وهو الأسلوب المعروف في إدارة الصراعات الدولية، بشرط أن يدور محور الصمود حول بناء القوة الذاتية العربية، وبالذات القوة العسكرية على أساس أن بناء القوة هو الأساس في حسابات الحرب. . والسلام معاً. وعلى الذين يستبعدون هذا الاحتمال تماماً، ويشكون تحديداً في إمكان إحراز نصر عسكري على «إسرائيل»، أن يعودوا إلى تجربة مصر بالذات بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، حيث لم يكن هناك جندي مصري واحد على الطريق، من سيناء إلى القاهرة! لقد كانت البداية بعد عشرين يوماً فقط من قبول قرار وقف إطلاق النيران في معركة رأس العش بتاريخ ١/٧/١٩٦٧. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ كانت القوات المسلحة المصرية جاهزة للقتال والتحرير، بل ويذهب الفريق أول محمد فوزي وزير الحربية المصرية، آنذاك، إلى القول بأن «قياس قدرات قواتنا مع قوات العدو في ذلك الوقت ـ أواخر عام ١٩٧٠ وأوائل عام ١٩٧١ ـ كانت لمصلحة قواتنا عدداً وتسليحاً وكفاءة من قوات العدو في كل أفرع القوات المسلحة. . وإن توقيت المعركة مع إسرائيل في أواخر عام ١٩٧٠ أو أوائل عام ١٩٧١ كان توقيتاً سليماً». وهو الموعد الذي كان قد تم تحديده في اجتماع جمال عبد الناصر مع الفريق أول محمد فوزي لوضع «خطة التحرير» يوم ١١ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أي بعد ٤٨ ساعة من الهزيمة.

وإذا كانت مشكلة السلاح سوف تبرز على الفور، فإنه تمكن الإشارة هنا، من منطلق التفكير الاستراتيجي، إلى أن حسابات الصراع تنطلق أساساً من مفهوم المعادلة القتالية، وهذه المعادلة تحدد أربعة عوامل لإحراز النصر: القيادة، والإرادة، والسلاح، والقوى البشرية. أي أن السلاح يمثل ربع المعادلة فقط. وبالتالي فالأمر في حاجة قبل كل شيء إلى قيادة استراتيجية واعية بحقيقة دورها. . ثم إرادة قتالية كما كانت الحال في حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.. ثم القوى البشرية التي يمكن أن تغطي جزئياً النقص في السلاح. والمهم الا يساور الأذهان أن القتال مستحيل، وأن الحديث عن بناء القوة العسكرية، في الوقت نفسه، لا يعني مباشرة الحديث عن الحرب، ولكن الحديث قبل كل شيء، عن ضرورة تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الدول العربية و«إسرائيل»، وأن يكون هناك إدراك لأن ذلك هو العامل الحاسم في علاقات القوى في المنطقة. وهنا تنبغي الإشارة إلى «الحكمة» المستقرة في العلوم

السياسية وبصفة خاصة في علم إدارة الصراعات الدولية، والتي تقول: إن السلام الحقيقي لا يصنعه إلا استعداد لخوض حرب حقيقةً، أي أن الإعداد الحقيقي لاحتمالات الحرب هو الطريق السليم إلى صنع «البديل»، سلماً أو حرباً. ومن هنا خطورة الالتزام الذي قطعه الرئيس السادات على نفسه بأن تكون حرب تشرين الأول/ أكتوبر هي «آخر الحروب»، والأكثر خطراً أنه تحول إلى إجماع عربي رسمي يذهب إلى أن السلام خيار استراتيجي، وذلك بالنظر إلى أصول الصراع في المنطقة، بالإضافة إلى طبيعة العدو وأهدافه المعلنة. فضلاً عن أن الخيار الاستراتيجي لأية دولة ينبغي أن يتركز حول صيانة الأمن والحقوق والمصالح، لا الحرب ولا السلام.

ثانياً: المحددات

يمكن القول ـ ابتداء ـ ان أية مقارنة لعناصر الإمكانات بين الدول العربية و«اسرائيل» ـ سواء من النواحي الأيديولوجية أو الاقتصادية أو التقانية أو العسكرية أو السياسية ـ هي لمصلحة اسرائيل إلى الأجل المتوسط. كذلك فإن المقارنة بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني من منظور الإمكانات ـ الشعب والأرض والمقاومة والسلطة ـ توضح أن حجم الاختلال فيها لمصلحة اسرائيل أكثر جسامة. مع تأكيد أن الإمكانات الكمية العربية بالإضافة إلى بعض الإمكانات النوعية العربية، يمكن أن تعادل الإمكانات الإسرائيلية، بل وتتفوق عليها، بشرط توافر الإرادة.

ولذلك فإن التقدير السليم لحقيقة «اختلال توازن القوى» بين الدول العربية و«إسرائيل» يقتضي التوقف عند «المنهج» المستخدم في مقارنة الإمكانات. فلا شك في أن «إسرائيل» تتفوق على الدول العربية في كثير من المجالات، ولكن ذلك الوضع لا يعني بالضرورة أن تلك الدول عاجزة عن مواجهة «إسرائيل» ما لم تكن أقوى منها أو نداً لها في كل المجالات. وفي الحقيقة إذا ما عمد أي شعب إلى مثل هذه «الحسابات» قبل أن يشرع في مقاومة الاستعمار لما قامت حركة تحرير واحدة. فمن المعروف أن حروب التحرير الوطنية كانت تنشأ والدولة الاستعمارية أقوى وأكثر تقدماً في التعليم والتقانة والاقتصاد والقوات المسلحة، وعلى الرغم من ذلك تكون حروب التحرير ممكنة، ويكون النصر فيها متاحاً، إذا كان الشعب المحتل، الذي تمارس ضده صنوف شرسة من القهر، والمتخلف اقتصادياً وتقانياً وعسكرياً، يملك مصادر

قوة بديلة، بحيث تجعل «التوازن» إجمالاً في صالحه، ويكون النصر بالتالي ممكناً. والأمة العربية، بهذا المعنى، مثل العديد من الشعوب التي عانت من الاستعمار، تملك تفوقاً كاسحاً في القوى البشرية، وهذه المسألة لها ترجمة عسكرية مباشرة؛ إنها يمكن أن تقدم «مليون شهيد» أو أكثر، بينما فقدان العدو الصهيوني ألفاً واحداً ـ على سبيل المثال ـ يعتبر كارثة في حساباته تتطلب مسارعته لوقف القتال.

ومن المفهوم أن هذا التصور يقتضي أن يكون الشعب المحتلة أرضه مؤمناً بعقيدة تدفعه لقبول التضحيات الكبيرة. ويتحقق هذا المطلب في حال الأمة العربية، لأن توافر الأعداد البشرية الكبيرة مع الاستعداد الجهادي، يمكن أن يغل الكثير من مظاهر تفوق العدو، وبخاصة في المجالات التقانية والاقتصادية.

أما من ناحية التوازن العسكري بالتحديد فإن التطورات الراهنة تقتضي بدورها إسقاط مناهج الحساب والتقويم التي درجنا على استخدامها في مقارنة الإمكانات في المواجهات السابقة مع «إسرائيل». لا شك في أن هناك اختلالاً في التوازن العسكري لمصلحة «إسرائيل»، من حيث الجيوش النظامية والأسلحة التقليدية، كما كانت الحال في الحروب السابقة، ومع ذلك فإن هذا الاختلال يحد من آثاره انتشار الصواريخ ذات الرؤوس غير التقليدية أو فوق التقليدية لدى مصر وسوريا وإيران. ووفقاً للمنطق الاستراتيجي الذي تبلور في أثناء المواجهة الأمريكية ـ السوفياتية، فإن توازن الرعب يمكن أن يؤدي ليس إلى تجميد الترسانة النووية الإسرائيلية وملحقاتها فقط، ولكنه يؤدي أيضاً إلى تقييد إمكانية استخدام الجيوش النظامية لكي لا تتحول في أي لحظة إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل التي أصبح يخشاها الطرفان، وإن كانت متطلبات الأمن القطري هي التي تدفع إلى مثل هذا التوازن، لا اعتبارات مواجهة «إسرائيل»، ومن ثم متطلبات الأمن القومي العربي. ومعنى ذلك أن القوة العسكرية القادرة على التحرك في المرحلة المقبلة من الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي إطار الردع المتبادل بأسلحة الدمار الشاملة، ستتألف أساساً من المقاومة الشعبية المسلحة، التي تضم أصحاب العمليات الجهادية والاستشهادية، وهو نوع من القتال لا تتمكن «إسرائيل» من خوضه أو من مواجهته فترة طويلة.

وقد تكون هذه مناسبة لمناقشة قضية مهمة تتصل بموضوع «توازن القوى» من منظور جدير بالاعتبار. فمن الملاحظ أن من بين المصطلحات الأكثر شيوعاً

في الخطاب السياسي العربي المعاصر هناك تعبيران: **أولهما** ـ «التكيف مع المتغيرات»، **وثانيهما** ـ «احترام موازين القوى».

ولا شك في أن المصطلحين يتحليان بدرجة من «الهيبة العلمية»، ويتسمان بمسحة من «الواقعية الضرورية» لإخراج الخطاب السياسي العربي من براثن «الحتمية» و«الغيبية»، التي تمتلىء بها مقالاتنا وبرامجنا ونصائحنا. لكن الخطورة في شيوع هذين المصطلحين، وفي طريقة استخدامهما هذه الأيام، أن ذكرهما غالباً ما يرتبط بمجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والفكرية التي تكاد تشكل بمجملها انقلابات على غير صعيد، بل عودة صريحة للتخلي عن منظومة قيم ومبادىء ومفاهيم آمنا بها على مدى عقود، لمصلحة منظومة أخرى لم نمتحن بعد مدى جديتها وجدارتها، بل مدى علميتها وموضوعيتها أيضاً.

ولنكن أكثر صراحة أننا، باسم التكيف مع المتغيرات والتعامل مع موازين القوى، أمام دعوة للتخلي عن حقوقنا وهويتنا وعن مقدساتنا وعن ثقافتنا وعن استقلالنا وعن مشروع نهوضنا، وباختصار عن عروبتنا الجامعة الحاضنة لكل تيارات الأمة وعقائدها وتوجهاتها. والمفارقة الكامنة في تلازم هذين المصطلحين هي أن الدعوة إلى «التكيف مع المتغيرات»، لأننا نعيش في «عالم» «متغير» باستمرار.. كما يقولون، تتطلب منا في الوقت ذاته أن نتعامل مع «ميزان القوى الراهن» وكأنه ميزان ثابت لا يخضع هو الآخر لقانون التغير ذاته، وكأننا لا نستطيع بجهود نبذلها، وبنضال نخوضه، وبإمكانات نحشدها، أن نسهم في تغيير هذه الموازين وتصحيح الخلل القائم فيها.

وفي ضوء ما تقدم يمكن النظر إلى إدارة الإمكانات المتنوعة، القائمة والكامنة، المتوافرة أو التي يمكن توفيرها، في ضوء خمسة متغيرات أساسية بالنسبة لاستراتيجية المواجهة:

١ ـ عنصر الايديولوجيا

لا شك في أن موضوع الإمكانات المقارنة يدخل في إطار «المتغيرات» لا «الثوابت»، كما تكشف عن ذلك بكل وضوح خبرة حرب تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٧٣، فضلاً عن خبرات الانتفاضة والمقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين ولبنان. لكن عنصراً بعينه ـ وهو عنصر الايديولوجيا ـ يكاد يتحرك في المنظور الإسرائيلي من دائرة «المتغيرات» إلى دائرة «الثوابت»، مما يلقي بظلال

كثيفة على مستقبل الصراع، وهو أمر ينبغي التنبه له في إطار استراتيجية المواجهة، لأنه قد يمثل معول الهدم الرئيسي الذي يطيح عملية التسوية برمتها.

وتفسير ذلك ان الصهيونية السياسية وهي حركة علمانية، أتمت عملية بناء الدولة اليهودية في فلسطين، وهي دولة تقوم على أساس ديني. وقد كانت الصهيونية السياسية العلمانية أقدر باستعدادها وكفاءتها على تحقيق حلم الدولة اليهودية، وقد حققت ذلك بالسياسة والسلاح وأية وسائل غيرهما لفرض الأمر الواقع، لكن قيام الدولة وضرورات بقائها واحترامها بما يتعدى قوة الأمر الواقع دعا إلى بحث ضروري عن جذورها وهويتها وبالتالي شرعيتها. وهكذا فإن الاسطورة الدينية عادت لكي تأخذ مكانها الذي تزحزحت منه جزئياً فترة إقامة وتأمين الدولة.

ومعنى ذلك أن نجاح المشروع الإسرائيلي أدى إلى تراجع الصهيونية العلمانية التي أنجزته، وتلك ظاهرة منطقية، فلو لم يستعد المشروع الإسرائيلي محتواه الاسطوري الديني لما بقي للدولة اليهودية من أساس شرعي إلا أنها مغامرة استعمار استيطاني تم تنفيذه في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد قرون من عصر الاستيطان. وهكذا كان صعود اليمين السياسي والديني هو التأكيد ـ الذي لا بديل له ـ لشرعية الدولة ومستقبلها.

إن الأساطير الدينية بالطبيعة معتقدات لا تقبل التجزئة.. وحين لا يكون لشرعية الدولة أساس غير سلطان الأسطورة.. فإن السلام بالمعنى الإنساني مستحيل.. لأن الأسطورة يتحتم عليها أن تجعل خريطتها مطابقة لعقيدتها.

وإذا كان «عرب التسوية» قد خلدوا كثيراً إلى «أوهام السلام» مع العدو الصهيوني، ولا يزالون يأملون، فمعنى ذلك أن المأزق الذي تشهده المنطقة أصبح مأزقاً مزدوجاً: مأزق عربي صنعته الأوهام، ومأزق اسرائيلي صنعته الأساطير!

ثم أصبحت المآزق هرماً مثلثاً مغلقاً بمأزق أمريكي، وذلك حين عجزت السياسة الأمريكية عملياً وقانونياً وخلقياً عن المحافظة على قواعد اللعبة كما وضعتها حين دعت الأطراف إلى الذهاب بأرصدتهم إلى رهانات قصر «الشرق» في مدريد.

ويضاعف من خطورة «مثلث المآزق» أن الضلع الإسرائيلي منه ـ الأساطير ـ يمثل قاعدة لمثلث آخر في الوقت نفسه، حيث يستند الوجود

الصهيوني إلى «مجمع آلهة»: إله سماوي، وإله أمريكي، وإله نووي.

ويشير كل ذلك إلى أن قدراً كبيراً من الاهتمام، في إطار تحليل مستقبل الصراع العربي ـ الصهيوني، ينبغي أن يتركز ليس على «جهاز القوة» في «إسرائيل» فقط، وإنما أيضاً على «فلسفة القوة»، إذا جاز التعبير. والسبب البديهي لذلك أن القوة عنصر رئيسي من عناصر «المشروع الاستيطاني» إذ لا يمكن لأسطورة أن تعيش ضد الطبيعة والتاريخ بغير سند من القوة تفرض وتعزز حتى وإن تدنت إلى مستوى العنف والإرهاب. ومن هنا فإن الجيش الإسرائيلي ـ من حيث المهمات الموكولة إليه ـ يصبح ظاهرة غريبة في نوعها، فهو جيش يدافع لا عن الحدود المرسومة لدولة معينة فحسب ولكنه، إلى جانب ذلك، يحارب من أجل تصورات عقائدية ما زالت تتشكل، وما زالت حدودها قابلة للاتساع. وإذا كانت هناك «جيوش عقائدية» أخرى في العالم في غير «إسرائيل»، فإن هناك فارقاً أساسياً وخطيراً بين الحالين: ففي غير «اسرائيل» تتمثل «العقيدة» في نظام اجتماعي تحميه القوات المسلحة داخل حدود الدولة، ولكن حال «إسرائيل» تختلف، فالحلم العقائدي ليس نظاماً، وإنما هو «أرض» حيث يكمن التناقض الأساسي وتتجسد أصول المشكلة.

٢ ـ عنصر الزمن

ولهذا العنصر أهمية خاصة بالنسبة لأية استراتيجيا للصراع العربي ـ الصهيوني، نظراً لأن قضية فلسطين نشأت في زمان غير مؤات من ناحية توازن القوى الخارجية، ومستوى التهيؤ العربي الذاتي، ومستوى الوعي السياسي العربي، وبالمقابل مستوى تهيؤ العدو وقدرته على استثمار كل ما هو متاح له من إمكانات استثماراً أفضل.

والزمن عبارة عن عناصر كثيرة متحركة، ويتطلب التعامل معه، لا مجرد التنبؤ أو التوقع، بل العمل على التأثير في العناصر المتحركة، لدفعها في مسار أو مسارات تبعد الضرر وتأتي بالفائدة من خلال خلق «واقع» إثر «واقع»، والانطلاق الدائم من الواقع الأحدث إلى واقع آخر يليه، ويتضمن إنجازاً أفضل. مع تأكيد أن الزمن ـ بحد ذاته ـ ليس خصماً في أي صراع، ولا هو يعمل لصالح طرف ضد طرف، وإنما هو يخدم من يستخدمه بكفاءة وفاعلية. وإذا كانت الاستراتيجيا تنطلق من أن الزمن يلعب ـ أو أن هناك «إمكانية» على الأقل لأن يلعب ـ ضد مصلحة «إسرائيل» في صراع حضاري من هذا النوع،

فإن ذلك يقتضي تعبئة كل الإمكانات القائمة والكامنة في الأمة لتحقيق هذه الغاية. و«إسرائيل» تدرك جيداً قيمة عامل الزمن في هذا الصراع، ولذلك تسعى إلى إنتاج البنية الاساسية النفسية لإعراض العرب عن الرهان على عامل الزمن. ولذلك فهي في سباق مع الزمن لترتيب بقائها في المنطقة، وإحاطته بسائر الضمانات الذاتية والإقليمية والعالمية. ومن ثم لا يمكن فهم إصرارها على إسقاط الميثاق الوطني الفلسطيني، أو إصرارها على أن تتلازم عملية «السلام»، على المسارات العربية الأخرى، مع التطبيع، إلا ضمن ذلك المنحى، على الرغم من نجاحها في انتزاع الاعتراف العربي والفلسطيني بشرعية وجودها[1].

٣ ـ عنصر التقانة

عندما يأخذ الصراع ـ أي صراع ـ شكلاً مسلحاً تلعب التقانة المستخدمة من قبل كل جانب دوراً أساسياً في تقرير نتيجة الصراع. ولدى مراجعة سجل الصراع المسلح، يتضح أن أداء الجيوش العربية النظامية كان يتحسن بشكل سريع، من مستوى يعادل الصفر تقريباً في عام ١٩٤٨ إلى نقطة التكافؤ والسجال عام ١٩٧٣، وهي نقطة الخطر التي يمكن أن تغري طرفاً يمتلك أسلحة الفتك بأن يجرب حظه فيها. وليس من رادع عن مثل هذه الخطوة سوى الخوف من ارتدادها. وإذا كانت هناك «فرصة واحدة» لاستخدام مثل هذه الأسلحة، فإن صاحب هذه الفرصة لا بد له من أن يتحسب لما قد يحدث إذا طاشت. فأسلحة الفتك لا يمكن استخدامها تدرجاً وتصعيداً. ومن هنا حرص الولايات المتحدة على أن تتوافر لدولة «اسرائيل» وحدها هذه الأسلحة، من دون سائر الدول العربية، لكي تستطيع دائماً أن تهدد بها على الأقل، أما استخدامها نفسه فأمر آخر. ولقد كانت هناك دولة شبيهة بها ـ دولة أقلية عنصرية في وسط رافض ـ وهي جنوب افريقيا، ولكنها وجدت في النهاية أن من الأفضل لها أن تفكك عنصريتها بدل استعمال قدرتها النووية. ومن الملاحظ أن وصول هذه النقطة من السجال «التقليدي» والاغراء «النووي» كان له دوره

(١) برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩ (غير منشورة).

في تحرك «اسرائيل» وأمريكا باتجاه «عملية التسوية»، لاستبعاد خطر الحروب النظامية.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن مسيرة الصراع العربي ـ الصهيوني تنطوي على «خبرات» لا بد من استعادة مدلولاتها، ففي عام ١٩٨٢ وقع صدام مسلح «عربي ـ اسرائيلي» من نوع آخر. فقد اجتاحت «اسرائيل» لبنان، بضوء أخضر من الولايات المتحدة. وهذا الصدام في حاجة إلى تحليل أفضل مما جرى بشأنه حتى الآن.

كيف كانت الحسابات الإسرائيلية؟

كانت أمام «اسرائيل» جبهة واحدة تحارب فيها؛ فمصر وقعت معاهدة صلح معها، والعقيدة العسكرية السورية تؤمن بأنه لا يجوز لسوريا أن تدخل في حرب إلا إذا كانت مصر إلى جانبها، والعراق كان مشغولاً بحرب منهكة مع إيران، والأموال العربية مرصودة لدعم العراق في تلك الحرب، والاهتمام العربي العام منصب على تلك الحرب وما قد تجر إليه من نتائج وعواقب. وفضلاً عن ذلك فإن لبنان ممزق ـ دولة وجيشاً وشعباً ـ بحرب أهلية للفلسطينيين دور فيها، والدولة اللبنانية غائبة، وحدود لبنان سائبة. وإلى جانب هذه الحرب الأهلية، هناك احتكاك بين الفلسطينيين وسوريا ذو بعد مأساوي لكليهما، أياً كانت أسبابه.

وفي ضوء هذه الحسابات كانت فرص النصر لاسرائيل تعادل مليون مقابل واحد.. لكن نوعية القتال، والأخطاء القيادية الإسرائيلية تحول العملية إلى مهزلة في الأداء العسكري، وتكشف ما كان خافياً على العرب من محدودية القوة الإسرائيلية.

ومن الناحية التقانية كان لدى التحالف الوطني اللبناني ـ الفلسطيني سلاحان أثبتا فاعلية قتالية مهمة: **أولهما** سلاح القذائف المضادة للدبابات آر. بي. جي.، الذي لم يتوافر منه لدى المقاتلين سوى القاذفات من الأكتاف. **وثانيهما** سلاح المدفعية الصاروخية، والذي لم يتوافر منه لدى المقاتلين سوى الصواريخ قصيرة المدى (كاتيوشا وغراد). وقد استخدم هذان السلاحان بكفاية وشجاعة عالية. المهم أن حسن اختيار التقانة، واستخدام الأدوات المتاحة، وحسن إدارة المعركة، ذات أثر حاسم في مجريات الصراع.

وإذا افترضنا تباعد إمكانية الحروب النظامية بين جيوش دول عربية وجيش «إسرائيل»، في المرحلة الراهنة، فإن كل تفكير في كفاح مسلح يجب أن يسبقه تفكير متمعن في التقانيات والأساليب. وإن تجارب الأمم كلها في القرن العشرين تظهر أن كل كفاح تحريري مسلح كان يعتمد تقانيات أقل حداثة وأسلحة أقل كثافة وأساليب قتال أقل تعرضاً للمعارك الفاصلة، وأهدافها لا تذهب بالضرورة إلى حد تدمير القدرة القتالية للعدو، بل إرهاقه، وقلب موازين الربح والخسارة بالنسبة لبقائه في الأراضي التي يحتلها أو انسحابه منها[2]. ولن يجدي نفعاً في مثل هذه الحالات أي «أمن نووي» إذا كان «الأمن النفسي» مختلاً باستمرار.

٤ ـ العنصر الديمغرافي

في إطار منظور الصراع الحضاري طويل الأمد، فإن من الضروري أن يلقى العنصر الديمغرافي اهتماماً خاصاً. فالتزايد السكاني اليهودي يعتمد اعتماداً كلياً تقريباً على الهجرة، بينما التكاثر الطبيعي يلعب دوراً ثانوياً في هذا التزايد. أما عرب فلسطين فإن تزايدهم السكاني يعتمد اعتماداً كلياً على التكاثر السكاني. ويكفي للدلالة على أهمية هذا العامل أن نتذكر أن تعداد الأقلية العربية في «إسرائيل» عام ١٩٤٨ كان في حدود ١٦٥ ألفاً، أصبح عددها الآن يفوق المليون، يشكلون «خمس» السكان في «إسرائيل»، وسيقفز عددهم إلى مليونين عام ٢٠٢٠. ويقدر أن عدد الفلسطينيين ـ الذي يبلغ الآن حوالى ٨ ملايين ـ سيصل إلى ١٤ مليوناً عام ٢٠٢٠. وفي المقابل فإن مجموع عدد اليهود في العالم آخذ في التناقص بسبب التحول الاندماجي لدى الشباب، وتراجع الالتزام الايديولوجي الديني. ومعنى ذلك أن عدد أفراد الشعب الفلسطيني قد يبلغ ضعفي «اليهود» في عام ٢٠٢٠، مع ملاحظة أن حوالى نصف هذا العدد تقريباً يعيش في الشتات. وإذا تتبعنا مسارات الهجرة الإسرائيلية المعاكسة لجاز القول ان نسبة الفلسطينيين الباقين في «إسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ ستبلغ حوالى ٣٥ بالمئة ـ ٤٠ بالمئة من السكان عام ٢٠٢٠.

أما الفلسطينيون في الضفة والقطاع فإن عددهم الآن ٢,٩ مليون وسيصل إلى حوالى ٦ ملايين عام ٢٠٢٠. ومعنى ذلك أن الفلسطينيين الذين يعيشون على

---

(٢) المصدر نفسه.

أرض فلسطين الكاملة سيكونون عام ٢٠٢٠ حوالى ٨ ملايين: ٢ مليون داخل «إسرائيل» و٦ ملايين في الضفة والقطاع. وهؤلاء سوف يشكلون ـ في الأغلب ـ أكثرية بين مجموع المقيمين على أرض فلسطين الانتدابية، وهذه الأكثرية ذاتها ستزداد نسبتها مع الوقت. ثم هناك الفلسطينيون المقيمون في الجوار الفلسطيني ـ لبنان ٣٥٠ ألفاً ـ سوريا ٣٠٠ ألف ـ الأردن ٢ مليون ـ وهؤلاء سيشكلون تجمعات تساوي أعدادها الفلسطينيين الملازمين أرض فلسطين، وجميع هؤلاء يشعرون بأن لهم الحق في العودة إلى فلسطين، وعليهم واجب النضال من أجل العودة.

وهنا ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن «الاستراتيجيا الإسرائيلية» ـ في مواجهة العنصر الديمغرافي ـ تلجأ إلى عناوين ومؤشرات، تعمل على تحريكها باستمرار استباقاً لأي إغراق عددي عربي:

خط الدفاع الإسرائيلي **الأول** يقوم على إبقاء الهجرة اليهودية إلى فلسطين عنصراً فاعلاً في إحداث زيادة عددية مستمرة تقابل التكاثر السكاني العربي. وثمة سؤال مطروح في الدوائر اليهودية، عما إذا كان ممكناً اجتذاب «متهودين» إلى إسرائيل، في حال جفاف المستودعات اليهودية ذاتها، وذلك بفتح الباب لاعتناق اليهودية.

خط الدفاع الإسرائيلي **الثاني** هو التأكيد على «الكيف» في مقابل «الكم». ولعل أوضح مظهر لهذا هو الممايزة بين الأقلية العربية في «إسرائيل» واليهود في مجال التعليم الثانوي والعالي.

وهنا يلاحظ أن الفلسطينيين في الشتات قد أظهروا مقدرة فائقة على التفوق العلمي والإداري والوظيفي والمهني، كما أظهروا رغبة جامحة في التعليم حتى أعلى درجات العلم.

ولهذه المؤشرات أهميتها في مرحلة التسوية التي يتوقع لها الاستمرار في حدود الأجل المتوسط، وبخاصة أن المرحلة الحالية تشهد ظاهرة «تنامي الاسترخاء» بين أفراد المجتمع الإسرائيلي بشرائحه المتعددة. فالتضامن القوي والوحدة التي تجلت بين اليهود في «مرحلة اليشوف» وفي المرحلة التي اعقبت قيام الدولة وحتى عام ١٩٦٧، تآكلت بتسارع واضح بعد ذلك العام، وفي أعقاب حرب لبنان، وحرب الخليج عام ١٩٩١، حتى وصلت ذروتها في عهد الليكود (١٩٩٩).

كذلك يقتضي تحليل المكون البشري الفلسطيني داخل «إسرائيل» أن يمتد الأمر من البعد الديمغرافي إلى البعد السياسي، بمعنى إمكانية الاستفادة منه سياسياً، وبأية طريقة أو طرق في المواجهة[٣]. ويدخل في ذلك دراسة إمكانية إنشاء «حزب عربي» يضم القيادات والتنظيمات السياسية الفلسطينية في تنظيم موحد وفاعل.

٥ ـ العنصر الدولي

من المهم تحليل الإدارتين العربية والإسرائيلية للإمكانات الدولية سواء على مدار مرحلة التسوية الجارية أو على مدى المستقبل البعيد.

أ ـ بالنسبة للإدارة العربية للإمكانات الدولية

(١) تحليل التوظيف العربي للامكانات الدولية لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية. ويتضمن ذلك علاقات الأقطار العربية بالولايات المتحدة وبالقوى الكبرى الأخرى وكذلك بدول الجوار، وبخاصة تركيا وإيران مع الاحتمالات المتغيرة لدوريهما، وإمكانات التحرك مع قوى معينة داخلهما. فضلاً عن التحالفات والارتباطات التي يمكن للعرب إقامتها في دوائر مثل الدائرة الإسلامية ـ الأفريقية ـ الآسيوية ـ الأوروبية ـ عدم الانحياز ـ الفاتيكان.

(٢) تحليل البيئة الدولية من منظور القيود والفرص التي ينطوي عليها النظام العالمي الراهن، ومن ثم إثارة أسئلة مثل: ما هي القوى الدولية البديلة التي يمكن التحرك نحو بناء تحالفات معها في مواجهة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي؟ وما هي حدود حركة هذه القوى؟ وما هي القوى التي يمكن التحرك معها داخل الولايات المتحدة نفسها؟ الأمريكيون السود مثلاً؟ الأمريكيون العرب؟

(٣) استشراف مدى قدرة الدول العربية على تطوير علاقاتها مع النظام العالمي والنظم الإقليمية الأخرى، وكذلك مع الجاليات العربية في الخارج، لخلق أرصدة سياسية، بما يحقق إضعاف التبعية، ودعم استقلالية القرار العربي،

---

(٣) انظر: المصدر نفسه؛ عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩)، وملاحظات ابراهيم الدقاق على: المصدر نفسه.

فضلاً عن دعم القدرات العربية في مجال إدارة الصراع العربي - الصهيوني بشكل عام.

ب - بالنسبة للإدارة الإسرائيلية للإمكانات الدولية

تحليل اتجاهات «إسرائيل» الدولية خلال العقد الأخير من ناحية، ومركز «إسرائيل» الدولي من ناحية أخرى، وبخاصة مصادر الدعم الأمريكي وتطوير هذه المصادر، في ضوء التعاون الاستراتيجي بينهما من ناحية ثالثة.

ويدخل في ذلك تحليل دور الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، ودراسة احتمالات واتجاهات التغير السائدة في صفوفها، فضلاً عن تحديد دور جماعات الضغط الصهيونية داخل الولايات المتحدة والحجم الحقيقي لها.

وفضلاً عما تقدم لا بد من متابعة شبكة العلاقات الدولية الإسرائيلية الواسعة، بهدف تحديد عمليات المواجهة، سواء العلاقات مع الدول الكبرى والفاعلة في النظام العالمي، أو مع الشركات العملاقة ومتعددة الجنسية، والمنظمة الصهيونية العالمية، والجاليات اليهودية في العالم، والرأي العام العالمي.

الفصل الرابع

السيـاسـات

تنطلق الاستراتيجيا من أن مقاومة «إسرائيل» والصهيونية لا تنحصر في أسلوب وترك أسلوب آخر. فالصراع هو صراع حضاري من طراز فريد، يستدعي استنفار جميع السياسات والأدوات والأساليب، بما فيها توظيف آليات الأمم المتحدة، وعملية التسوية على هشاشتها ـ ما دامت قائمة على أرض الصراع ـ في جدلية فاعلة لاستثمار أية إيجابية قد تبدو لها، مثل الانسحاب من أراض محتلة أو تخفيف المعاناة عن الشعب الخاضع للاحتلال. مع التأكيد على أن الصراع ضد «إسرائيل» والصهيونية يمثل عملية تراكمية طويلة الأجل، تبني نفسها من أحداث سياسية وانتفاضات متقطعة، قد لا تحقق شعاراتها، ولكنها تشكل، على رغم ذلك، التراكم الكمي الضروري لإحداث التغيير النوعي المرجو. وأساس ذلك أن التسويات القائمة والجارية، بالنظر إلى مرجعيتها وأساسها وأطرافها، لن تضع نهاية للصراع، ولن تمنع من استمرار المواجهة بالأدوات والأشكال كافة. ومن هذا المنظور تمكن الإشارة إلى ناحيتين:

فمن ناحية أولى؛ سيبقى هناك صراع عربي ـ صهيوني، بحكم حقائق وضرورات لا مهرب منها:

أولاها ـ استمرار توجهات قوى الهيمنة الغربية، بما تتضمنه من تأكيد الرابطة العضوية بين الولايات المتحدة و«إسرائيل»، فضلاً عن الحرص الإسرائيلي على تأكيد الانتماء للغرب، بما ينطوي عليه ذلك من امتهان الحقائق الثقافية ـ الحضارية للمنطقة العربية وشعوبها.

وثانيتها ـ أن أية قوة متفوقة عسكرياً على الحدود، بمعيار الأمن القومي المجرد، تعتبر قوة معادية. فإذا أضيف الى ذلك أن «إسرائيل» تسعى إلى تحقيق «الأمن المطلق» بما يعنيه من «تهديد مطلق» لجوارها العربي من ناحية، وطبيعة العنصرية المجنونة التي تنطوي عليها العقيدة الصهيونية وتطلعاتها الحقيقية إلى

إخضاع الأمة العربية كلها من ناحية ثانية.. لاتضح إلى أي مدى يمكن أن تستمر التسويات التي تم التوصل إليها.

وثالثتها - حقائق الهزيمة التاريخية التي لحقت بالأمة العربية وأثقالها، إذ لم يحدث أن استسلمت أمة لهزيمة تاريخية ساحقة فرضت عليها الاستسلام الكامل، على رغم انتفاء مقوماته ومسوغاته.

ورابعتها - القيود الواردة في المعاهدات التي تم التوصل إليها بين الأطراف العربية و«إسرائيل»، والتي تمثل انتهاكاً صارخاً لمبدأ سيادة الدولة واستقلالها وحرية قرارها الوطني، وبخاصة بعد انتهاء «مسيرة التسوية» الجارية والتوصل إلى «سلام شامل» وفق مفهومها، وكما تجسد في المعاهدات القائمة.

وخامستها - ان خبرة العلاقات الدولية تكشف عن أن المعاهدات التي تبنى على أوضاع ظالمة، كثيراً ما تسقط أو تلغى.. ولا شك في أن قيام مصر عام ١٩٥١ بإلغاء المعاهدة مع بريطانيا من جانب واحد - في ظل كل الظروف التي كانت سائدة آنذاك - ينطوي على أكثر من دلالة.

وسادستها - استمرار السلوك الإسرائيلي، المبني على العنصرية والعدوانية، تجاه فلسطين، شعباً وارضاً، حتى مع افتراض قيام «دولة فلسطينية» في مناطق الحكم الذاتي من ناحية، وتجاه الدول العربية المعنية، سواء قبل التوصل إلى تسوية أو بعد ذلك في ضوء نزعات الهيمنة الإسرائيلية من ناحية أخرى.

وسابعتها - الصراع بين الأمة العربية والمشروع الصهيوني حول المياه والأسواق وموارد المنطقة وإمكاناتها.

ومن **ناحية ثانية**؛ سيبقى هناك صراع إسرائيلي - فلسطيني متعدد الأبعاد نتيجة مأزق المشروع الصهيوني نفسه:

وأولها - ان فلسطينيي ١٩٤٨ يحاصرونه بحق المساواة، بما يكشف الطابع العنصري واللاديمقراطي للدولة الصهيونية.

وثانيها - أن فلسطينيي الضفة والقطاع يحاصرونه بحق السيادة والدولة.

وثالثها - أن فلسطينيي الشتات يحاصرونه بحق العودة وحق تقرير المصير.

ورابعها - أن القدس قضية كبرى بحد نفسها: هناك معركة الداخل بهدف عودة أهلها إليها وتمكينهم من حقوقهم وممتلكاتهم فيها، من ناحية، وهناك

معركة عربية إسلامية مسيحية، ودولية، بشأنها، من ناحية أخرى.

وفي ضوء ما تقدم، فإن عملية رسم السياسات ومن ثم السعي إلى تنفيذها ـ باستخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والوسائل بحسب كل حالة ـ يمكن أن يجري في إطار التصورات والمجالات والمسؤوليات التالية:

أولاً: الحل الهندسي والحل التاريخي للصراع الحضاري

إن ما وصل إليه الصراع العربي ـ الصهيوني من تشابك وتعقيد، ومن توازنات حساسة، على الأرض الفلسطينية، وفي الوطن العربي وما وراءه من الدول الإسلامية ومن دول العالم الثالث، يجعل احتمال التوصل إلى حل هندسي للصراع، وبخاصة للقضية الفلسطينية، أمراً غير واقعي، سواء بالنسبة للجانب «اليهودي» أو بالنسبة إلى الجانب «العربي».

١ ـ المنظور اليهودي

فمن ناحية الجانب اليهودي، يلاحظ أن الدولة الصهيونية ـ «إسرائيل» ـ تختلف اختلافاً بيناً عن الحلم اليهودي. فالدولة نفسها ليست «نقية» بحسب التعريف اليهودي للنقاء، الذي يعني أن يكون جميع سكان الدولة من اليهود وحدهم، وذلك فضلاً عن الاختلاف حول تعريف من هو اليهودي؟ والذي من شأنه أن يثير أسئلة بشأن «النقاء» نفسه حتى بالنسبة للكثيرين الذين يعتبرون أنفسهم يهوداً. ثم إن هذه الدولة تحتوي على مليون عربي، يحملون جنسيتها ويشكلون ما لا يقل عن عشرين بالمئة من السكان المقيمين في «إسرائيل». ويواجه اليهود أنفسهم بسؤال حول ما إذا كان من الممكن أو المناسب ضم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ـ كلها أو بعضها ـ إلى «إسرائيل» نظراً لما سيكون لمثل هذا الضم من تأثير في التركيبة السكانية، ومن خلالها على جميع أنشطة العمل السياسي. ولا بد لأي تفكير سياسي أو استراتيجي إسرائيلي من أن يدرس ما قد يترتب على الاندفاع نحو «النقاء» من أخطار مرتدة، وما قد يترتب على النقاء نفسه من انكشاف أمام وسائل الدمار الشامل وإغراء باللجوء إليها. والمهم في أمر هذه التجربة أياً كانت النتائج والوقائع التي قد تستقر عليها عملية التسوية الجارية، أن الصورة الهندسية التي رسمها آباء الصهيونية للدولة اليهودية تختلف عن الصورة الواقعية لهذه الدولة، من ناحيتين: **أولاهما** النقاء اليهودي، **وثانيتهما** الحدود المتوخاة. وقد يقال ان «إسرائيل» لا تزال تتطلع إلى

تحقيق الصورة الهندسية، وذلك بطرد العرب المقيمين فيها من ناحية، وبالعودة إلى أسلوب الحروب التوسعية من ناحية أخرى. ومن المؤكد أن كثيراً من «اليهود» الذي تشربوا الحلم الصهيوني سيحاولون انتهاج هذه المسارات. ولذلك فمن غير الممكن أن ينشأ نمط مستقر من العلاقات العربية ـ الإسرائيلية إلا إذا تغير ميزان القوى لمصلحة الجانب العربي، أو إذا استطاع النضال العربي إسقاط هذا الحل وإظهار استحالته.

٢ ـ المنظور العربي

ومن الناحية العربية، فإن من غير العملي، ومن غير الممكن التطلع إلى حل هندسي يؤدي إلى قيام دولة ذات نقاء عربي على جميع الأراضي الفلسطينية. ولا شك في أن البحث في هذه المرحلة من الصراع، لم يعد يدور حول تحديد وضع لليهود في فلسطين. غير أن التاريخ متحرك، ولا بد من أن يأتي معه بتغيرات في الموازين الديمغرافية، وموازين القوى السياسية والعسكرية، وفي التقانيات الدفاعية والهجومية، وفي الاخطار الهائلة المصاحبة للتغيرات التقانية. وإن أي نظرة عقلانية إلى مستقبل القضية، تفرض المحافظة على خيوط التقاء، والتفتيش عن حلول يمكن قبولها وتحقيق «التعايش» في ظلها، بديلاً من الانتحار المتبادل. ومن هنا أهمية ما تكشف عنه الخبرات النضالية العربية ـ في التاريخ القريب والبعيد ـ من قدرة على الصبر والتحمل والصمود. ولقد أدرك الاستراتيجيون الصهاينة ما لهذه الصفة المعنوية من أهمية في صراع طويل الأمد، قد يمتد على مدى قرون، وعملوا ـ ويعملون ـ على مواجهتها باستراتيجية «إشاعة اليأس»، التي تستهدف ضرب «الثقة بالنفس» لدى الإنسان العربي. ولقد نجحت هذه الاستراتيجيا حتى الآن، ويمكن اعتبار اتفاقات التسوية العربية ـ الإسرائيلية ثمرة من ثمراتها. غير أننا لو واكبنا الأمور على مسار زماني أطول لوجدنا أن اليأس والاحباط لا يمكن أن يستمرا إلى الأبد، ولا تلبث موجة جديدة من الأمل والتطلع أن تبزغ من جديد، وتعيد مسار النضال إلى موقعه الصحيح. ويعود السبب في ذلك إلى أمرين: **أولهما** التراث العربي الذي يربط بين الثقة بالنفس وبين القيم الروحية والدينية، وبموجب هذه الصيغة فإن شعلة الثقة بالنفس لا تنطفىء لأنها مستمدة من «الإيمان» الذي يشكل «الجهاد» ركناً أساسياً من أركانه. ومن هذا الإيمان نفسه ينبع الاعتزاز بالكرامة، مهما تكن وسائل الإذلال «علمية» ومهما تكن تقانياتها الإعلامية

متطورة. ولعل في هذا تفسيراً لما يرافق فترات الاحباط من صعود في الإيمان وصحوة التيارات السياسية الدينية. وثانيهما أن الغزو الصهيوني لا يحمل معه نظرة شمولية يمكن أن تستوعب جانباً مهزوماً. فاليهودية مثلاً ـ بخلاف الاسلام والمسيحية ـ إنْ هي إلا دين قبلي، يمايز في النتيجة بين اليهودي وغير اليهودي (الجوييم)، ويعطي اليهودي مكانة، وحقوقاً وامتيازات، واباحات، مقتصرة عليه وممنوعة عن غيره. ولعل أبرز مثال على ذلك ـ في ما نحن بصدده الآن ـ هو وضع الأقلية العربية في «إسرائيل»، حيث يحظر عليها واقعاً انشاء احزاب خاصة بها، وتستبعد بشتى الوسائل من الحياة السياسية والثقافية للدولة، ولا تحترم حقوقها، وتُعطى وضعاً أدنى بالقانون، ولا تعامل على قدم المساواة في القضاء، بل ويسلط عليها سيف التهويل بأنها تشكل خطراً استراتيجياً، ويجب أن تعامل على هذا الأساس. ولقد بيّن الاستراتيجي البريطاني «ليدل هارت» في كتابه عن الحرب العالمية الثانية، أن الانغلاق العنصري الاستعلائي الذي كانت النازية تلتزمه، وخلو الايديولوجيا النازية من تصور شمولي يمكن لغير النازيين الألمان أن يتجمعوا تحت لوائه، كان مفصل الانهيار الحتمي للحروب الهتلرية، وكان السبب في استمرار شعوب الاتحاد السوفياتي في المقاومة ضد الألمان، على الرغم من أن العديد من هذه الشعوب كانت لها مظالم. ولئن كان النظام الإسرائيلي يتفاخر بأنه نظام ديمقراطي، فإن ديمقراطيته هذه نفسها هي انغلاقية، وسوف تضطر «إسرائيل» يوماً إما إلى التخلي ـ واقعياً ـ عنها، أو إلى القبول بها إطاراً شمولياً تحل من ضمنه كل المشاكل، فينتهي بذلك الحلم الصهيوني[1].

ثانياً: الحروب النظامية والمقاومة الشعبية

منذ قيامها قبل خمسين عاماً، عمدت «إسرائيل» إلى تطبيق قرار التقسيم بالقوة العسكرية، وتوسيع جغرافيتها بالحرب لتشمل أراضيَ فلسطينية أخرى لم يقطعها لها القرار رقم ١٨١. وبالقوة العسكرية نفسها، احتلت عام ١٩٦٧ باقي أجزاء فلسطين، ومدت سيطرتها إلى كامل شبه جزيرة سيناء، وهضبة الجولان،

(١) برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩ (غير منشورة).

قبل أن تتوسع ـ بالحرب ـ في الجنوب اللبناني خلال عامي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

وعلى النحو نفسه، جرب العرب أن يردوا على الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وعلى احتلال «إسرائيل» للأراضي العربية الأخرى في عام ١٩٦٧، بالقوة العسكرية. هكذا فرض عليهم أن يخوضوا أربع حروب ضد «إسرائيل» في ربع قرن منذ قيامها. ولا شك في أن هذه الحروب الأربع ـ مع ما حفلت به من هزائم وسلبيات ـ أبقت على جذوة الصراع العربي ـ الصهيوني متقدة، وعبّرت عن إرادة رفض الأمر الواقع الإسرائيلي، وأججت المشاعر الوطنية والقومية المعادية لكل ما ينطوي عليه زرع «إسرائيل» في المنطقة. وبكلمة: قاومت الاستسلام بالإمكانات العسكرية المتاحة. وفي فترة ربع القرن الأخيرة، الفاصلة بين حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ واللحظة الراهنة، لم يخض العرب أية حرب نظامية حقيقية. الذين خاضوا تلك الحروب ـ نيابة عن الأنظمة والجيوش ـ هم الشعوب والحركات الوطنية المسلحة: حركة المقاومة الفلسطينية بين عامي ١٩٦٥ و١٩٨٥، و«جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في النصف الأول من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» اللبنانية منذ النصف الثاني من الثمانينيات، و«المقاومة الإسلامية» الفلسطينية («حماس» و«الجهاد الإسلامي») في عقد التسعينيات، فضلاً عن أسلوب العنف الوطني المدني الذي ابتدعته الانتفاضة، ومارسته بنجاح، منذ نهاية عام ١٩٨٧ إلى نهاية عام ١٩٩٣ (تاريخ توقيع «اتفاق أوسلو»).

ويمكن القول ان هذا التطور الجذري في مسيرة الصراع يعبر عن فرضيات أربع: **أولاها** أن الحل العسكري الحاسم بات ممتنعاً. **وثانيتها** أن ذلك لا يمنع من قيام حروب ومواجهات عسكرية جديدة، **وثالثتها** تنصرف إلى إمكانية المقاومة الشعبية المسلحة، **ورابعتها** تشير إلى أشكال النضال السلمي المساندة(٢).

١ ـ الفرضية الأولى ـ الحسم العسكري الممتنع

تنبني هذه الفرضية على عناصر ثلاثة:

أولها ـ أن الاختلال في ميزان القوى العسكرية بين الدول العربية

---

(٢) عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩).

و«إسرائيل» بات اختلالاً فادحاً على صعيد الأسلحة التقليدية. وذلك بسبب تقدم الصناعة العسكرية الإسرائيلية، وحيازتها قدرة تقانية هائلة، ثم بسبب الدعم السخي الذي تتلقاه من الولايات المتحدة التي تلتزم بأمن «إسرائيل»، ويضمان تفوقها الاستراتيجي على سائر الدول العربية.

وثانيها ـ أن «إسرائيل» نجحت في احتكار السلاح النووي، وهي لذلك باتت قادرة على استعمال هذا الرادع الاستراتيجي لمنع أية دولة عربية من التخطيط لحرب ضدها، بل صار في وسعها أن تمارس بواسطته عمليات مختلفة من الابتزاز السياسي للنخب العربية الحاكمة.

وثالثها ـ أن القرار العربي الرسمي لم يعد معنياً بالمواجهة العسكرية، بتأثير التركيب الاجتماعي للطبقات الحاكمة، وحقيقة مصالحها وانتماءاتها وتوجهاتها الداخلية والخارجية، فضلاً عما طرأ من تغير على سلم الأولويات لديها. ولتلك الأسباب، لا يبدو أن في وسع العرب ـ في الأجل المتوسط ـ أن يحققوا هدف التحرير واستعادة الأرض والحقوق (حتى في حدها الأدنى: أرض وحقوق ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧) من خلال حسم عسكري استراتيجي.

ولقد سبقت الإشارة إلى توازن الرعب الذي نشأ بين الدول العربية و«إسرائيل»، نتيجة امتلاك بعض تلك الدول ـ وبخاصة مصر وسوريا ـ صواريخ ذات رؤوس غير تقليدية، ومع ذلك ينبغي التأكيد مجدداً أن متطلبات الأمن القطري هي التي تدفع إلى مثل هذا التوازن، لا الاعتبارات التي يمليها الصراع العربي ـ الصهيوني، ولا متطلبات الأمن القومي العربي.

وفي هذا السياق يجدر التنويه بالدراسة التي نشرها المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري الأسبق، في صحيفة **العربي**، بعنوان: «هزيمة إسرائيل ممكنة بهجوم صاروخي عربي». والعنوان في حد ذاته يكفي للدلالة على المضمون[٣].

---

(٣) المشير عبد الحليم أبو غزالة، «هزيمة إسرائيل ممكنة بهجوم صاروخي عربي،» العربي، ١٢/٢/١٩٩٩، ص ٨.

٢ ـ الفرضية الثانية ـ الحروب المحدودة الواردة

ليست الحرب مستبعدة بين الدول العربية و«إسرائيل» على الرغم من الحقائق الاستراتيجية السابق ذكرها، بل هي ممكنة وواردة. لكنها ستكون ـ في حال نشوبها ـ حرباً محدودة الأهداف، على شاكلة حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. أما الدافع إلى مثل هذه الحرب، فهو الجمود الذي تشهده عملية التسوية، واحتمال أن تنتهي إلى انهيار كامل، في ضوء تشدد «إسرائيل» المتزايد في رفض إعادة الأراضي المحتلة، الأمر الذي سيكشف الموقف الرسمي العربي ويرفع عن تردده ذرائع «الحكمة» و«التجاوب» مع مبادرات «السلام». وإذا ما أضيف إلى ذلك توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن مخاطر الحلف الإسرائيلي ـ التركي على الأمن القومي العربي، ومشاكل المياه في المنطقة، اجتمعت أسباب متعددة للاعتقاد في أن مثل هذه المواجهة المسلحة قد تنشأ في المراحل المقبلة حتى وإن لم تختر الأنظمة العربية ذلك.

وإذا كان من الواجب التحسب جيداً لمثل هذا الاحتمال، بإعداد خطط استراتيجية للمواجهة، وتنمية علاقة التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية في سوريا ومصر، واستعادة حال التضامن العربي على أساس الحد الأدنى القومي، لتحصين الموقع الدفاعي، والتخفيف من حجم الخسائر... إلخ، فإن من الواجب أيضاً تأكيد أن مثل هذه الحرب إذا لم تسفر عن مكاسب حقيقية، على صعيد استعادة الأرض والحقوق، فإنها يمكن أن تساهم في تجديد تأجيج جذوة الصراع ضد «إسرائيل»، التي جاءت عملية التسوية ـ وبخاصة منذ مؤتمر مدريد ـ لإخمادها. ويمكن القول ان هذا الهدف الوظيفي هو على درجة كبيرة من الأهمية من المنظور الاستراتيجي الذي ينطلق من تأكيد أن الصراع ضد الصهيونية ودولتها صراع أجيال غير قابل للحسم الراهن في أي صورة من الصور. وعليه ستكون أهمية ذلك الهدف الوظيفي في التشديد على استمرارية قانون الصراع العربي ـ الصهيوني، وفي التشديد على أن القضية التي أنتجت ذلك الصراع باقية على حالها معلقة لا تجد حلاً[٤].

٣ ـ الفرضية الثالثة ـ المقاومة المسلحة الممكنة

هذا في ما يختص باحتمالات المواجهة العسكرية مع «إسرائيل»،

---

(٤) بلقزيز، المصدر نفسه.

وحدودها المرتسمة بقوة إحكام تفوقها العسكري، وحيازتها الرادع النووي وارتباطها العضوي بالولايات المتحدة. وهي محددات غير قابلة للتغير ـ في الأمد المنظور ـ بتدارك عربي للاختلال في ميزان القوى العسكرية، أو بحيازة عربية للقدرة النووية، أو بمواجهة جذرية عربية للولايات المتحدة بحيث توقف عدوانها ضد العرب، أو على الأقل تفك ارتباطها مع «إسرائيل». ومع ذلك وحتى على فرض أن المنطقة لم تعد تتحمل حرباً جديدة مباشرة بين العرب و«إسرائيل»، فإن المواجهة العسكرية ستستمر ضد الاحتلال الصهيوني، وستكون أداتها هي القوى الثورية المسلحة ممثلة في المقاومة التي يقودها «حزب الله» في الجنوب اللبناني، وتلك التي تقودها «حماس» و«الجهاد الإسلامي» في داخل فلسطين. وهي مقاومة يرشحها للاستمرار رفض «إسرائيل» استكمال الانسحاب من باقي أراضي لبنان، ورفضها الانسحاب من كامل الضفة والقطاع والقدس، والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مثلما تؤسسها فكرة الجهاد التي دخلت مجال الصراع مع «إسرائيل»، فأعطت المقاومة المسلحة للعدو طابع الفريضة الدينية، الواجبة شرعاً، فضلاً عن مضمونها السياسي الوطني والتحرري.

ربما نظر البعض إلى هذا اللون من المقاومة الشعبية المسلحة باعتباره مجرد ممانعة رمزية للاحتلال ـ وضد الاستسلام ـ لا تعوض بحالٍ الحرب النظامية. وهذا صحيح من وجه. لكنه لا يستطيع تجاهل قيمة تلك الممانعة وفعاليتها في مناخ التراخي العسكري والسياسي الرسمي الحالي، بل في مناخ الاستسلام الكامل للأمر الواقع الصهيوني. والأهم من ذلك كله، أن هذه المقاومة الشعبية المسلحة تعبر عن حاجتين في الصراع العربي ـ الصهيوني: **أولاهما** حاجة استراتيجية تمثلها حقيقة أن هذا الصراع هو ـ في المقام الأول ـ صراع أمة وشعوب ضد عدو، قبل أن يكون صراع حكومات وجيوش، وأنه ـ لذلك السبب بالذات ـ ينبغي أن يستمر كذلك. **وثانيتهما** حاجة تكتيكية تمثلها وظيفة تلك المقاومة المسلحة في استنزاف العدو ـ بشرياً واقتصادياً ـ وفي زعزعة استقراره النفسي، ثم في تنمية حس المواجهة له من قبل الشعوب العربية. ولعل هذا ما يستبين أمره من مراجعة السجل الكفاحي لحركة المقاومة المسلحة الشعبية للاحتلال في العقود الأخيرة، وجملة ما أنتجته عملياتها من نتائج بالغة الأهمية.

فتجربة الثورة الفلسطينية ـ منذ منتصف الستينيات إلى منتصف الثمانينيات ـ كانت في أساس جملة المكتسبات السياسية التي حققها الشعب الفلسطيني على

صعيد الاعتراف العالمي بحقوقه الوطنية المشروعة، وفي أساس بناء شخصيته الوطنية المستقلة التي تعرضت للتبديد. لقد حوّلت اللاجئين إلى شعب مقاتل، وأسندت صمود فلسطينيي الداخل، وكانت مقدمة تاريخية لإطلاق انتفاضتهم. كما أنها قدمت مساهمة عظيمة في استنهاض الوضع الشعبي العربي، وفي تجذير منطلقات حركة التحرر الوطني العربية، وفي إلزام القرار الرسمي العربي باحترام الحد الأدنى القومي. وإلى ذلك كله يضاف أنها نجحت باستنزاف العدو، وفي إلحاق خسائر مادية وبشرية به، وتكفي ملحمة القتال والصمود في حرب عام ١٩٨٢ في لبنان، دليلاً على ذلك.

ومثل تجربة الثورة الفلسطينية، كانت تجربة «جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية» في الفترة القصيرة الفاصلة بين احتلال بيروت في صيف عام ١٩٨٢ وتحرير صيدا في ربيع عام ١٩٨٥. لقد خرجت من تحت أنقاض الحصار والدمار بندقية لبنانية مقاتلة طاردت فلول الجيش الصهيوني في بيروت إلى أن أجبرتها على الانسحاب والانكفاء إلى الشريط المحتل الذي أقامت عليه سلطتها العملية. وإلى ذلك كله، ساهمت هذه المقاومة في إسقاط «اتفاق ١٧ أيار» الإسرائيلي ـ اللبناني الموقع في عام ١٩٨٣، وعملت على استعادة التوازن الداخلي لمصلحة القوى الوطنية القومية والإسلامية في البلاد، ولقد استأنفت «المقاومة الإسلامية» ـ التي يقودها «حزب الله» ـ تجربة سابقتها، فأبلت بلاء عظيماً في ضرب العدو على ساحة جنوب لبنان وفي قلب شمال فلسطين، وأجبرته على توقيع اتفاقين معها («تفاهم تموز» بعد اجتياحها للجنوب في عام ١٩٩٣، ثم «تفاهم نيسان» بعد حرب «عناقيد الغضب» في عام ١٩٩٦)، بل هي أجبرته ـ تحت وطأة النزف البشري اليومي ـ إلى الاعتراف بالقرار رقم ٤٢٥، ومن ثم الانسحاب من المستنقع اللبناني.

ولا تختلف سيرة «المقاومة الإسلامية» في قلب فلسطين عن الأولى؛ فقد ضربت في العمق الإسرائيلي: تل أبيب، والقدس الغربية، وعسقلان، مزعزعة الأمن الصهيوني العسكري والنفسي في المركز، ومؤكدة أن اتفاقات الإذعان لا يمكن أن تنهي بحال قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه، ولا أن تصادر إرادته في القتال المشروع دفاعاً عنها.

ولذلك لا ينبغي التقليل من شأن هذه المقاومة الشعبية المسلحة، وبخاصة في مثل هذا الصراع الحضاري، بل ينبغي الرهان عليها للرد على الصلف الصهيوني، واستنزاف قوى العدو، لتأكيد حقيقة الاحتلال، ومن ثم على حق

مقاومة المحتل، ثم لإشاعة روح الصمود والمقاومة في المجتمع العربي، وبخاصة مع التردي الرسمي المتزايد، وهي جميعها ذات عوائد سياسية ونفسية بالغة الأهمية(٥).

وإذا كان من الصعب حسم الصراع العربي ـ الصهيوني عسكرياً، فإن وظيفة المقاومة الشعبية المسلحة هي في عدم حسمه سياسياً ضد الأمة العربية. . وإذا كان التوازن الاستراتيجي مختلاً لمصلحة «إسرائيل»، فإن من وظيفة تلك المقاومة ألا تجعل التوازن النفسي مختلاً لمصلحتها أيضاً.

ومن دون المبالغة في الدور المتوقع لمثل هذه المقاومة الشعبية المسلحة، أو الحرب غير النظامية، تنبغي الإشارة إلى أن الحرب الجهادية السائدة الآن تختلف عن المحاولات السابقة من أوجه أربعة أساسية: **أولها** هو التطورات التقانية التي ضاعفت قدرات المقاومة الشعبية المسلحة بحكم ما يتوافر لها حالياً من أسلحة متطورة وطاقة نيران. **وثانيها** هو الشرطة الفلسطينية في الضفة والقطاع، فمع التعثر في المفاوضات وتطبيق الاتفاقات أصبحت هذه القوات بمثابة خطر قائم في قلب الكيان الصهيوني. **وثالثها** هو أن استمرار الحرب غير النظامية ليس امراً سهلاً، وبخاصة أمام عدو هائل الامكانات، فهي تتطلب تمويلاً وتخطيطاً وتدريباً وامداداً بأسلحة حديثة، ومن ثم لا بد من قاعدة أرضية ملتزمة لتقوم بتقديم كل هذه التسهيلات. وفي سنوات الصراع السابقة كانت «إسرائيل» قادرة على الحد من خطر عمليات الاستنزاف ضدها من خلال تجفيف المنابع، أي من خلال «استراتيجة الردع الجسيم» لاية دولة تقوم بدور القاعدة لهذه العمليات، وحتى مع مصر استخدام الطيران الإسرائيلي تفوقه في قصف وتهديد المواقع الاستراتيجية في عمق مصر رداً على حرب الاستنزاف التي شنتها. والجديد الآن بفضل مثلث القوة الذي سبق ذكره ـ الصواريخ، الجيوش النظامية، المقاومة الشعبية المسلحة ـ أن يد «إسرائيل» أصبحت مقيدة وعاجزة عن ضرب سوريا وايران، باعتبارهما الآن قاعدتي انطلاق في منظورها، بسبب تخوفها من الرادع الصاروخي. وحتى في لبنان برز مؤخراً عجز «إسرائيل» عن تكرار قانا، قبل انسحابها من جنوب لبنان، على الرغم من أنها في أشد حالات الاستفزاز، سواء في عهد «نتنياهو» أو بعد رحيله ومجيء «باراك»، والسبب مرة أخرى تخوفهم من احتمال امتلاك حزب الله صواريخ تصل إلى حيفا مثلاً. إن ضرب قواعد الانطلاق والمساندة لم

(٥) المصدر نفسه.

يعد ممكناً، كما أن تجفيف المنابع لم يعد متاحاً بحيث يمنع استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية، بل إن استمرار حرب الاستنزاف غير النظامية أصبح ممكناً الآن وفاعلاً لأنه أصبح جزءاً من مركب القوة الرادع في مجموعه. ورابعها أن استعداد الشباب العربي للشهادة بلغ أعلى الدرجات، بينما الحلف الصهيوني ـ الأمريكي في أدنى درجات الاستعداد لخوض حروب غير نظامية وتحمل الخسائر البشرية التي تنجم عنها.

٤ ـ الفرضية الرابعة ـ النضال السلمي المساند

إن الوصول إلى هدف محدد قد يتحقق أيضاً بوسائل سلمية، أو يمكن لمثل هذه الوسائل أن تلعب دوراً في تحقيقه. والوسائل السلمية كثيرة، منها أسانيد الجدال والإعلام. ويستخدم البعض وسائل الإغراء لكسب تأييد شخصيات ذات وزن وتأثير. وهناك طائفة أخرى من الوسائل السلمية ذات الطبيعة الاحتكاكية المحدودة، كالإضرابات، والتعامل السلبي مع المصالح بالمقاطعة. وقد ترفع درجة الاحتكاك كما في العصيان المدني. ومن الوسائل السلمية ما يتجه إلى الجبهة الداخلية للخصم عاملاً على التأثير فيها، من خلال التناقضات أو التباينات أو الخلافات التي يعيشها الخصم، كأي مجتمع على وجه الأرض. وقد يجري التفتيش عن مصاف حضاري أعلى، يفترض أن تزول فيه الاختلافات والتناقضات، وتنشأ في ظلاله أخوة من نوع جديد. وبالامكان استخلاص العديد من الوسائل الممكنة من تجارب الأمم عبر التاريخ، ومن الاستقراء العلمي.

ويغلب على هذه الوسائل أن تكون وسائل مساندة للنضال من أجل تحقيق هدف ما، ويخطىء من يظن أنها قادرة على إحداث نقلة التغيير. وعلى سبيل المثال، ففي إطار الصراع العربي ـ الصهيوني هناك من يظن أن التفوق الإسرائيلي هو تفوق إعلامي، واننا إذا استطعنا كسب المعركة الإعلامية فلسوف نتوصل إلى كامل الهدف المنشود. وما من أحد ينكر أهمية الإعلام ولكن ما من إعلام يترك أثراً باقياً، بل ان الناس ينسون بعد وقت ما كانوا قد تحمسوا له. لكن الإعلام يخلق فرصة لإحداث التغيير لأنه يوجد تراخياً في القوة المتشبثة، وينذر بإمكانية تغيير الموازين التي تحاول تثبيتها.

وهنا تنبغي الإشارة إلى أن «الاستراتيجيا» تختلف اختلافاً جوهرياً عن «الخطة»، وان اشتملت على الكثير من عناصرها. فالخطة عملية هندسية، لا تتضمن أي منازلة مع طرف مقابل، وتجري في ظروف راكدة، طيعة أو قابلة للتطويع، ويمكن مقدماً وضع حسابات معقولة لها، بينما الاستراتيجيا تواجه

تحركاً مقابلاً على إحباط كل خطوة، وهدم كل مرحلة يتم التوصل إليها.

وفي ضوء كل ما تقدم، يتوجب على «الاستراتيجيا»، في كل مرحلة، أن تحدد نوع النصر أو التفوق أو المواجهة الذي تستهدفه؛ وهل هو نصر عسكري مثلاً، أو نصر سياسي، أو نصر اقتصادي، أو حتى نصر ايديولوجي أو معنوي. ومثل هذا التحديد يؤثر تأثيراً حاسماً في اختيار الأساليب وتخطيط المراحل.

ثالثاً: المقاطعة العربية

نفذت الدول العربية نظاماً متكاملاً لمقاطعة «إسرائيل» طوال مراحل تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، ومن قبل أن تندلع الحروب العربية ـ الإسرائيلية، بل حتى من قبل أن تنشأ «إسرائيل» نفسها، إذ ان قرار المقاطعة اتخذ عام ١٩٤٥، ثم طور من بعد، فشرعت الدول العربية قانوناً موحداً بشأن المقاطعة، كان ترجمة شبه حرفية للقانون الذي سنته فرنسا عند نشوب الحرب العالمية الثانية بينها وبين المانيا، وكان سنده وجود حال حرب مع الطرف الذي تمارس ضده المقاطعة. وأقامت الدول العربية جهازاً مركزياً للمقاطعة سمي «المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل»، وقامت كل دولة بإنشاء مكتب «إقليمي» خاص بها، يتولى مراقبة تنفيذ المقاطعة في تلك الدولة. وكانت المكاتب الإقليمية تدعى إلى مؤتمرات نصف سنوية تتخذ فيها القرارات الخاصة بمقاطعة منتوجات وشركات أو بإزالة المقاطعة عنها. وقد طورت قرارات المقاطعة بحيث لم تعد تقتصر على المنتوجات والشركات الإسرائيلية، بل تتعداها إلى منتوجات شركات تقيم مصانع أو فروعاً لها في «إسرائيل»، وكذلك الشركات التي تدعم الاقتصاد الإسرائيلي بالتبرعات. وطبقت أنظمة بحق السفن التي حظر عليها أن تمر بميناء عربي وآخر إسرائيلي في السفرة نفسها.

وعلى الرغم من حملات التشكيك في المقاطعة، وبعضها مشبوه المصادر، وعلى الرغم من بعض الثغر التي تطرقت إلى المقاطعة أو اجهزتها، فإن المقاطعة نفسها كانت جيدة التطبيق وعالية الفاعلية. وليس أدل على ذلك من كونها طبقت بحق شركات عالمية كبرى، مثل فورد، وأي سي أي، وشل، واكزيروكس، ورينو وكوكا كولا وغيرها، مما اضطر هذه الشركات أولاً وقبل كل شيء إلى التخلي عن النشاطات والمنشآت التي سببت مقاطعتها، وبذل جهود مضنية للحصول على موافقة بإلغاء المقاطعة عليها، طالت في بعض الحالات

عدة سنوات. وقد شكل تهافتها على إلغاء المقاطعة إعلاماً عن الرفض العربي لوجود «إسرائيل»، كما شكل رادعاً لحركة الاستثمار الأجنبي إلى «إسرائيل». ولم تحظ «إسرائيل»، طوال فترة المقاطعة بغير الاستثمار اليهودي. ولقد استطاعت المقاطعة أن تشق طريقها من دون مقاومة تذكر أحياناً، بل حتى بقبول ضمني من قبل الدول الصناعية المصدرة للبلاد العربية، لأنها تغلق الأسواق العربية في وجه «إسرائيل»، وتتركها مفتوحة لها. ولم يتغير الوضع إلا بعدما استولى «اليهود» على القرار السياسي الأمريكي، الذي انبرى يتخذ إجراءات لمصلحة «إسرائيل»، حتى إذا كانت مخالفة للمصالح الأمريكية نفسها (كما في حال بيع السلاح إلى المملكة العربية السعودية مثلاً). ووفرت المقاطعة للدول العربية سوراً حمائياً سد الطريق على أمل «إسرائيل» في إحداث اختراقات اقتصادية تحقق لها هيمنة على اقتصاديات الدول العربية، لا من خلال شركات إسرائيلية، ولا من خلال شركات مموهة ومتخفية خلف جنسية غير إسرائيلية. ولقد بذلت «إسرائيل» والصهيونية العالمية جهوداً مستميتة لإلغاء المقاطعة أو الالتفاف عليها أو احتواء آثارها. ومن نتائج ذلك ـ على سبيل المثال ـ التشريع الأمريكي الذي اعتبر استجابة المؤسسات والشركات الأمريكية لأحكام المقاطعة بمثابة «جريمة» يعاقب عليها القانون.

كذلك فقد أصرت «إسرائيل» على أن تتضمن معاهدات التسوية نصوصاً قاطعة بإلغاء المقاطعة. وهي لم تكتف بمجرد «الشرط القانوني»، وإنما ربطت ذلك بنصوص أخرى في صلب تلك المعاهدات تفرض التطبيق الفعلي، عبر مفهوم «تطبيع العلاقات» المغلوط، الذي جرى الترويج له في سياق عمليات التسوية. وليس أدل على ذلك من أن مصر ـ بموجب نصوص المعاهدة ـ قد استقبلت «سفير إسرائيل» المعتمد لديها رسمياً في مطلع عام ١٩٨١، أي قبل أكثر من عام كامل من إتمام الانسحاب من سيناء عام ١٩٨٢.. على الرغم من كل ما يقال عن الحساسية البالغة لمسائل السيادة والاستقلال، التي تعتبر العلاقات الدبلوماسية بأكملها جزءاً لصيقاً بها، ومعبراً عنها.

كذلك فقد بذلت الولايات المتحدة ـ منذ كامب ديفيد بصورة خاصة ـ جهوداً هائلة مستبقة العملية السلمية نفسها لإنهاء المقاطعة، ونظمت هي و«إسرائيل» «مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، لكي تقلب خلالها الأمور رأساً على عقب، وتضع «إسرائيل» داخل الأسوار التي كانت مبنية للوقاية منها. ولذلك فإن الدول العربية التي لم توقع معاهدات

صلح مع «إسرائيل» طلب منها ـ ونفذت أغلبيتها ـ إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة. كذلك فإن اجهزة المقاطعة ـ المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية ـ أصبحت مجمدة تماماً.

إلى جانب المقاطعة الرسمية القانونية كانت هنالك مقاطعة ناجمة عن قطع سبل ووسائل الاتصال مع «إسرائيل». فالمواطنون العرب ممنوعون من السفر إلى «إسرائيل»، والمواطنون الإسرائيليون ممنوعون من دخول البلاد العربية، ووسائل الاتصال التليفوني والبريدي وكذلك وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية مقطوعة كلها.

هذا السور العظيم سقط معظمه. ولا عبرة في ما يقال عن رفض شعبي للتطبيع هنا أو هناك على الرغم من أهميته البالغة في الحروب النفسية. فهذا الرفض قد يوقف صفقات وتعاملات صغيرة، لكن عندما تتوالى الاختراقات في مستويات عليا، من خلال شركات تُشترى، ومشاريع مشتركة، واستثمارات تقام، فإن الأمر يختلف. لقد كان من الملاحظ بالنسبة للدول العربية التي وقعت معاهدات صلح مع «إسرائيل» أنه قد رافق هذه المعاهدات إعلام حول رخاء موعود تحت شعار: «السلام من أجل الطعام»، ولكن الشعوب اكتشفت أنها خسرت الهدفين معاً، لأن ما روج له هذا الإعلام لم يتحقق، ولن يتحقق منه شيء. ويرجع ذلك إلى أن «إسرائيل» لا تملك الموارد بل تستولي عليها، وهي تعتبر أن نجاحاً اقتصادياً عربياً ـ بل أي نجاح عربي ـ يشكل خطراً عليها. واستراتيجيتها ـ هي وأمريكا ـ هي إبقاء العرب على الحافة في كل أمر: إذا زاد مالهم يحرق، وإذا تحسنت أسعار نفطهم أو مواردهم تهبط من جديد، حتى لا تصبح لديهم قدرة تمكنهم من التطلع إلى مجابهة من أي نوع.

إن أية استراتيجيا عربية للمستقبل يجب أن تتبصر في أمر الجبهة الاقتصادية وتقيم دفاعات تقيها المخاطر. وإذا ما أمكن تناسي «إسرائيل» قليلاً، فإنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان مطلقاً مقدار الجهود والتضحيات الهائلة التي بذلت لاستعادة الموارد العربية من السيطرة الاستعمارية ـ قناة السويس، شركات النفط الكبرى، البنوك ومؤسسات التمويل، مؤسسات تمويل المنتوجات المحلية، مؤسسات التجارة الخارجية والداخلية ـ لأن غياب مثل هذه الحقيقة يقود بالضرورة إلى رسم صورة لوضع قد يتكرر بأسوأ مما كان وبأساليب أشد مضاء، وفي مفاصل أكثر حيوية[٦].

وعلى الرغم من أن الوضع العربي الرسمي يشهد حال متفاقمة من التردي، إلا أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٩٦ طرح إمكانية العودة إلى مقاطعة «إسرائيل» في جميع درجات المقاطعة. وشهد مؤتمر القمة العربية، ثم القمة الإسلامية عام ٢٠٠٠، تصاعداً أكثر حدة في الاتجاه نفسه.

ومن ثم، إذا كانت الدول العربية التي عقدت معاهدات صلح مع إسرائيل قد أقرت تشريعات بإلغاء المقاطعة، فإنه من الممكن نظرياً ـ وبخاصة في ظل الضغوط الجماهيرية المتصاعدة، والمأزق الذي تعانيه عملية التسوية برمتها ـ تطبيق مقاطعة من خلال إجراءات إدارية، مثلما تفعل دول عربية في علاقاتها البينية في ظروف معينة.

ومع ذلك فإن الدول العربية التي دخلت أو ستدخل في منظمة التجارة العالمية سوف تلتزم بعدم استخدام أية قيود إدارية في تعاملها التجاري، أي في مجال تبادل السلع. ولذلك فإن الدول العربية، ومن باب أولى كل المؤسسات والمنظمات الوطنية والقومية المعادية لوجود «إسرائيل»، في حاجة إلى دراسة قانونية حول المقاطعة. فلقد كان المستند القانوني للمقاطعة العربية لإسرائيل هو «حال الحرب». لكن دولاً إسلامية لم تكن بينها وبين «إسرائيل» حال حرب نفذت قرارات للمؤتمر الإسلامي بمقاطعة «إسرائيل».

وفي ضوء ما تقدم، يلزم تفعيل المقاطعة بمختلف الوسائل القانونية والسياسية والإدارية مع ترسيخ فكرة المقاطعة ونشرها شعبياً على أوسع نطاق ممكن في عموم المجتمع العربي. وفي هذا السياق تنبغي الإشارة إلى أن العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي بالذات يمكن أن يشكل مدخلاً جاداً لمواجهة التبعات التي ستفرضها اتفاقية «الغات»، حال سريانها بالكامل على الدول العربية، في ما يتصل بالتعامل مع «اسرائيل»، حيث تعني قانونياً إلغاء المقاطعة، فضلاً عن الاعتبارات الجوهرية الأخرى المرتبطة بتفعيل العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي وفي غيره من المجالات.

رابعاً: مواجهة التطبيع

في إطار الحرب الشعواء التي تخوضها قوى الهيمنة الإمبريالية والصهيونية ضد الأمة العربية، لكي تبقى في إسار التخلف والتبعية والتجزئة، وتنصاع من

(٦) الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية».

ثم لمتطلبات «السلام الصهيوني»؛ يقوم التطبيع بدوره في مواجهة هوية الأمة ومرجعيتها ومصادر الشرعية فيها. ولقد حققت آلة الهيمنة الإمبريالية والصهيونية الكثير من الانتصارات في المعارك السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهي تخوض الآن أعنف المعارك وأشرسها لحسم «المعركة الثقافية»، وميدانها الوعي والعقل، لكي تدك آخر حصون المقاومة، وتسقط هذا «السور العظيم» الذي يحمي الأمة ويصون هويتها ووجودها على المدى الطويل، لأن كل أمة تتجسد في هوية، والهوية عبارة عن ثقافة قبل أي شيء آخر.. وهذا هو أصل المسألة، ومصدر الخطورة في معركة الوعي أو معركة العقل، التي ينبغي التركيز عليها.

ومن هذا المنطلق، لا شك في أن إخضاع الثقافة العربية والإسلامية لمنطق التطبيع بات أحد أبرز عناصر مشروع الهيمنة الإمبريالية والصهيونية، على أساس أن العمق الثقافي والحضاري لأمتنا، المستند إلى مخزون روحي ضخم وإلى رسالة إنسانية خالدة، يبقى العنصر الأقوى في المقاومة الذاتية لهذه الأمة على مدى السنوات. فالثروات قد تتبدد، والمعادلات السياسية قد تتغير، وموازين القوى لا يمكن أن تبقى ثابتة في عالم متغير، أما ما يبقى في الأمم فهو ثقافاتها وحضاراتها، فإذا زالت هذه أو وهنت، زالت الأمم نفسها أو وهنت، لأنها فقدت عنصر هويتها ووحدتها وتماسكها الأقوى.

ومن هنا بات «التطبيع الثقافي» في نظر الكيان الصهيوني هو الأهم، فعبره يمكن النفاذ إلى كل مجال آخر، وفي غيابه تمكن إعادة بناء المقاومة الذاتية للأمة. مع ملاحظة أن ما يميز مشروع «التطبيع الثقافي»، من غيره من مشروعات التطبيع السياسي والاقتصادي، أنه لا يحمل مشروع إحلال «هيمنة ثقافية صهيونية» على الحياة الثقافية العربية والإسلامية، كما هو الأمر في المشروعات الأخرى، لعراقة الهوية الثقافية والحضارية لأمتنا من ناحية، ولعدم وجود «ثقافة صهيونية» واحدة بالأساس بالنظر إلى طبيعة الكيان الاستيطاني الصهيوني من ناحية أخرى.. بل هو في الحقيقة مشروع تدمير وتفكيك المقومات الذاتية للثقافة والحضارة العربية والإسلامية؛ إنه تدمير للأواصر وتفكيك لها على المستويات كلها؛ تفكيك بين الأقطار وداخل كل قطر، بين الأديان وداخل كل دين، بين المذاهب وداخل كل مذهب، بين الأقوام التي تسكن الوطن العربي وداخل كل قوم، بل هو تفكيك للتواصل بين الماضي

والحاضر، كما للتفاعل بين الأجيال داخل الحاضر ذاته.. ضرباً للمستقبل كله. وهكذا يفضح البعد الثقافي لعملية التطبيع كل المفهوم الرائج لمفهوم التطبيع ذاته؛ إنه ليس مفهوماً «سلمياً»، يسعى إلى «عودة الأمور إلى طبيعتها»، بل هو بكل وضوح مفهوم عدواني عنصري، يلقي الأضواء على الطبيعة الاستعمارية لكل جوانب عملية التطبيع الأخرى. فضلاً عن أن الدولة الصهيونية تحاول من خلال التطبيع أن تحصل على ما لم تحصل عليه من المكاسب بالقوة والحرب، ولذلك يمكن تعريف هذا التطبيع بأنه غزو اقتصادي وتجاري وثقافي. والأكثر فداحة، أنها تريد من خلال التطبيع الحصول على كل شيء من دون أن تدفع شيئاً في المقابل، بينما هي سترد إلى صاحب الحق بعضاً من حقوقه المغتصبة! ومن المفارقات الصارخة في هذا السياق، أن يحدث هذا «الاستسلام العربي الرسمي» لمطلب التطبيع ـ الذي لم يتضمنه قرار مجلس الأمن، على رغم أنه صدر في أعقاب هزيمة ساحقة ـ بعد الانتصار العربي الكبير في حرب ١٩٧٣!

إن تاريخ العرب كان في أغلبه الأعم تاريخ هزائم ونكسات عسكرية وجغرافية. ومع ذلك لم تستسلم الأمة ثقافياً ولغوياً حين انهارت دفاعاتها العسكرية، وسقط عمرانها السياسي والاقتصادي على الأرض، إذ في مواجهة كل نكبة تعرضت لها الدولة وأفقدتها توازنها، كان المجتمع قادراً على امتصاص الضربة، والحؤول دون سريان مفعول نتائجها خارج المدار المادي. بذلك حفظت الأمة شخصيتها الثقافية من المسخ والاستلاب.

ولذلك يمكن القول ان أول المؤشرات على مدى فعالية الدور الذي تقوم به الثقافة العربية والإسلامية في مواجهة التطبيع، إنما يتمثل في هذه الشحنة الضبابية الخانقة التي تلقيها كلمة التطبيع في وجدان كل عربي ومسلم.. ومن المهم أن ذلك يحدث بصفة تلقائية، ومن دون أي جهد من حاكم أو مثقف. ومن الثابت أن مصدر الأسى العميق لهذه الآلية، آلية التطبيع ورد الفعل التلقائي في مواجهته، أنها آلية تعتمد القسر والتطويع، ولا تقوم على الإرادة الحرة المستقلة التي تبحث عن مصلحتها وترعى غايتها، بما ينسجم مع كل ما هو طبيعي في وجدانها وضميرها ونظم القيم والمعتقدات التي تعتنقها. لقد أصبحت كلمة التطبيع في سياق عملية التسوية الجارية، بمثابة كلمة سيئة السمعة، حيث تستدعي على الفور كل ما تعبر عنه، على شريط أحداث كئيب ومرير، يمتد من الهزيمة، إلى التطويع، إلى الهيمنة.

فكيف تكون مواجهة التطبيع؟ وفي الحقيقة: كيف تكون مواجهة مشروع التدمير والتفكيك الثقافي الذي ينطوي عليه التطبيع، وبخاصة في ظل الاختلال الجسيم في موازين القوى، والهجمة الإمبريالية الصهيونية على المنطقة بهدف إخضاعها.. مرة واحدة وإلى الأبد؟!

من ناحية أولى، تتمثل نقطة البداية في الإقرار بأن هذا التيار الآتي ـ التطبيع ـ ليس بإعصار، لكون الأمة ترتكن إلى تراث ثقافي عميق، مما يجعلها أمة غير سهلة الانصياع للبدائل الثقافية الدخيلة، بل إن ثقافتها المتراكمة تنطوي على عناصر مقاومة وضوابط تتحسس الطارىء والدخيل. ولهذا فقد وصفت بأنها أمة مواجهة، إذ ابتليت بأقسى محن التاريخ، وتعرضت لسلسلة من محاولات الطمس والمحو، ومع ذلك فقد زادتها تلك المحن قوة شكيمة وصلابة إرادة. ويبقى وجدان الأمة ووعيها الحقيقي هما أهم مقياس لكل سياسة والسد العالي المنيع أمام التطبيع.

ومن ناحية ثانية، من المؤكد أن مقاومة هذا النوع من المشاريع، ولا سيما الثقافية منها، لا يجوز أن تنحصر بالتحذير السلبي من مخاطرها، أو بالإجراءات الشكلية التي تتصل بها، بل يجب أن ترتقي إلى مسؤولية تطوير ثقافتنا القومية إلى المستوى الذي نجابه به لا مشروع «التطبيع» الصهيوني فحسب، بل نجابه أيضاً كل التحديات الثقافية والحضارية التي يحملها لنا العصر. وبهذا المعنى فإن المقاومة الثقافية للتطبيع لا تكون أبداً من مدخل الانغلاق الثقافي، الذي يصب في خدمة مشروع التطبيع الثقافي، مهما تعارضت نيات أصحابه ورغباتهم مع هذا المشروع. ولذلك تحتاج هذه المقاومة إلى «ثقافة المواجهة».

ومن ناحية ثالثة، إذا كان عنوان مشروع التطبيع الثقافي هو: التفكيك الثقافي لوحدة الأمة وتدمير مقومات تماسكها، فإن العنوان المضاد يبقى هو «ثقافة الوحدة»، أي الثقافة الحريصة على تنمية عناصر الوحدة في مجتمعنا، وتعزيز أواصر التماسك بين أبناء أمتنا. وبهذا المعنى تصبح «ثقافة الفتنة» واحدة من أبرز العناصر الممهدة للتطبيع الثقافي، بل هي ركن رئيسي من أركان ثقافة التطبيع. غير أن الحديث عن ثقافة الوحدة يجب ألا يوقعنا بالخطأ المقابل، أي في «ثقافة القهر»، فداخل الثقافة العربية والإسلامية الواسعة هناك تنوع يمكن أن يتحول إلى مصدر ثراء لتلك الثقافة. ومن ثم فإن «ثقافة الوحدة مع التنوع» تتطلب أول ما تتطلب تكريس قيم القبول بالآخر داخل المجتمع الواحد،

والسعي للتكامل معه في إطار هذه الوحدة.

ومن ناحية رابعة، إن من أبرز معالم الحضارة العربية والإسلامية أنها حصيلة تفاعل حضارات سبقتها، وشعوب اجتمعت في ظلها، وأديان موجودة على أرضها، على نحو جعلها تمثل تطوراً نوعياً مميزاً في الحضارة الإنسانية بأسرها. ولا شك في أن هذه السمة المتميزة للحضارة العربية والإسلامية الجامعة تعطيها دوراً كبيراً لا على مستوى الماضي فحسب، بل تعطيها كذلك دوراً مهماً على مستوى المستقبل. فمن أبرز الدعوات الثقافية التي تسعى الحركة الصهيونية إلى ترويجها على المستوى العالمي، وخصوصاً الأمريكي، فكرة الحضارة اليهودية ـ المسيحية باعتبار اليهودية والمسيحية حضارة واحدة، تعتمدان على كتاب واحد، وبهذه الحضارة يتحول يهود العالم من أقلية إلى قوة كبرى بعد انضواء المسيحيين تحت لوائهم. إن هذه الدعوة هي من أخطر الأسلحة التي تسعى الحركة الصهيونية إلى استخدامها لمواجهة الحق العربي، بل لتكريس هيمنتها على المنطقة، وهي دعوة لا يمكن مواجهتها إلا عبر دعوة حضارية بالحجم ذاته، تركز على التلاقي التاريخي بين المسيحية والإسلام، وحتى اليهودية، في صنع الحضارة العربية عبر العقود الماضية. وفي ظل هذا التكامل يصبح ممكناً قيام عنصر توحيد بين العرب وغير العرب من المسلمين المقيمين على الأرض العربية، وبفضله تتمكن المسيحية المشرقية العربية من أن تلعب دورها التاريخي كجسر حضاري بين المسيحية والإسلام، وبين الشرق والغرب، فعروبة المسيحيين المشرقيين تعطيهم صلة خاصة بالإسلام، ومسيحيتهم تمنحهم القدرة على التخاطب الفاعل مع الغرب المسيحي.

ومن ناحية خامسة، لأن الثقافة هي مسؤولية فكرية وعلمية وأخلاقية، فإن المثقف العربي مسؤول بشكل خاص في مواجهة مشروع التفكيك الثقافي العربي. والعقل الصهيوني بات يدرك أنه إذا كانت الثقافة العربية صعبة الاختراق، لعراقة جذورها ومتانة مقوماتها، فإن مهمة اختراق بعض المثقفين العرب تبقى أسهل، وبالتالي يمكن استخدامهم كأحصنة طروادة لاختراق الحصون الثقافية العربية. واختراق المثقفين العرب لن يأخذ بالضرورة شكل الاختراق الصهيوني المباشر، فمثل هذا الاختراق يكشف أصحابه ويقلل من تأثيرهم، بل هو يأخذ شكل الترويج لقيم ومفاهيم وعلاقات تصب مباشرة في تدمير المناعة الثقافية العربية. فالترويج لأنماط الاستهلاك الغربي، مثلاً، ونشر ثقافة اليأس في الأمة، والإيحاء بوجود تناقض بين متطلبات العصر والانتماء

القومي والروحي، والادعاء بأن لا تقدم اقتصادياً واجتماعياً إلا في ظل اقتصاد السوق وشروطه العالمية، وتقديم الخصوصيات الثقافية للجماعات المتعايشة داخل مجتمع واحد على أنها عناصر تناقض وتناحر لا يمكن الجمع بينها، والسقوط باسم الواقعية في منطق الترويج لكل مشاريع الأعداء، والاستهتار بسلم القيم الأخلاقية السائدة، والتفريط بكل شروط المناعة الاجتماعية وتصويرها من مخلفات الماضي، والالتحاق بركب السلاطين، وافتعال الخصومات وتغليب الثانوي من الخلافات على الجوهري من الصراعات... الخ، كلها أشكال متعددة لنمط واحد، يعتمد على نوع من المثقفين الذين سقطوا فريسة المشروع الاستعماري الثقافي، فكانوا عن وعي أو غير وعي جنوداً في خدمة التطبيع.

ومن ناحية سادسة، يجب ألا تنسينا ثقافة النخبة التركيز على الثقافة العربية الإسلامية الشعبية، لأن هذه الثقافة الأخيرة تمثل عمقاً بعيد الأغوار راسخ الجذور، ولأن المواطن العربي الإسلامي العادي هو مادة العروبة والإسلام، والعجلة والفلك الذي تدور عليه أمتنا نهوضاً وانكفاء. وحقيقة الأمر أن سوسيولوجيا اليوم هي سياسة الغد على حد تعبير بوتول. وعلى هذا فالتحصين السوسيولوجي الثقافي لأمتنا يتم من خلال العض بالنواجذ على منطقنا الشعبي وموضع حماسنا واعتزازنا، بأدبنا وفولكلورنا، بموقعنا في الحياة، بموسوعتنا الثقافية، بجمالياتنا وأخلاقياتنا، بحبنا الرفيع للحياة، فهذه الديناميات هي القلاع الحصينة والروافع الناهضة. وحقيقة الأمر، أننا إذا تمسكنا بهذا المنهج استطعنا القول إن التطبيع مجرد أسطورة؛ ذلك أن العامة يملكون سلاحين، سلاح الإيمان وسلاح اللسان. وبهذين السلاحين أخفق التطبيع الصليبي، واندحر عندما استل السيف العربي من غمده الإسلامي، وبهذين السلاحين خرج العثمانيون من الأقطار العربية يعرفون من العربية وآدابها وفلسفتها وعلومها أكثر بكثير مما تركوا من كلمات تركية في اللهجات العربية.

وفي هذا السياق أيضاً تنبغي الإشارة إلى الأجيال الجديدة، فإن الاهتمام بتربيتها وبصقل معارفها وتنمية مداركها، وربطها بالطرق الحديثة، بتراثها والعصر، بقضايا أمتها وتحديات العلم، بنظرتها إلى دورها ومسؤوليتها في المجتمع، يشكل أيضاً مجالاً مهماً من مجالات تنمية الثقافة القومية ومقاومة كل مشاريع التطبيع القديمة والمحدثة.

وبشكل أكثر تعميماً، يمكن القول إن المواطنة الحرة ـ بالمفهوم الموسع الذي يشمل كل عربي ـ هي أساس بناء المجتمع المدني الأهلي المتفاعل الحي المفتوح الذي بدوره هو القلعة الحصينة. وعلى هذا المجتمع المدني ستقام المقاومة الصلبة الرصينة للمشروع الحضاري النهضوي العربي المقارع النقيض.

وسيكون للمرأة الدور الكبير في هذه المعركة باعتبارها «مدرسة.. إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق»! فهي واهبة الحياة للطفل ومصدر تنشئته الأولى على قيم الدين والأمة وآداب العروبة وإنسانيتها. وما إغراق المرأة العربية بمظاهر الحياة الغربية سوى هدف أساسي في مشروع التطبيع والتطويع(٧).

ولتتحول مواجهة التطبيع ومقاومته إلى ممارسة وطنية مستمرة، ومشاركة في نضال طويل الأمد، وبخاصة أن ظاهرة مواجهة التطبيع ومقاومة محاولات فرضه بشتى الوسائل، والتي اتخذت شكلاً عفوياً، وجدت دعماً تلقائياً من السند القومي والوطني والمعنوي الذي يتحلى به المواطنون، كما ساهمت المؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، مساهمة بارزة في وقف التطبيع. لذلك فمن المهم للغاية في المرحلة المقبلة تحويل مقاومة التطبيع إلى عملية وطنية وقومية منظمة، بحيث تعتبر في مقدمة مهمات «التجمع العربي من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين». وهنا يلعب التدفق المستمر للمعلومات دوراً محورياً في محاصرة القوى المتعاملة مع «اسرائيل»، وبخاصة الصفقات الكبرى للحكومات ورجال الأعمال، مع تأكيد أن المقاومة الشعبية للتطبيع يمكن أن تخفف من الأثر السلبي لأي قرار رسمي بالتطبيع.

وفي الحدود التي تؤكد فيها هذه الدراسة على توافر إمكانات وبدائل، مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، ومتاحة أمام من يرغب من «العرب»، تطرح السؤال

---

(٧) انظر بهذا الخصوص: برهان زريق، «التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق،» الفكر العربي، السنة ١٧، العددان ٨٥ ـ ٨٦ (صيف ـ خريف ١٩٩٦)، ص ٦٤ ـ ٧٣؛ ماجد كيالي، «التطبيع بين الخاص والعام: مستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية،» شؤون الأوسط، العدد ٤٢ (تموز/يوليو ١٩٩٥)، ص ٣٧ ـ ٥٢؛ معن بشور، «السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي،» الدراسات الإعلامية، العدد ٨٤ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٤٩ ـ ٥٨؛ يوسف بزي، ««التطبيع» خرافة على خرافة: ترسيم الثقافة!،» الناقد، السنة ٦، العدد ٧٠ (نيسان/ابريل ١٩٩٤)؛ اسماعيل قطريب، التطبيع: الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة (دمشق: دار نشر الأنصار، ١٩٩٩)؛ غازي حسين، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة (دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، ١٩٩٨)، ومحمد الجزائري، احتلال العقل: التطبيع، الحصار، صراع الغد (لندن: دار الوراق، ١٩٩٩).

الآتي: أليس من اللافت للنظر أن مجرد وجود جامعة الدول العربية يؤرق قوة عظمى أو القوة الأعظم ـ وهي الولايات المتحدة، وقوة إقليمية كبرى ـ وهي «إسرائيل»؟ فالتخطيط الأمريكي ـ الصهيوني للمنطقة ـ وهو يضع في اعتباره القوى والعوامل الموضوعية التي تقف وراء التطورات الجارية فيها، فضلاً عن خبرات الماضي والنظرة الاستراتيجية لاحتمالات المستقبل ـ يريد تعاملاً فردياً للدول العربية مع «نظام الشرق الأوسط»، الذي يتعامل مع النظام العربي بهدف تمزيق أوصاله، وتصفية هويته وعقيدته، ومن ثم إلغاء وجوده، بوصفه إطاراً للتفاعلات العربية ـ العربية. وبهذا المعنى تبدو جامعة الدول العربية خارج التصور الأمريكي ـ الصهيوني للمنطقة. فوجودها يعني استمرار الرابطة القومية العربية، بل إن قيمتها الرمزية تبدو أهم بكثير. وحيث إنهم يتصورون أنهم كسبوا المعارك السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، ولم يعد أمامهم سوى «معركة الوعي والعقل»، فإن بقاء الجامعة، في سياق هذه المعركة، يبدو فكرة مزعجة، بقدر ما تذكر العرب بمراحل ماضية من تاريخهم المعاصر، استطاعوا فيها أن يتجمعوا وأن ينجزوا. وبالتالي ففي ظل متغيرات معينة يمكن استعادة التضامن العربي، الذي أثبت أنه أداة فعالة وضرورية لتعامل عربي ناجح مع التحديات الخارجية. ولذلك، وعلى رغم كل التحفظات الواجبة، فإن بقاء الجامعة ـ رمزاً ومؤسسة ـ قد يكون نافعاً ذات يوم؛ إذا عادت العقول إلى الرؤوس، وعاد البصر إلى العيون، وعادت البصيرة إلى القلوب.

خامساً: جدلية التحرير والتسوية: منهج التعامل مع اتفاقات أوسلو

إذا كان لا بد لأية استراتيجيا من أن تضع لنفسها هدفاً، وبما أن العمل من أجل تحقيق الهدف يجري في إطار واقع متحرك من التاريخ ذي مكونات وسمات محددة المعالم؛ فلا بد من تحديد نقطة البداية من هذا الواقع[٨].

وفي هذه اللحظة التاريخية من تطور الصراع العربي ـ الصهيوني، تواجه الاستراتيجيا مسارين: **أولهما** مسار الصراع بما يقتضيه من إعادة تنظيم النضال من أجل استئنافه من النقطة التي توقف فيها.. نقطة أوسلو، **والثاني** مسار التسوية الذي يفرض الانطلاق من واقع اتفاق أوسلو.

(٨) الدجاني، المصدر نفسه.

إن أي دراسة لتاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني، وبصفة خاصّة لتاريخ النضال الفلسطيني ولما آل إليه شعب فلسطين، تؤكد أن المستقبل الفلسطيني سيصب في هذين المسارين في وقت واحد، ولن يكون أحدهما بديلاً من الآخر. فلا أوسلو قادرة على تحقيق الأماني، أو على المعالجة الشاملة لكل الأوضاع والأوجاع التي يعيشها ويعانيها الشعب الفلسطيني، ولا استئناف النضال قادر على تحقيق نصر في أفق منظور من الزمان. وسيكون لكل من هذين المسارين «جماهيره». فالأرجح أن يتمحور مسار الصراع أو المسار النضالي حول الفلسطينيين الذين يعيشون خارج الأرض الفلسطينية، وأن يتمحور مسار التسوية أو «مسار أوسلو» حول فلسطينيي الحكم الذاتي، الذي قد يطور إلى دولة مستقلة، بمفهوم العضوية في الأمم المتحدة (فيجي، جزر القمر... الخ) وسيكون لكل من المسارين مقوماته الخاصة، والمستمدة من وضعه.

١ ـ مسار أوسلو

سيظل مسار أوسلو مرتبطاً بكل الالتزامات الواردة في اتفاق أوسلو، أو التي سيلتزم بها في اتفاق الوضع النهائي الذي قد يتم التوصل إليه لاحقاً. وقد اتخذ هذا المسار بالفعل شكل مؤسسة شبه دولة ترعى مصالح الدولة ومواطنيها وتمارس عقيدة المطابقة ما بين المصلحة العامة للدولة والمصلحة الخاصة للنخبة القائمة على إدارتها. كما أن هذا المسار سيظل مرتبطاً بالإطار الجيوبوليتيكي الذي تكون في رحمه، وهو إطار التحالف الصهيوني ـ الأنكلوسكسوني، المدعوم من عالم الغرب. وسيظل السقف المتاح لهذا المسار هو ما ينص عليه اتفاق أوسلو وتمدداته المستقبلية. وهناك عقبات كبرى في طريق التوصل إلى اتفاق حول الوضع النهائي، مثل المساحة والمجال المتاح للحركة والبناء ويشمل الأرض والمياه والتواصل الجغرافي، والقدس، والسيادة المنقوصة، التي ستظل منقوصة حتى ولو طور النظام إلى دولة، والاندماج الأمني مع «إسرائيل» والولايات المتحدة (وبخاصة وكالة المخابرات المركزية)، والتعرض المستمر لهيمنة «إسرائيل» السياسية، والمشاكل التي سوف تخلقها باستمرار بهدف «تقطيع» استمرارية الحياة، واستبعاد تطبيع العيش حتى لا تنشأ توقعات مستقرة تساعد على التنمية وتثبت الأقدام. وسيبقى الكيان الذي قد تسفر عنه مفاوضات الحل النهائي كياناً مقطع الأوصال «مخنوقاً»، محروماً من أي «فراغ داخلي» قد يفكر في ملئه. وستملى عليه سياساته التعليمية و«البحثية» ليظل سقفه العلمي والثقافي

دون ما تتوصل إليه «إسرائيل». وستفيض عليه اختراقات ثقافية بينها ما قد يمس صلب حضارته. وبينما تفرض عليه القيود في مجال الإعلام، فإن «مجاله» الثقافي سيبقى مفتوحاً للإعلام الإسرائيلي. ولا مفر لمثل هذا النظام من أن يكون نظاماً تابعاً. ولئن قيل ان هذا هو أيضاً شأن أنظمة أخرى كثيرة، فإن التبعية التي ستفرض عليه ستكون أشد إحكاماً وتغلغلاً من أشكال التبعية المعروفة.

ومن المفارقات في هذا السياق أن المخاطر الجسيمة لهذه التوجهات ستتجسد حال قيام «الدولة الفلسطينية»، لأنها ستكون ملتزمة بفرض قيود صارمة على مناهج التنشئة وأجهزتها كافة ـ سواء المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وحتى دور العبادة ـ لكي لا تمس «إسرائيل» و«الصهيونية» من قريب أو بعيد، وهو وضع أكثر سوءاً بكثير من وضع الاحتلال.. فهل ندرك مخاطر تنشئة أجيال وراء أجيال على أن إسرائيل بلد صديق مجاور، وأن الصهيونية ايديولوجية حركة تحرر وطني؟

وفضلاً عن ذلك، فإن مسار أوسلو يواجه احتمالات ذات خطر كبير؛ منها أن التزاماته الامنية في إطار التبعية الناجمة عن خلل موازين القوى تستخدمها «إسرائيل» لضرب عناصر «وطنية» تنتهج خطاً نضالياً. ومعنى ذلك أن «إسرائيل» ستبذل كامل قدرتها لتدفع «مؤسسة أوسلو» لكبت كل تحرك نضالي فلسطيني، وسوف تزعم أن هذا النضال يشكل خطراً مشتركاً، أملاً في أن توثق لنفسها مصلحة مشتركة مع طرف فلسطيني ضد طرف آخر. ومن الواضح ميدانياً، أن السلطة الفلسطينية تمارس سياسة حذرة، تحاول خلالها أن تبقي شعرة في هذا الاتجاه وشعرة في الاتجاه الآخر. ومن الواضح أيضاً أن جمهرة الشعب الفلسطيني تمارس ضغطها لاستبعاد أية مواجهة فلسطينية ـ فلسطينية، وأن التيارات النضالية مقتنعة بضرورة الالتزام بهذا المبدأ وإعطائه الأولوية القصوى. لكن الضغط على «الشعرتين» مستمر.. ولقد جاءت «مذكرة واي ريفر»، وما بعدها، مصداقاً لكل ذلك.

ومن المؤكد أن مسار أوسلو ـ أيا كانت مبرراته، واحتمالاته ـ وعاء صغير وغير قادر على تجميع الطاقات الفلسطينية واستيعاب امكاناتها. وبالتالي فإن من المحتم قيام خط فلسطيني نضالي متحرر تماماً من التزامات «خط أوسلو»، وقادر على التحرك في جميع الاتجاهات التي يختارها الشعب الفلسطيني، والعمل دون استحياء، على تحقيق الأهداف الوطنية لهذا الشعب.

٢ ـ مسار النضال

يعتبر المسار النضالي ضرورة للعمل الفلسطيني لأسباب شتى: **أولها** أن مسار اوسلو سيبقى دوماً رمزاً للهزيمة والتسليم بالأرض والحقوق وانتقاص الكرامة وإذلال الشعب بمجموعه وإذلال جميع أفراده. كما أنه سيظل محظوراً عليه أن يتحدث عن استرجاع ما اغتصب من أرض وحقوق وما استبيح من مقدسات، وسيبقى عاجزاً مهما تكن مراوغاته الإعلامية، عن تقديم أي أمل لفلسطينيي الشتات بالعودة إلى وطنهم أو تقديم أي عون لهم في مواقع حياتهم. **وثانيها** أن الهيمنة السياسية والأمنية التي فرضت بالفعل في اتفاق أوسلو تعني أن أي كيان سينشأ عن هذا الاتفاق سوف يكون معزولاً عن البيئة العربية التي سوف تنظر إليه بريبة خشية أن يكون ممراً أو جسراً لتأسيس هيمنة إسرائيلية مماثلة خارج إطاره. **وثالثها** أنه عندما يتساءل المرء عن ضرورة وجود قوى معارضة في أي مجتمع من أجل تحريك نشاطات المجتمع وتصحيح أخطائه، فإن هذا المسار قادر على أن يجسد تلك المعارضة بأهداف بينة وذات جاذبية لدى جماهير الشعب. **ورابعها** ـ أن مثل هذا المسار ـ من خلال تحرره من القيود والالتزامات المحكمة التي يتضمنها اتفاق أوسلو وامتداداته ـ يستطيع أن يؤكد الذات الفلسطينية، والالتحام الفلسطيني بالبيئة العربية، والدور الفلسطيني الباهر الذي أسقطته اتفاقية أوسلو. وبناء عليه فإن هذا المسار قادر على أن يعيد النضال الفلسطيني إلى المجال التحريري الذي سلكته جميع الأمم التي عانت الاستعمار.

٣ ـ هل من توزيع أدوار؟

إن أحد أشكال العلاقة المتصورة بين التيارين النضالي و«الأوسلوي» هو وضع توزيع أدوار، والمثال الحي على ما يمكن أن يكون عليه هذا الوضع هو حال ايرلندا. فلقد قبلت ايرلندا إنشاء دولة تقوم على جزء من أراضيها والتزمت بذلك بحدود دولية، كما التزمت ضمنا بعدم الإخلال بأمن ايرلندا الشمالية، لكنها في الوقت نفسه تسامحت وأغمضت العين عن تنظيم نضالي سياسي ـ «شين فين»، وعسكري ـ «الجيش الجمهوري الايرلندي» كانا يعملان على تحرير الجزيرة الايرلندية بأكملها من الحكم البريطاني وإعادة توحيدها.

غير أن تفاعلاً فكرياً لا بد من نشوئه بين المسارين، ولا بد من مزايدات تدفع كلاً منهما إلى تحقيق شيء ما يشكل تحسيناً على الوضع القائم. وثمة نقطة مهمة بالنسبة للنظرة التنظيمية المحتملة إلى المسار النضالي. فمن المفيد أن

يستخلص هذا النضال الدروس التنظيمية التي خبرتها الحركات التحريرية. ولعل من أهم ما يجب الانتباه إليه أن يكون هنالك تنظيم متماسك ذو جناحين: أحدهما سياسي يستطيع العمل في العلن إلى حد ما، ويستطيع أن يحصل على رعاية وتعاطف من قبل «أصدقاء» في العالم الإسلامي وفي العالم الثالث وفي الدول التي تخضع للمنهج الغربي، لأن عملاً نضالياً صرفاً غير مواكب بالإعلام وبالاتصال السياسي، وغير مزود بخطوط اتصالية مع العالم الخارجي، لا يلبث أن يواجه ضغوطاً ومواجهات ميدانية إعلامية تشله وتعجزه. والجناح الآخر عسكري، غير معلن، يستفيد من التجربة السابقة التي جمعت العملين السياسي والعسكري في قيادة واحدة، فضلاً عن التجربة المعاصرة التي تمثلها حركات المقاومة الإسلامية المسلحة في فلسطين وجنوب لبنان. إن لكل من العملين السياسي والعسكري اختصاصات تحتاج إلى ترتيبات محددة تتلاءم معها.

فمن ناحية العمل السياسي؛ هناك حاجة أولاً إلى التركيز على العمل الإعلامي. ولئن كان مفهوم العمل الإعلامي في السابق قد انصرف إلى العمل في مجالات الدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبقية دول حلف شمال الأطلسي، فإن تركيزاً خاصاً يجب أن يوجه إلى البلاد العربية نفسها بالإضافة إلى البلاد الإسلامية. فلقد جرى التعامل مع البلاد العربية في ما مضى على افتراض بداهة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني ومع القضية الفلسطينية. لكن المسار الذي وصلت إليه هذه الأمور، يؤكد أن ثمة حاجة حيوية لإعادة التوضيح بالقول والعمل بما يعيد اللحمة والثقة بين العمل الفلسطيني والبيئة العربية التي لا بد من أن يجري في إطارها. كذلك هناك حاجة ثانياً إلى الاقتصاد في النفقات وفي المظاهر، والتركيز على المواقع والأشياء ذات الفاعلية فقط. إن السياسة التي انتهجتها منظمة التحرير الفلسطينية في إقامة المكاتب والدوائر والمؤسسات العاملة في فراغ، إنما كانت نتيجة لتوافر الأموال التي وضعت بتصرفها في فترة الفوائض العربية، بالإضافة إلى «الأهداف» الأخرى المتمثلة في الاحتواء والفساد والإفساد.

أما من ناحية النضال العسكري، فإن أهم ما يجب الالتفات إليه هو الجانب التقني. فمن الواضح أن النضال الفلسطيني قد اعتمد حتى الآن اعتماداً كلياً على أسلحة وتقنيات مستوردة، صممت في الأصل لأوضاع وعمليات تخص البلاد التي صممتها، وتقع في إطار استراتيجياتها ومنظومات أسلحتها. وإذا كان من الواضح أن لدى «إسرائيل» كماً هائلاً من الأسلحة التي تتسلح بها

الجيوش النظامية، فإن التصور العسكري الذي استوردت من أجله هذه الأسلحة كان مبنياً على افتراض حروب نظامية مع الدول العربية. وستظل «إسرائيل» تفترض، في حال قيام دولة أو شبه دولة فلسطينية، إمكان حصول صدام نظامي مع تلك الدولة. لكن النضال التحريري في غير حاجة لمثل هذا الكم أو إلى أنواع السلاح المستخدمة في الحروب النظامية، بل لا بد من أن يكون قادراً على ابتداع ما يناسبه ويتلاءم وعملياته. وإن لدى الشعب الفلسطيني ولدى الأمة العربية علماً قادراً على الابتداع والإبداع، ولا بد من استخدام هذا العلم لتزويد النضال بسلاح أو أسلحة قادرة على أن تتخطى أنواع التسلح المتاحة للجيوش النظامية.

٤ ـ منهج تقليل الخسائر

إن التعامل مع «حقائق أوسلو» ـ بمعنى كل الاتفاقيات التي تبرمها القيادة الفلسطينية مع «اسرائيل»، والواقع الذي يترتب عليها فوق أرض فلسطين، وعلى الرغم من عدم الاعتراف بشرعيتها ـ ينبغي أن يهدف إلى تعظيم أية فائدة يمكن استخلاصها منها ودرء السلبيات الناجمة عنها إلى أقل حد ممكن، ومن ذلك:

أ ـ **تفعيل المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي**، بدلاً من وضعه «تحت الطلب» تستخدمه السلطة الفلسطينية بشكل آلي وعشوائي بذريعة «رفع المعاناة». وتكتمل الفائدة بتزامن ذلك مع النضال ضد الاحتلال وضد احتكار السلطة الفلسطينية لمقاليد القيادة.

ب ـ **تصويب العلاقة بين «السلطة الفلسطينية» والشعب الفلسطيني**، بحيث تلتقي كل القوى الفلسطينية على برنامج عمل يكفل استعادة «الوحدة الوطنية» وتحصينها مستقبلاً، على أساس أن أية خطة للعمل، وليس للمواجهة فقط، لا بد من أن تتأسس على نضال فلسطيني موحد وفاعل، يمكنه أن يفرض نفسه على الوضع العربي العام، وبالتالي يحرك عملية التغيير المطلوبة في توازن القوى مستقبلاً، حتى تبدأ التغييرات الكمية في إحداث التغيير النوعي المطلوب، من مرحلة إلى أخرى.

ج ـ **إعادة الدور الذي سلب من المنظمة باعتبارها تمثل المرجعية الوطنية التي لا غنى عنها حتى للسلطة**، وبما يعيد التوازن للعمل الفلسطيني ويكسبه

الصدقية التي تضررت بشكل جسيم على مستوى الشارعين العربي والفلسطيني.

د ـ أما درء السلبيات فيتمثل أولاً في السعي المسؤول لفصل أداء المنظمة وقيادتها عن السلطة وقيادتها. وثانياً في فصل السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية وتأكيد مبدأ المساءلة الدستورية.

سادساً: معركة الإعلام

لقد كان الإعلام الفلسطيني والإعلام العربي حول الصراع العربي ـ الصهيوني موجهين بصورة رئيسية نحو عالم الغرب. لكن التجربة أظهرت أن ثغرات المعرفة بالقضيتين موجودة أيضاً بين الفلسطينيين أنفسهم وبين العرب بالنسبة لحقائق الصراع العربي ـ الصهيوني. وليس أدل على ذلك من أن معظم الحروب التي خاضها الفلسطينيون، ومعظم الخسائر البشرية التي تكبدوها، وقعت في حروب فلسطينية ـ عربية جرت في الأردن ولبنان. ولو كان هنالك فهم عربي فلسطيني متطابق، ولو كان هنالك إجماع وطني وقومي، لما حدثت تلك الحروب. كذلك الدول العربية ـ على الرغم من اعتبارها الصراع مع «إسرائيل» قضيتها المركزية ـ فإنها دخلت في صراعات فرعية عربية ـ عربية، أضاعت فيها الكثير من الطاقة والمال والقوى البشرية. لقد تحارب عرب مع عرب، بينما كانت «إسرائيل» تتهيأ لضربة عام ١٩٦٧ القاصمة، وبذل العرب في حربهم مع إيران من المال والرجال أضعاف ما بذلوا في كل حروبهم مع «إسرائيل». وجاءت الطامة الكبرى مع حرب الخليج الثانية، التي أهدر العرب فيها كل ما تبقى من موارد ومعنويات وآمال، وذهبوا بنتيجتها إلى مدريد، فرادى منهوكي القوى.

لقد كان الكثير من الحقائق الخاصة بالصراع العربي ـ الصهيوني، مطموسة ومتجاهلة في مجال «معركة الإعلام». كما كانت «وظيفة الإعلام» نفسها بعيدة عن كل ما تفرضه حقائق الصراع من أهداف وتوجهات. وقد أضيف الآن إلى ذلك ما نشأ من التزامات بموجب معاهدات الصلح بشأن الإعلام. وينبغي أن يوضع ما تقدم في الاعتبار عند النظر في صياغة دور الإعلام في إطار الاستراتيجيا، بالإضافة إلى أن التحرك الإعلامي يختلف من مرحلة إلى مرحلة، بحسب مقتضيات تنفيذ الاستراتيجيا.. وهنا تمكن الإشارة إلى ميدانين أساسيين

من الميادين التي ستجري فيها «معركة الإعلام» المقبلة(٩).

١ ـ الإعلام العربي تجاه «إسرائيل»

إن التطور التاريخي الحاصل في العالم، وبالأخص منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، قد بدأ يعيد بعض المفاهيم الإنسانية إلى مواقعها الحقيقية، وفي مقدمة هذه مفاهيم الهوية والانتماء والثقافة والحضارة.

كذلك فإن نظرات مهمة إلى التاريخ العربي ـ وبالأخص تاريخ جنوب شبه الجزيرة العربية ـ قد أخذت تلقي أضواء على منابع الثقافة اليهودية ومدى ارتباطها بالوعاء الثقافي الأكبر والأوسع، وعاء الثقافة العربي الذي تبلور بالإسلام. وعلى سبيل المثال فإن المؤرخين عموماً ـ من عرب وغيرهم ـ يكادون لا يتحدثون عن أن دولة حمير اليمنية، كان ملوكها من اليهود، بينما سكانها خليط من اديان الجاهلية ومن المسيحيين. ولولا أن القرآن الكريم أشار إلى مهلكة المسيحيين في نجران على يد ملك حمير اليهودي، لما تحدث أحد عنها. غير أن آثار تلك المهلكة وصداها الرهيب، قد أصبح معروفاً بعد نشر الأوراق السريانية. كذلك قلما يعرف العربي العادي أن سيف بن ذي يزن كان أميراً من الأسرة المالكة الحميرية ـ اليهودية ـ التي قضى على حكمها الأحباش بمعونة بيزنطية. وقد كان هذا الإنسان الأسطوري بطل مقاومة ضد احتلال أجنبي لبلاده. ولا أحد قبل كمال صليبي وفرج الله ديب، حاول استكشاف الأصول اليهودية في شبه الجزيرة العربية. والآن نجد منقبين أمريكيين يتتبعون آثار اليهود في مدائن صالح، مهتدين ـ في ما يبدو ـ بما جاء في القرآن الكريم عن موسى والتجائه ابتداء إلى مدائن صالح. هنالك بالطبع خوف من استغلال التاريخ لأغراض سياسية صهيونية، وهو خوف مشروع، له ما يبرره، ومبني على التجربة القاسية. لكن الطرف الصهيوني، إذا أمسك بطرف حبل، فسوف يشده إلى جانبه، ولا يفيد في شيء ألا نمسك نحن بالطرف الآخر من الحبل ونشده إلينا.

إن شبه الجزيرة العربية هي الوعاء السامي لليهودية واليهود السفارديم، كما أن سهول آسيا الوسطى هي الوعاء المغولي للخزر يهود الاشكناز. والعرب

(٩) المصدر نفسه.

أقرب إلى فهم الثقافة اليهودية السامية من الخزر. ولا شك في أن اليهود أنفسهم قد بدأوا يتلمسون الأصول والفروق الحضارية.

إن أقدم جاليتين يهوديتين متواصلتين في العالم هما الجالية اليهودية العراقية التي خرجت من العراق خروجاً جماعياً عام ١٩٥٠، والجالية اليهودية في اليمن التي خرجت في الفترة نفسها تقريباً. ويشبههما في القدم يهود المغرب الذين تجمعوا ابتداء بالشراكة مع الفينيقيين (العرب) ومن ثم خروجاً من الأندلس. وثمة حاجة إلى مخاطبة هذه التجمعات اليهودية بمصطلح القاسم المشترك الأعظم، فإن لديها بداية استشعار بأصولها.

إن المشكلة الكبرى مع اليهود ليست في مجال الثقافة بمقدار ما هي في مجال التنظيم اليهودي، وهو تنظيم يسيطر عليه الاشكناز. ويعترف التاريخ اليهودي بأن وضع اليهود في ديار الإسلام كان دائماً مميزاً تماماً من وضعهم خارج ديار الإسلام، وعليه فإن الاشكناز، الذين يعرفون تجربة اليهود السمحة في ديار الإسلام وعاشوا في المقابل تجربتهم القاسية خارج ديار الاسلام، هم الذين استطاعوا بالتنظيم المسيطرين عليه أن يجروا السفارديين إلى موقع العداء مع العرب. ولكن ما دام الاشكناز الخزر قد اقتبسوا لأنفسهم ثقافة سامية وتقمصوها، فثمة مجال للتوجه خلال هذه الثقافة التي ما زال العرب، وسيبقون، حملتها وأصحابها.

متى وكيف؟ تلك أسئلة سوف تطرح نفسها نتيجة تطورات تاريخية لا بد منها. لكن المهم أن ينشأ لدى العرب توجه إعلامي نحو يهود «إسرائيل». إن لكل من المغرب والعراق واليمن إعلاماً تلفزيونياً فضائياً، فما الذي يمنع من استخدامه لإعادة شحن الذاكرة بحياة يهودية ربما أصبحت، أو ستصبح في نظر أصحابها، هي الفردوس المفقود؟

ولم لا يكون لعرب فلسطين الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨ جريدة ذات مستوى باللغة العبرية، ولم لا تكون هناك برامج في محطات فضائية أهلية، موجهة لليهود؟

هل من الضروري أن يجري الحديث كله في اتجاه واحد، نحو الغرب، وبالمصطلح الاشكنازي مصطلح الصلف العنصري والتجبر وعبادة القوة؟

٢ ـ الإعلام تجاه العالم الإسلامي

في جميع الظروف والتقلبات التي مر بها الصراع العربي ـ الصهيوني، وقفت الدول الإسلامية إلى جانب العرب، في الأمم المتحدة، وفي مختلف مجالات العمل الدبلوماسي والسياسي. وما كان ذلك سوى تعبير عما تكنه شعوبها. لكن الإعلام العربي كان معتمداً على العفوية الإسلامية، ولم يعمل على دعم هذه العفوية لا بالمعلومات الموثقة ولا بالمواكبة المستمرة. وبطبيعة الحال، فإنه عندما تبدى أن الدول العربية نفسها أخذت «تجنح» للمسايرة، فإن التشدد الذي كان العالم الإسلامي يبديه تحول حيرة وخيبة أمل.

وبما أن هذا الصراع لن يبلغ نهايته في كامب ديفيد ومدريد ووادي عربة وأوسلو وما ينبثق عنها، وبما أنه سيأخذ أشكالاً جديدة بحسب تقلبات الظروف، فإن على الوطن العربي أن يحافظ على جذوة الاهتمام الإسلامي. ولحسن الحظ فإن بداية قد حصلت من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، التي تتمحور حول أمور روحية وثقافية تتعلق بالإيمان والدعوة.

وهنالك إلى جانب ذلك تيار المقاومة الإسلامية المسلحة، كما يعبر عنه «حزب الله» في لبنان، و«حماس» و«الجهاد الإسلامي» في فلسطين، الذي يشكل نموذجاً ومؤشراً يتفقان مع التجربتين التاريخيتين والواقعيتين المعاصرتين.

ولا مفر من حدوث تفاعل إسلامي ـ عربي ـ فلسطيني مع هذه الحقائق. وإن التنوّر الإسلامي المعاصر في حاجة إلى هدف يملأ الفراغ الذي يواجه كل تطلع روحي. لقد اجتمع العالم الإسلامي على هدف واحد منذ ابتداء الهجمة الأوروبية في القرون الوسطى، وهو تحرير القدس وأرض فلسطين. ونجم عن ذلك إعادة الثقة والوحدة إلى هذا العالم بعدما مزقته حروب أهلية وخارجية. ولنتذكر أن أكبر خطر تعرض له العالم الإسلامي في كل تاريخه ـ منذ نشأته وحتى اللحظة ـ كان الخطر المتمثل بالهجمتين الصليبية والمغولية على أراضيه. ولقد تحطمت هاتان الهجمتان في موقعين من أراضي فلسطين ـ أحدهما حطين، والثاني عين جالوت ـ غير بعيدين عن بيت المقدس، التي كانت هدف الحملات الصليبية والمغولية.

وكما ساهمت الشعوب الإسلامية في تحرير القدس من الصليبيين ـ وبخاصة منها العرب والأتراك والأكراد، المتجهين إليها عبر رقعة شاسعة من الأرض ـ كذلك فإن الصحوة الإسلامية، التي هي صحوة روحية في جوهرها، لا بد من أن تتلمس أسباب «الالتزام» الذي دفع المسلمين لتحرير القدس وفلسطين، وأن تتمثلها من جديد.

الفصل الخامس

الخـطـط

إن أية تصورات لخطط أو مراحل ينبغي أن تفرق بين المرحلة الحالية، الممتدة إلى الأجل المتوسط حيث سيسود منطق التسوية الجارية من ناحية، ومرحلة أخرى يمكن التقدم خلالها ناحية تحقيق هدف الاستراتيجيا المتمثل في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» في الناحية الأخرى. وفي الناحيتين، ينبغي أن يكون التوجه ناحية أربع دوائر أساسية: **أولاها** الدائرة العربية، **وثانيتها** الدائرة الفلسطينية، **وثالثتها** الدائرة الإسرائيلية، **ورابعتها** الدائرة الدولية.

أولاً: الدائرة العربية

يمكن تحديد سياسات معينة للدول العربية وأخرى لمؤسسات المجتمع المدني العربية.

١ ـ الحكومات العربية

أ ـ توسيع مجالات الحريات العامة والمشاركة السياسية وتمكين قوى المجتمع المدني من المساهمة في المعركة الوطنية والقومية ضد الخطر الصهيوني، بل واعتبار الديمقراطية ذخيرة استراتيجية لا غنى عنها في مضمار المعركة الوطنية، كما أنها مطلب جاد وجوهري بالنسبة لإمكانات حل «المشكلة الإسرائيلية». وفي الواقع لا يسهل إقناع «يهود فلسطين» بالأمان داخل «دولة ديمقراطية في فلسطين»، إذا لم يكن المواطن العربي نفسه آمناً داخل دولته.

ب ـ الالتزام بالحد الأدنى العربي في ما يتصل باستمرار الصراع، كما تحدده قرارات القمم العربية (قبل مدريد)، بل والتشبث بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن ذات الصلة كافة. وإطلاق حملة دبلوماسية وإعلامية عالمية ضد سياسات التهويد والاستيطان.

ج ـ تفعيل سياسة المقاطعة الاقتصادية من الدرجات كافة، باعتبارها ورقة

ضغط استراتيجية لا غنى عنها لعزل الكيان الصهيوني، ومنعه من أداء وظائفه الإقليمية ضد الوطن العربي، بل واتباع سياسة فرض العقوبات الاقتصادية على «إسرائيل» بالنسبة للدول التي وقعت اتفاقيات معها.

د ـ في حال التوصل إلى «اتفاقيات للتسوية الشاملة»، وفقاً للمفهوم الذي تتبناه التسويات الجارية، وهو أمر متوقع في الأجل المتوسط، يتطلب الأمر إعادة النظر في المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمت في ظل استمرار الاحتلال لبعض الأراضي العربية وتحت التهديد باستخدام القوة أو باستخدامها فعلاً مرات عدة، فضلاً عن مخاطر استمرار الاحتلال بحد نفسها. بالإضافة إلى أن بعض القيود قد فرضت على أطراف عربية بعينها ـ كما حدث مع مصر والأردن ـ بداعي استمرار حال الحرب مع أطراف عربية أخرى. مع العلم أن القانون الدولي يقر بإلغاء المعاهدات غير المتكافئة التي تعقد في مثل هذه الحالات. . وذلك كله لاستبعاد الاحتمالات التي تعبر عنها خبرة «معاهدة فرساي».

هـ ـ مراجعة فكرة «التضامن» مع الشعب الفلسطيني، لأنها تعني أن الصراع أساساً فلسطيني ـ إسرائيلي، وأن موقع العرب فيه ليس أكثر من مساندة الأشقاء الفلسطينيين، فلا تعود «إسرائيل» عدواً قومياً. ولا شك في أن هناك سوء فهم مقصوداً في ما يتصل بعلاقة الشعب الفلسطيني بأمته منذ تفجر الصراع العربي ـ الصهيوني. ويبدو أن من الأخطاء الأساسية التي تشوب التصور السائد في الأقطار العربية تركيز هذه المسألة في مجرد علاقة تضامن بسيطة، مثل تضامن الشعب المصري أو العراقي أو المغربي مع الشعب الفلسطيني. ولندرس ـ على سبيل المثال ـ حال مصر؛ حيث يتضح أن هذه المسألة ينبغي وضعها في إطارها الصحيح باعتبارها دفاع الشعب المصري عن نفسه وعن أمنه الوطني ومصالحه العليا واتصاله بأمته العربية. فليس هناك شعب يمكن أن يضحي بمصالحه من أجل شعب آخر إلا إلى حد معين. . هو «حد التضامن». ولكن عندما تصل التضحيات إلى «حد الدم»، فلا بد من أن الأمر ينطوي على ما يبرر تجاوز حد التضامن. وليس أدلّ على ذلك من أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لا يمكن إدراجه في إطار «معركة تحرير فلسطين»، إنما يعتبر في صميم «معركة تحرير مصر» نفسها. ومن باب أولى يندرج في هذا الإطار العدوان الصهيوني عام ١٩٦٧، الذي جاء لقطع الطريق على «انطلاق مسيرة التنمية» في مصر وسوريا. كذلك فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ إنما كانت من أجل تحرير التراب الوطني.

و ـ دعم صمود الشعب الفلسطيني، ويرتبط ذلك بصفة خاصة بضرورة وضع خطة محددة المسؤوليات والمراحل لفك الارتباط تدريجاً بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي. مع مراعاة الحساسيات الناشئة في هذا المجال لأنها ترتبط بمصالح حقيقية لمواطنين عاديين أحياناً. والأمر لم يعد يتوقف على دخول فلسطينيين للعمل داخل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨، وإنما هناك تدفق من الاردنيين للعمل داخل الأراضي نفسها محل الفلسطينيين.

ز ـ كف يد العسف والحرمان والتضييق عن الشعب الفلسطيني اللاجىء أو المقيم أو العابر.

٢ ـ المجتمع المدني

إن المطلوب عربياً من الأنظمة إزاء الصراع العربي ـ الصهيوني، مطلوب أيضاً، مع بعض التعديل، من الحركات السياسية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني:

أ ـ إعادة النظر في موقع الصراع العربي ـ الصهيوني في سلم أولوياتها، والانتقال من مجرد التعبير عن الالتزام المبدئي إلى تقديم الدعم المادي والمعنوي.

ب ـ وضع برنامج عمل عربي قوامه خوض المعركة السياسية والإعلامية والشعبية ضد عمليات التطبيع الجارية مع العدو الصهيوني.

ج ـ تشديد وتكثيف حركة النضال الوطني الداخلي للضغط على القرار الرسمي العربي ودفعه إلى التخلي عن سياسات التفريط، وإلزامه باحترام الثوابت القومية، والتزام الحد الأدنى العربي من ناحية، وتعميق التحول الديمقراطي بمختلف أبعاده من ناحية أخرى.

د ـ الدعوة لتشكيل «التجمع العربي من أجل دولة ديمقراطية في فلسطين». ويقترح أن يكون تنظيماً عربياً شعبياً يقوم على أساس إنشاء فروع للتجمع في كل قطر عربي، يضم كل منها التنظيمات الجماهيرية المرتبطة بالقضية الفلسطينية كافة داخل كل قطر عربي، للعمل من أجل الهدف البعيد المدى للاستراتيجيا وهو «قيام دولة ديمقراطية في فلسطين». وهنا يجب أن يكون من الواضح أن قوى ومؤسسات المجتمع المدني على امتداد الوطن العربي ـ القطرية والقومية ـ ينبغي عليها أن تتحمل أعباء تلك الدعوة والعمل على تجسيدها. ويمكن لمثل هذا التجمع أن يتبنى «ميثاقاً قومياً» يضع الأسس والقواعد اللازمة

لتنظيم حركته، فضلاً عن ضبط وترميم العلاقات والروابط بين الشعب الفلسطيني والدول العربية.

وفي كل الحالات، يرتبط ما تقدم - في الأجل المتوسط - بتأكيد البعد القومي للصراع العربي - الصهيوني، كما يرتبط - في الأجل الطويل - بمدى التقدم ناحية تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي بعناصره الستة.

ثانياً: الدائرة الفلسطينية

تبنّت الحركة الوطنية الفلسطينية شعار «تحرير فلسطين» منذ انطلاقتها في منتصف الستينيات. وكان في الشعار تطابق بين استعادة الأرض وعودة الشعب وتحقيق الهوية. وقد طرح هذا الخطاب، على الحركة الفلسطينية الوليدة، إشكاليات وتعقيدات عدة، لعل من أبرزها أن خطاب التحرير هذا سكت، لاسباب ذاتية وإقليمية، عن حقيقة وجود أجزاء من أراضي فلسطين (الضفة والقطاع)، وأجزاء من الشعب الفلسطيني، خارج نطاق الاغتصاب الصهيوني، ما شكّل في حينه عملية تواطؤ، غير مباشرة، مع النظام الرسمي العربي السائد مقابل اعتراف هذا النظام بشرعية العمل الفلسطيني.

وقد أثبتت التجربة التاريخية صعوبة، وحتى استحالة، قيام حركة وطنية فلسطينية لا تحظى على رضى النظام العربي، حتى ان الحركة الفلسطينية المعاصرة، تدين بوجودها، من أوجه متعددة، إلى هذا النظام، وهي في أحوال عدة استمرت بفضل تناقضاته وليس رغماً عنه، كما قد يعتقد البعض. لكن المشكلة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية كانت، ولا تزال، تتمثل بالتناقض الكبير بين شعار «تحرير فلسطين» الذي طرحته والوسائل التي تبنّتها لتحقيقه من جهة، وبين إمكاناتها الذاتية وشروط العمل المسموح بها عربياً من الجهة الثانية، وبخاصة أن عملية الصراع ضد «إسرائيل» هو على مستوى عال من الشمولية، وهي أكبر بكثير من إمكانات الفلسطينيين وحركاتهم الوطنية، على الأقل في المدى المنظور.

وفي الواقع، وكما تبين في ما بعد، فإن النخبة الفلسطينية التي تصدرت واجهة العمل الفلسطيني، كانت تستهدف في ممارساتها السياسية تحريك القضية الفلسطينية، واحياء وجود الشعب الفلسطيني وهويته الوطنية، بغض النظر عن الشعارات الكبيرة التي أعلنتها. وفي ذلك الحين لم يكن بوسع الحركة الفلسطينية

الإفصاح عن أية مطامح كيانية إقليمية، فقد تم الاكتفاء بالحديث عن الكيانية السياسية، من دون أن يرتبط ذلك بأي بعد سيادي على الأراضي الفلسطينية.

وعموماً، بدأت ملامح تحول الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير إلى حركة استقلال وطني بعد احتلال باقي الأراضي الفلسطينية، في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إذ انتعشت فكرة الكيانية الفلسطينية، وبخاصة أن الخطابات السائدة حمّلت الأنظمة العربية الرسمية مسؤولية ضياع هذه الأراضي، وبدأت الخطابات الرسمية تتحدث عن «الاعتراف بواقع وجود إسرائيل»، وبالتحول من التحرير إلى إزالة آثار عدوان ١٩٦٧. وقد تكرس هذا التحول نهائياً بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج السياسي المرحلي في الدورة (١٢) للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٤، والذي أكدته الدورات التالية لهذا المجلس، إذ اعتبرت أن الأهداف المتمثلة بدحر الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، هي الأهداف الواقعية الممكنة في تلك الظروف والمعطيات. وبذلك دشنت المنظمة تحولها نهائياً من حركة تحرير إلى حركة استقلال للجزء المحتل من فلسطين في حرب ١٩٦٧. وقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال هذا البرنامج أن تضيف إلى شرعيتها النضالية، المنبثقة من عدالة القضية، شرعية قانونية ودولية.

في ما بعد جاء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية (أواخر ١٩٨٧) ليضع الأساس الموضوعي لتقديم هدف الاستقلال على هدف العودة، وذلك بسبب الخريطة السياسية والجغرافية والبشرية للانتفاضة، وبسبب المحددات الموضوعية والسياسية لهذه المسألة. وحقيقة الأمر، فإن تحول مركز الثقل في الحركة الوطنية الفلسطينية من الخارج إلى الداخل، بفعل الانتفاضة، ومن ثم بفعل عملية التسوية، قدم قوة الدفع المطلوبة للبرنامج المرحلي الفلسطيني، المتضمن إقامة الدولة الفلسطينية، في ما بدا وكأنه تحول بين الأهداف والأولويات الفلسطينية، كانعكاس للتمييز القائم بين التجمعات الفلسطينية، داخل الأرض المحتلة وخارجها. ومن دون التقليل من أهمية امكان قيام دولة فلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، فإن من أكبر المخاطر التي تتهدد الساحة الفلسطينية، وضع هدف إقامة الدولة في تعارض مع حق العودة، أو تحقيق الهدف الأول مقابل التضحية بالهدف الثاني، وبخاصة في ضوء الإمكانات الراهنة والمنظورة. ويمكن القول ان حال الفلسطينيين مع وجود دولة، في ظل

شروط محددة، قد يكون أفضل من عدمها، بالنسبة إليهم، وفي مواجهتهم لدولة «إسرائيل»، ولتحقيق باقي أهدافهم التي من ضمنها حق العودة، أو بالنسبة لتعزيز مكانتهم في العالم.

وعلى هذا الأساس، وفي ضوء موازين القوى والمعطيات الراهنة، وبسبب تعقيدات الصراع العربي ـ الصهيوني، ومدخلاته الإقليمية والدولية، فإن الفكر السياسي الفلسطيني والعربي معني بالتمييز، من الناحية النظرية، بين مستويين من مستويات العملية الوطنية الفلسطينية: **الأول** مستوى التحرير، وهو يتعلق بالصراع من أجل تقويض المؤسسات الصهيونية في فلسطين، ومواجهة الدور السياسي ـ الوظيفي لدولة «إسرائيل» في المنطقة، **والثاني** مستوى الاستقلال، وهو يتعلق بالصراع ضد مظاهر الاحتلال والاستيطان والتهويد، ومن أجل تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية وحق العودة. وطبيعي أن الصراع في مستواه **الأول**، والذي يرتبط بصميم البعد العربي، هو في طور الانكفاء لأسباب موضوعية وذاتية حالياً، وأن الصراع في مستواه **الثاني**، الإسرائيلي ـ الفلسطيني، هو الذي يبرز في هذه المرحلة، عبر المقاومة اليومية للفلسطينيين ضد الاحتلال، في القضايا الصغيرة والكبيرة، وذلك بسبب توافر البيئة العربية والدولية الداعمة، والتي تقر بشرعية هذه المقاومة وتدعمها، ولا سيما أن هذا المستوى لا يتعارض مع واقع «وجود إسرائيل»، وإن كان يساهم، بدرجات معينة، في تحجيم دورها وتحديد حدودها الجغرافية والسياسية.

أما من الناحية العملية، فثمة ارتباط وثيق بين هذين المستويين من مستويات الصراع؛ فعلى رغم كل إنجازات «إسرائيل» باتجاه تثبيت شرعية وجودها، واستقرار كيانها، وتطبيع علاقاتها، فإنها في المقابل تواجه اخفاقات وتناقضات، ولا سيما في ما يتعلق ببروز تناقضاتها الداخلية وضعف قدرتها على «تغييب الفلسطينيين»، وأيضاً في ما يتعلق بتراجع أدائها لدورها السياسي ـ الوظيفي في المنطقة، في ضوء عملية التسوية والمتغيرات الدولية والإقليمية.

من هذا المنطلق، وطالما يتعذر تفعيل مستوى التحرير، وهو المستوى المتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني، وتقويض مؤسسات الكيان الصهيوني، لأسباب ذاتية وموضوعية، يصبح من المهم التركيز على المستوى الثاني المتعلق بدحر الاحتلال من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبذل الجهود من أجل تطبيق قرارات المجتمع الدولي بشأن حقوق الشعب الفلسطيني ولا سيما حق

تقرير المصير، من خلال إقامة دولته المستقلة، وحق العودة، لأن ذلك يساهم في تحديد حدود المشروع الصهيوني، وتعزيز اخفاقاته في منطلقات أساسية له، كما أنه يعتبر جزءاً من السياق المتعلق بعملية «التحرير»، في مضامينها الديمقراطية التي تفترض خلق المسارات التي تمهد لإقامة «دولة ديمقراطية في فلسطين»، تتجاوب مع التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحاصلة لدى الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبالارتباط مع التطورات الحاصلة في المنطقة العربية[١].

وفي سياق ما تقدم، يمكن طرح التصورات الآتية للتحرك في الدائرة الفلسطينية[٢].

١ ـ إحياء منظمة التحرير الفلسطينية

إن أعلى أفضلية تحتاج إليها القضية الفلسطينية في هذه اللحظة، هي إعادة اللحمة بين تجمعات الشعب الفلسطيني، وإعادة اللحمة بين الشعب الفلسطيني واخوانهم العرب بما يمهد لإعادة الثقة، ورص الصفوف، وإيقاظ الأمل، وتحريك العمل.

ولا بد من المسارعة إلى القول بأن الخطوة الأولى لذلك يجب أن تنطلق من إحداث تغيير أساسي في هيكلية منظمة التحرير الفلسطينية. وهو ما يمكن أن يقوم على أساسين: **أولهما** إشراك العناصر الوطنية الفلسطينية في هيكليتها التنفيذية والتشريعية، **وثانيهما** إشراك جميع العناصر القومية العربية المستعدة للمساهمة في النضال من أجل بناء «دولة ديمقراطية في فلسطين».

وبما أن الهيكلية الجديدة إنما هي هيكلية سياسية، فإن من الضروري أن تصاحبها «شفافية» تستبعد الشكوك والوساوس العربية. وكما أن من الضروري إبعاد هذه الهيكلية عن السلطة الفلسطينية وقضاياها، يجب أيضاً إبعادها عن أي

---

(١) انظر بهذا الخصوص: ماجد كيالي، «الحركة الوطنية الفلسطينية وتحولات من التحرير إلى الاستقلال،» الحياة، ١٩/١٠/١٩٩٩.

(٢) اعتمد هذا الجزء من الدراسة على (الفقرات أ ـ د) من: برهان الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية،» ورقة قدمت إلى: ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ ـ ١٣ آذار/مارس ١٩٩٩ (غير منشورة). انظر أيضاً ورقة العمل التي أعدها: عبد الإله بلقزيز، «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية،» المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/أغسطس ١٩٩٩)، ص ٧٨ ـ ٩٨.

تدخل في أي أمر داخلي لأية دولة عربية، أو في تنافسات الدول العربية في ما بينها. ولقد أظهرت التجربة الفلسطينية بوضوح دامغ أن أي انحياز في مجال النضال الفلسطيني إلى جهة عربية دون أخرى، يعود بالوبال على العمل والقضية والشعب.

إن تشكيل «منظمة التحرير الفلسطينية» من عناصر فلسطينية وأخرى عربية يسهل أمر معالجة قضايا الفلسطينيين في البلاد العربية. وإذا كان الفلسطينيون يلقون معاملة مجحفة في بلاد عربية، فإن معالجة هذا الإجحاف يجب أن تتم بالحوار الهادىء الذي تشارك فيه رموز وطنية قطرية، لئلا يصبح الإجحاف سبباً لاحتكاك يعود بالضير والضرر على الجميع. كذلك فإن مشاركة عناصر غير فلسطينية في القرار السياسي المتعلق بالقضية الفلسطينية، يساعد في إزالة الجفاء الذي يحصل حول الشعب الفلسطيني في بلاد عربية.

وفي ضوء ما تقدم، هناك مسائل عديدة تحتاج إلى توضيح بشأن التنظيم الفلسطيني للمرحلة المقبلة.

المسألة الأولى أن منظمة التحرير الفلسطينية ضرورة أساسية للشعب الفلسطيني. فهي المنظمة التي تجمع الشعب بأسره، وتمثله. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية هي ذات ميثاق، وأي تشويه لهذا الميثاق يسقط كل صلاتها بالشعب الفلسطيني في كل مجتمعاته. وان الشعب الفلسطيني الذي وضع الميثاق الوطني، إنما أقر المنظمة حارساً أميناً لهذا الميثاق مكلفاً بتطبيق مبادئه وتحقيق أهدافه.

المسألة الثانية أن الميثاق الوطني الفلسطيني ليس مجرد وثيقة، بل هو تجسيد لتاريخ النضال الفلسطيني كله، وهو مكتوب بدماء ملايين الضحايا الذين سقطوا في حروب تاريخية ممتدة، تستعيد خبرة الحروب الصليبية التي أجلى فيها الغزاة الصليبيون سكان فلسطين العرب ـ أهلها وأصحابها ـ عن كل الأراضي الفلسطينية، فما وهنت عزائمهم، وتابعوا النضال من القاهرة ودمشق، وساهموا في تعبئة العالم الاسلامي كله، حتى تسنى لهم النصر النهائي، ولم يسلموا للاحتلال والاغتصاب الصليبيين بأي قدر من الشرعية.

لقد قامت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بهدف تحرير فلسطين الذي استمدت منه اسمها، وعلى عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني والقتال ضده من أجل إنجاز هدف التحرير. وبتخلي منظمة التحرير عن هذه

المعايير تتخلى طوعاً عن شرعية التمثيل الفلسطيني لتعيش على شرعية الاعتراف الإسرائيلي بها. ولقد تجاوزت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاق اوسلو كل ما خولته من صلاحيات، حين دخلت في اتفاق ينتهك الميثاق الوطني، وأخذت على عاتقها أن تغطي لاحقاً هذا الانتهاك بموافقة صورية مفتعلة وفاقدة الشرعية.

ومهما تكن الاعتبارات أو الضرورات التي دفعت إلى هذا الانتهاك، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن أن يقره أو يعترف به. وكل باطل يجري تحت الضرورة يظل باطلاً، ويعود الحق حقاً بإزالة الضرورة. ويبقى الواجب قائماً لإعادة الحق إلى نصابه. لكن هذا البطلان لا يبطل منظمة التحرير الفلسطينية نفسها ولا يمس ضرورة استمرارها.

المسألة الثالثة تتعلق بضرورة الفصل والتمييز ما بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين السلطة الفلسطينية وأي شكل قد تتخذه هذه السلطة في المستقبل، لكي لا تتحول المنظمة إلى مجرد جهاز آخر من الأجهزة الكثيرة التابعة للسلطة، والمنفذة لما تملكه من «سلطة»، ولذلك لا بد للمنظمة من أن تكون بعيدة عن «المجال المغناطيسي» للسلطة، ومع مراعاة أن السلطة الفلسطينية قد تجد نفسها مضطرة لأن تتخذ قرارات تحت ظروف الضرورة. لكن منظمة التحرير الفلسطينية، يجب أن تكون في منأى عن الاعتبارات العابرة، والسياسات المتغيرة، لتظل الحارس الأمين للحق الفلسطيني الذي لا يبطله ولا يمسه أي تصرف مخالف له، من أية جهة جاء. ومن ثم ينبغي تأكيد أن السلطة الفلسطينية، أياً كان الشكل المعد لها، إن هي إلا جزء صغير جداً في المشهد الفلسطيني والمشهد العربي، وستدور صراعاتها الداخلية أكثر وأكثر حول المصالح الخاصة والمغانم، في إطار من الالتزامات والقيود المفروضة عليها.

المسألة الرابعة أن منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن تعاد هيكليتها لتصبح ممثلاً حقيقياً للشعب الفلسطيني، ولتكون أفضل تجمعاً ضد الزلل والخطل. هذا الاصلاح الذي يجب أن يجري من داخل المنظمة، يستند إلى حوار وطني حقيقي، سياسي وفكري، بين كل القوى والتيارات والفصائل والشخصيات المستقلة التي تنتمي إلى الحركة الوطنية الفلسطينية، حول مستقبل هذه الحركة في ضوء مكتسباتها وإخفاقاتها السابقة، وحول أكفل السبل إلى صون إنجازات الثورة من التبديد، وتطوير العمل الوطني وتكييف أساليبه مع التطورات

والحقائق الوطنية والعربية والعالمية الجديدة، من منطق المقاومة لا منطق المساومة. ومن المفهوم أن إعادة بناء قواعد المنظمة ومؤسساتها ودوائرها ينبغي أن تتم على أسس ديمقراطية، ليكون تمثيل الشعب الفلسطيني، بمختلف شرائحه ومواقعه واتجاهاته، تمثيلاً صحيحاً. وإذا كان لا أحد يجادل بشأن ضرورة هذا التوجه من الناحية النظرية، لكن ينبغي أن توضع في الاعتبار صعوبة تحقيق ذلك في الظروف الراهنة فلسطينياً وعربياً ودولياً. فمن الذي سيسمح أو يرضى باستفتاء الشعب الفلسطيني لاختيار ممثليه ومسؤوليه بحرية؟ وفضلاً عن ذلك فإن إحياء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني لكل الشعب، واستعادتها من عملية التسوية، يتطلب آلية لفك الارتباط بينها وبين سلطة الحكم الذاتي، وإقامة حد فاصل بينهما. لأن المطلوب هو استعادة فكرة وطنية جامعة لا استعادة هيكل سياسي مريض، فضلاً عن أن استعادة المنظمة بأوضاعها المرضية المتهالكة ليست في شيء من المطالب الوطنية والقومية.

وقد يكون من المناسب في هذا الصدد أن يدعى إلى تأليف لجنة من ذوي الرأي، ومن ذوي التجربة الميدانية، لتنظيم عمل المنظمة في المرحلة الجديدة، بعدما انطفأت المهمات الميدانية التي كانت المنظمات الفلسطينية (الميليشيات) تؤديها، ثم يعرض الرأي الذي تتفق عليه هذه اللجنة على قمة عربية تؤكد مجدداً الالتزام العربي الجماعي بالقضية الفلسطينية في المرحلة التالية، باعتبار أن تأسيس المنظمة تم بقرار من قمة عربية، فضلاً عن مقتضيات مبدأ «قومية المعركة».

فإذا كان مشروع إعادة البناء يتوقف على موقف قيادة سلطة الحكم الذاتي، وعلى موقف قوى المعارضة الفلسطينية، ولا سيما الإسلامية منها، التي ترى في اتفاق أوسلو على الأقل عقبة أساسية للانخراط في المشروع، فإن نجاحه بالتأكيد يتوقف على إمكانية إحراز دعم عربي لصالحه، بصرف النظر عن موقف سلطة الحكم الذاتي، بل إن الجهة الوحيدة التي تملك بالفعل معظم أوراق نجاح المشروع أو فشله هي جهة القرار العربي. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني غير منفصلة عن أزمة المشروع القومي العربي. ومعنى ذلك أن فرصة نجاح مشروع إحياء منظمة التحرير الفلسطينية، وفك الارتباط بينها وبين سلطة الحكم الذاتي، تتطلب معرفة أين تؤشر بوصلة النظام العربي اليوم.. وغداً: إلى فلسطين.. أم إلى إسرائيل؟!

المسألة الخامسة ان الوطنية الفلسطينية لا تقوى على شيء بمفردها ولا

تستطيع أن تنجز مكسباً في غيبة من الرافد القومي العربي. وهنا تنبغي الإشارة إلى أن تأكيد «ثابت العروبة» لم يعد يستقيم مع إغفال وتجاهل «ثابت الإسلام» إلى جوار ثابت العروبة في قضية فلسطين. فكيف يمكن عزل فلسطين العربية عن الإسلام وفيها المسجد الأقصى مسرى رسول الله وقبلة المسلمين الأولى، مما يجعلها مرتبطة بالعقيدة والعبادة الإسلامية والتاريخ الإسلامي، الذي شهد فتح فلسطين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب، وتحريرها من الصليبيين على يد القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي؟

إن إغفال البعد الإسلامي للصراع مع العدو، إلى جانب منافاته لطبيعة الصراع باعتباره صراعاً حضارياً شاملاً ينطوي على البعد العقائدي، فإنه يتجاهل الكثير من الحقائق والتطورات الراهنة التي أحاطت بالصراع، ويستبعد كتلة بشرية إسلامية هائلة ـ تبلغ مليار مسلم (غير العرب) ـ على الأقل من التعاطف والتأييد لفلسطين والقدس على قاعدة الإسلام.

ومعنى ذلك أن عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تهدف إلى كفالة تمثيل كامل لقوى الحركة الإسلامية، ومشاركة حقيقية في هذا الحوار الوطني، وفي الجهد المبذول لاستعادة صيغة منظمة التحرير الفلسطينية، وإسقاط سائر التحفظات السياسية التقليدية على تمثيلها في مؤسسات المنظمة. ولقد بات هذا الشرط ملحاً في ضوء المعطيات الوطنية الجديدة التي تقيم أوفر الأدلة على أن الحركة الإسلامية باتت حقيقة: سياسية واجتماعية، وثقافية، في المجتمع الفلسطيني، عصية على التجاهل، بل هي أصبحت الفاعل السياسي الوطني الرئيسي في مواجهة الاحتلال ومفاعيل «اتفاق أوسلو».

المسألة السادسة ان أي برنامج عملي وطني وقومي تلتزم به المنظمة مستقبلاً ينبغي أن يستفيد من دروس إخفاقات التجربة الماضية، وبخاصة على صعيدين: على صعيد العلاقة بين الاستراتيجيا والتكتيك، الأهداف العليا، والأهداف المرحلية، وعلى صعيد العلاقة بين القضية الفلسطينية وسائر قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني.

على الصعيد **الأول**، ثمة حاجة إلى صوغ برنامج وطني سياسي يقيم موازنة دقيقة بين ما ينتمي إلى الحقوق التاريخية الشرعية لشعب فلسطين، والتي لا تمكن المساومة عليها تحت أي ظرف من الظروف، وبين ما يقع في دائرة الممكنات السياسية مما يتحصل به جزء من تلك الحقوق من دون أن يضيع الجزء

الباقي مقابل ذلك. لقد حاولت الثورة الفلسطينية من قبل أن تصنع مثل هذه الموازنة ولكنها أخفقت. وهي اليوم لا تزال في حاجة إلى الاجتهاد السياسي للعثور على صيغة أوفق، وأكثر تماسكاً، لبناء التوازن بين الواجب والممكن، بين الاستراتيجيا والتكتيك، بين المبدئية والمرحلية. وليس لمنظمة التحرير خيار آخر سوى المتاهة. فالوقوف عند المبادىء فقط، سوف يسقطها في انتظارية قدرية قاتلة لا ميزان قوى يسندها أو يعدها بشيء. كما أن الانصراف الكلي إلى المرحلية و«الواقعية»، من دون مرجعية مبدئية، سوف يقودها إلى انتحار سياسي.

أما على الصعيد الثاني، فثمة حاجة إلى أن يستوعب هذا البرنامج الوطني مطلب الموازنة بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية. وليس من شك في أن هذه القضية قضية تحرر وطني لشعب، هو الشعب الفلسطيني الذي وقع الاغتصاب والاحتلال على أرضه، والتشريد والاضطهاد لأهله. غير أنها ـ في الوقت ذاته ـ قضية أمة، هي الأمة العربية: نكبت في أرض من أراضيها، وشعب من شعوبها، وكان ذلك مقدمة لعدوان مستمر عليها، ضد حقها في النهضة، والتقدم، والوحدة القومية. وإذا كان من المشروع تماماً أن تدافع منظمة التحرير الفلسطينية عن حرية قرارها واستقلاليته في وجه مصادرات أخرى باسم قومية المعركة، فإن شرعية ذلك المبدأ ـ حرية القرار واستقلاليته ـ وقف على مدى احترام ذلك القرار لحقيقة البعد القومي للقضية الفلسطينية، ولحقيقة استحالة فصل القضية الفلسطينية عن الصراع الأصلي الكبير: الصراع العربي ـ الصهيوني. وهذه مناسبة للقول إن قومية القضية الفلسطينية لا تتقرر بالتحاق القرار الفلسطيني بالقرار العربي تلقائياً، بل باحتواء القرار الوطني الفلسطيني نفسه على مضمون قومي عربي يحميه من خطر السقوط في الانعزالية والانشقاق.

ولا شك في أن التوازن المطلوب على هذين الصعيدين يمثل ضرورة أكيدة، ولكن هناك تساؤلات يتوقف على الإجابة عنها محددات ذلك التوازن ومستقبله، ومن ذلك ـ مثلاً ـ من الذي سيحدد الخطوط الفاصلة بين الطرفين في كل من هاتين المسألتين؟ ومن الذي سيضمن الالتزام بهذه الحدود، فلا يقفز فوق هذا الطرف أو ذاك كلما كانت مصلحته الضيقة تزين له ذلك؟

وهنا يلاحظ أن «منهج أوسلو» نفسه الذي مزّق الثوابت الوطنية والقومية

وتنكر للرباط العربي، لا يعترف إطلاقاً بالخروج على الثوابت التاريخية ولا بالتنكر للروابط العربية. وعلى الرغم من مضي سنوات طويلة على محاولات أصحاب هذا «المنهج» إلغاء الثوابت والروابط، إلا أنهم لا يملون السعي من جديد، كلما عنّ لهم ذلك للخروج من مأزق طارىء، لاستعمال العرب غطاء للاختباء وراءه، في مؤتمر قمة يعطيهم براءة ذمة، أو لإيهام العالم بالعودة إلى النضال، إذا لم توافق القيادة الصهيونية على منح بضعة كيلومترات هنا أو هناك، هي أدنى بكثير من أدنى أرضية للمطالب الفلسطينية في أكثر حالاتها تواضعاً وانكماشاً. ومعنى ذلك أن القضية ليست مجرد وضع حدود بين طرفي مسألة خطيرة كالثوابت والمتغيرات أو الأبعاد العربية والفلسطينية.. إنها مسألة احترام هذه الحدود والمحافظة عليها وعدم تخطّيها.

وإذا كانت «قيادة أوسلو» قد استجابت لمطالب «العدو»؛ وقامت بشطب الميثاق، وانحازت ضد المصلحة الوطنية الفلسطينية والقومية العربية، وهي لم تكن تجهل تلك الحدود أبداً، فلن تفلح أية صيغة جديدة لمنظمة تحرير فلسطينية تخدم الشعب الفلسطيني والأمة العربية والمبادئ الإنسانية، إذا كانت تقوم على أسس تشارك هذه «القيادة» في وضعها أو متحالفون معها، أو حتى «معارضون» لها في الشكل إنما متضامنون معها في الجوهر.

٢ ـ المعارضة الفلسطينية

إن أول ما تحتاج إليه القضية الفلسطينية وجود معارضة فلسطينية لمسار أوسلو من أساسه، ومن حيث المبدأ[٣]. فمن غير الممكن قيام معارضة عربية لهذا المسار من دون أن تقوم معارضة فلسطينية أولاً وتثبت صدقيتها وفقاً للمبادئ الآتية:

ـ هذه المعارضة يجب ألا تعمل في إطار تنافس على «سلطة»، أي سلطة: حقيقية، شبه سلطة، رموز سلطة، وبالتالي فهي مختلفة عن أي معارضة قد تنشأ في إطار الحكم الذاتي، أو أي إطار آخر يتطور عنه.

ـ هدف المعارضة هو العودة بالقضية إلى الجذور، وشق مسار خاص يتوخى تحديد الأهداف الوطنية، والقومية، والدينية، المرتبطة بفلسطين وبالقدس.

(٣) انظر بهذا الخصوص: أنيس صايغ، «الفصائل الفلسطينية والنقلة النوعية،» السفير، ٢٠/٨/١٩٩٩، ص ٢١.

ـ الجذور هي: الميثاق الوطني الفلسطيني، والأهداف هي المحددة فيه، والتي تقول إن أرض فلسطين كلها أرض عربية وأية دولة أقيمت أو تقوم عليها قسراً تفتقر إلى الشرعية، وإن اتفاق أوسلو، من ثم، غير شرعي وكل ما جاء به أو نجم عنه غير شرعي.

ـ إن التغييرات التي فرضها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بالقوة على أرض فلسطين واجبة التغيير، عندما تسمح الظروف وكلما تسنح الفرص، بمزيج من النضال بالقوة، والنضال بالوسائل الأخرى المتاحة.

ـ إن السعي إلى تحقيق الأهداف الفلسطينية يلتزم بالمبادئ الإنسانية بشأن حقوق الإنسان، ولا يجوز أن يتجاهل الجانب الإنساني لأي وضع نشأ فترة القهر واستباحة الحق الفلسطيني.

ـ الدولة اليهودية في فلسطين وجود مصطنع مفتقر تماماً إلى الشرعية، ولا أمل له في التأصيل، ولا فرصة له بالتطبيع. والصهيونية آخر مظاهر العدوان على مفاهيم الحضارة الإنسانية وقيمها ومبادئها.

ـ إن «إسرائيل» ـ على رغم المظاهر المغايرة ـ تتعرض اليوم لعوامل التآكل نفسها، ورياح التغير عينها التي عصفت بالظواهر المماثلة لها. قبل سنوات قليلة كان قد بقي لها شبيه واحد هو دولة جنوب أفريقيا، والآن بقيت المثال الأوحد لهذا النموذج. فحلم «إسرائيل الكبرى» آخذ في الارتداد، وليس أدل على ذلك من أن الدراما الهائلة التي عصفت بفلسطين والمشرق العربي منذ عام ١٩٤٨ ـ من حروب لفرض قيام دولة «إسرائيل»، وحروب لتوسيع حدودها وصولاً إلى إسرائيل كبرى، وحروب مقابلة لاحتوائها وردها على أعقابها ـ هذه الدراما وصلت أوجها عام ١٩٦٧، ثم بدأت بالانحسار. مواطئ الاحتلال الإسرائيلي اليوم دون ما كانت عليه عام ١٩٦٧، وما زالت تضمر.

ـ لا يضير المعارضة الفلسطينية أن يقال عنها انها غير واقعية، أو انها تتجاهل موازين القوى، فهذا القول سبق أن ألقي به في وجه حركات التحرر الوطني كافة، ولكنها ما استكانت. وهنا تنبغي المقارنة بين مدى «واقعية» المشروع الصهيوني، الذي انطلق من المؤتمر الصهيوني الأول، منذ مائة عام، لكي يقتلع شعباً من أرضه، ويستولي على وطن، ويهدد مصير أمة، وما أنجزه هذا المشروع الاستعماري الاستيطاني اليوم استناداً إلى قيم العنصرية والاستعباد والاستغلال من ناحية، والمشروع القومي العربي، الذي يستهدف إعادة الحق إلى

نصابه، بل واستيعاب «قوى البغي والعدوان» التي أقدمت على ذلك كله، استناداً إلى قيم الحرية والعدالة والمساواة من الناحية الأخرى. ولا بد من أن يستقر في الأذهان أن تحرير فلسطين أكثر واقعية من الاعتراف بإسرائيل.

ـ ان اتفاق أوسلو مر بترويج إعلامي يذهب إلى أن الشعب الفلسطيني كان قد أخطأ في رفض حلول عرضت عليه ـ وكالة فلسطينية، مجلس تشريعي، كتاب أبيض، دولة تقسيم ـ وان عليه الآن أن يأخذ موقفاً إيجابياً. والشعب الفلسطيني يدرك الآن أنه كان على حق في رفضه لحلول كانت سوف تنتزع منه جزءاً من حقه، وتضعفه بقدر ما تقوي عدوه، وتنتقص من شرعيته، بمقدار ما تضفي من شرعية زائفة على عدوه. بينما تمخض ما حصل عليه العدو في أوسلو عن انتزاع الشرعية كلها، مقابل تفاوض من دون أسس، من دون التزام، من دون أرضية، من دون نقطة بداية أو نقطة نهاية.

٣ ـ توحيد الشعب الفلسطيني

لقد أدى قيام «إسرائيل» وتوسعها، وما نتج منه، إلى خلخلة كبيرة في بنية نسيج المجتمع الفلسطيني، في «إسرائيل» نفسها، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المهاجر الفلسطينية. ومن ثم فإن إسقاط التأثير المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين من الحساب، لا يساعد على رسم الصورة الصحيحة لما جرى في السابق، وما يجري حالياً. ومثل هذا الإسقاط، يجعلنا نتعامل وصور إسرائيلية استاتيكية (static) انتقائية، جمعتها المعاناة العربية والفلسطينية، وحولتها ذهنياً، إلى «صور نمطية»، بعيدة عن الواقع، وهي تبعدنا عنه. ولتوضيح ما تقدم يمكن عرض الملامح العامة التي تنطوي عليها «الحالات الفلسطينية» المتعددة والمتباينة.

فمنذ عام ١٩٤٨، يعمل ويعيش الفلسطينيون في إطار «الدولة الإسرائيلية»، من دون أن يكون ذلك اختياراً حراً لهم، ولا تحقق نتيجة رغبة إسرائيلية. ولذلك، فرضت عليهم «إسرائيل» تمييزاً عنصرياً واضحاً. وتفصيل ذلك أن «وثيقة إعلان الاستقلال الإسرائيلي» تحوي نصاً صريحاً يؤكد على المساواة بين مواطني دولة «إسرائيل» بغض النظر عن دينهم، ومعتقداتهم السياسية، وأصولهم، وجنسهم... الخ. ولكن «المشرعين الإسرائيليين» اعتبروا الوثيقة غير ملزمة دستورياً، فأصدروا قانوني «العودة» و«الجنسية» اللذين يفرقان بين اليهود والفلسطينيين من دون لبس أو إبهام. كما أصدروا العديد من

القوانين واللوائح الأخرى، ناهيك عن اللوائح والإجراءات والممارسات التي تصدر عن المؤسسات الصهيونية غير الرسمية، لتعزيز التمييز(٤). وعلى الرغم من ذلك التمييز فقد جرى في «إسرائيل» تأثير متبادل بين المجتمعين الفلسطيني واليهودي. وكانت آليات الصراع: الفعل وردود الفعل بين الفريقين مثيرة. وعلى رغم سطوة النسق اليهودي المتمثل في سلطة جهاز الدولة القمعي، وسعيه لطرد الفلسطينيين من مواطنهم التي حافظوا عليها، تمكن الفلسطينيون من مقاومته، ومن الصمود على الأرض، ومن تعرية الدولة العبرية، وكشف معاداتها للفلسطينيين من «مواطنيها»، كل ذلك بالطرق السلمية، وضمن النسق القانوني الذي فرضته السلطة الإسرائيلية. وكانت وسيلتهم لتحقيق ذلك، المطالبة بالمساواة مع اليهود. وقد يبدو هذا الشعار ساذجاً عند البعض، ومرفوضاً من البعض الآخر خارج «إسرائيل»، إلا أنه كان يضرب على وتر يقلق «الدولة العبرية» ويستفزها، لأنه يتعارض ومبدأ قيام الدولة اليهودية الصافية، الذي هو أساس المشروع الصهيوني. وإسرائيل تنفي، من حيث المبدأ، حق الفلسطينيين في المساواة مع اليهود، بل وتنفي حقهم بالعيش في وطنهم. ولذلك كان الشعار ذكياً ومناسباً، وخدم غرضين: مطالبة الفلسطينيين بحقوقهم الطبيعية التي تكفلها لهم المواثيق الدولية، وإحراج الدولة العبرية التي لا تملك القدرة على الاستجابة لهذا المطلب.

أما في الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد سلك الفلسطينيون في نضالهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، سلوكاً مغايراً عن سلوك الفلسطينيين في «إسرائيل»، لاختلاف الوضع القانوني للفلسطينيين في الحالتين. ففي الضفة والقطاع كان النضال ضد الوجود الإسرائيلي فيهما، باعتباره احتلالاً متعارضاً مع قرارات الأمم المتحدة. واستخدموا في نضالهم ضده الوسائل التي توافرت لهم، السلمية والعنفية كافة، بما فيها مقاضاة المحتل الإسرائيلي في محاكمه التي أقامها هو، وبموجب تشريعاته هو.

ومن الحقائق المثيرة للانتباه في هذا الإطار أن سيطرة «إسرائيل» على

(٤) للإطلاع على تفصيلات أوفى، انظر: «The Impact of Jewishness of the State of Israel on the Status and Rights of the Arab Citizens in Israel,» in: *The Palestinians in Israel: Is Israel the State of All Its Citizens and «Absentees»?*, translated and edited by Nur Masalha (Nazareth: Galilee Center for Social Research; London: Scholarship Fund for Publications on Israel, 1993).

الفلسطينيين في أراضيها، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، لا تعني استواء النتيجة في المواقع الثلاثة. فمن الملاحظ أن الابتعاد الجغرافي بين المواقع الثلاثة، واختلاف الإدارات التي خضع لها الفلسطينيون شكل ما يمكن تسميته بتبسيط اختلاف التجربة في كل واحد من المواقع الثلاثة، وبالتالي اختلاف الأولويات. وحتى على صعيد كل موقع منهم عملت «إسرائيل»، من خلال عملية التغريب التي انتهجتها، على خلق تجارب وأولويات مباشرة متباينة، فضلاً عن أن الأوضاع في القدس لا تجد لها صنواً بين أوضاع هذه المواقع الثلاثة.

وفي تزامن مع نشاط الفلسطينيين في «إسرائيل»، وفي الضفة الغربية، وفي قطاع غزة، نشط الفلسطينيون خارج فلسطين، وعلى جميع الساحات العربية والأجنبية، في نضال جاد ضد الممارسات الإسرائيلية. وكانت وسائلهم متباينة بتباين البيئة التي كان يتم فيها النضال.

تبين الأمثلة السابقة، وهي محدودة ومختلفة في الوقت نفسه، كيف تكاملت أشكال النضال الفلسطيني، ضد الممارسات الإسرائيلية، على الرغم من اختلاف البيئات، وعلى الرغم من اختلاف الآليات، والأدوات النضالية. ويكشف هذا التكامل، عن وحدة المصالح التي سبقت الإشارة إليها. ومن هنا يمكن القول ان تجسيد الاستراتيجيا على أرض الواقع، في المراحل المقبلة، سوف يتحقق بوسائل وأدوات نضال فلسطينية تبعاً للظروف الجغرافية والسياسية والأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية المتعددة للمجتمعات الفلسطينية، أينما كانت، فضلاً عن المناخ السياسي العام.

إن ما يتعرض له الفلسطينيون في إسرائيل وتحت الاحتلال الإسرائيلي، من كبت، واضطهاد واقتلاع وتهجير وطرد ومصادرة أراض، وتضييق في إقامة المنشآت الاقتصادية وغيرها، وتقطيع في فرص العمل، وهدم للمنازل، واعتداء على المصلين، وعلى المقدسات . . . الخ ليس سوى صورة عما يمارسه احتلال متجبر ذو طبيعة استيطانية. وقد شهدت الجزائر وتونس وليبيا والمغرب أمثلة منه، كادت تطغى في بعض الأحيان على الشخصية الوطنية، والطابع الوطني للتراب، وهذا وضع لا يمكن وقفه إلا بالتصدي للاحتلال وتحرير الأرض منه.

ومن ناحية أخرى، فإن المتتبع لأساليب التعامل مع الفلسطينيين في شتى البلاد العربية لا بد من أن يلحظ خطين مؤثرين: **أولهما** الخط المتأثر بتنامي «القطرية المحلية» وتخوفها من أي وجود عربي، نظراً لإمكان حدوث انخراط كامل لهذا الوجود في المجتمع المحلي لعدم وجود فوارق لغوية أو ثقافية أو

دينية. وهذا الخوف يصل إلى مستوى أعلى بالنسبة للفلسطينيين، نظراً لأنهم لا ينتمون إلى جنسية دولية مرجعية. وقد يكون في هذا بعض التفسير لتفضيل العمالة غير العربية في كثير من المناطق المحتاجة إلى عمالة وافدة. وعندما نتحدث عن القطريات المحلية، فإننا لا ننسى أنها تمثل مصالح تتمحور حول فكرة الاستئثار بالثروة المحلية، وبخاصة لتهيئة الفرص أمام أجيال جديدة من المجتمع القطري. وبالتالي فإن هذه الأجيال غرست فيها مسبقاً فكرة الاستغناء عن عمالة والحلول محلها. أما الخط الثاني فقد كان يعكس حاجات أمريكية وإسرائيلية في الوقت نفسه، بدافع الخشية من أن يشكل الفلسطينيون خطراً في مناطق النفط، أو يقيموا تحالفات محلية تقوي العزيمة في وجه «إسرائيل». ومن هنا جاء العمل على تقليم وجودهم في كل من مناطق الخليج ولبنان والأردن. وكل من يلاحظ التشابه بين أنواع الإجراءات وتوقيتها وتزامنها، لا بد له من أن يلمس وجود يد محركة وراءها.

لكن الأمر الأصعب هو أن الفلسطيني يريد أن يناضل وأن يحارب من أجل حقه الوطني في تحرير أرضه، والعيش عليها، والعودة إليها، بينما الوسائل التي لا بد من أن يلجأ إليها هي من باب الوسائل التي تدخل في نطاق أمن الدولة. وتوضح الشواهد المتوافرة أن النضال من أرض دولة عربية يعرض تلك الدولة للعقاب وأحياناً بمنطق «الردع الجسيم» من العدو الصهيوني والقوى المتحالفة معه، على الرغم من أن وجود الفلسطينيين على أراضي أية دولة لم يكن بإرادة منها بل بفعل «إسرائيل». وتتجلى في هذه الحقيقة جميع التناقضات التي تحيط بالوضع الفلسطيني في أية دولة عربية. ولا شك في أن من أسباب هذه التناقضات أن النضال الفلسطيني المسلح تمركز خارج فلسطين وعمل خارج الأراضي الفلسطينية.

بناءً على ما تقدم، فإن عملية توحيد الشعب الفلسطيني يمكن أن تنطلق من اقتراح الحلول القريبة والبعيدة المدى لمعالجة أوضاع الفلسطينيين، لإبقاء الرابطة بينهم وبين القضية الفلسطينية، ولتعبئة إمكاناتهم في خدمتها، مع المراعاة التامة للخبرات الصعبة التي مر بها هذا الشعب. وتقتضي هذه المعالجة أن يجري التمييز بين ثلاثة أنواع من المعاملة:

أولاً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في البلاد العربية، وهي المدخل الصحيح لمعالجة المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في الدول الأجنبية.

ثانياً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مناطق الحكم الذاتي.

ثالثاً ـ المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٤٨.

ولا بد في هذا المجال من أن تراعي معالجة أوضاع الشعب الفلسطيني التمييز بين مجالين من الواجبات: **أولهما** واجبات كل من منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية تجاه الشعب الفلسطيني في الخارج وفي الداخل؛ **وثانيهما** واجبات الدول العربية، وجامعة الدول العربية والعمل العربي المشترك، تجاه الشعب الفلسطيني وأوضاعه في جميع المواقع.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان عملية ترميم القضية الفلسطينية تبدأ عند نقطة ترميم الشعب الفلسطيني نفسه، لأن القضية مجسدة فيه، ومسارها المستقبلي يعتمد اعتماداً تاماً على إرادته، وقدرته، وتنظيمه، وحركته. أما عملية إعادة دمج القضية الفلسطينية في المسار العربي، وإعادة موقعها في الخريطة الإسلامية، وفي تطلعات المستضعفين في الأرض، أياً وأينما كانوا، فذلك أمر لاحق. إن صدقية القضية الفلسطينية تبدأ بالشعب الفلسطيني. ومن الواضح تماماً أن «إسرائيل» بعدما تسنى لها أن تستولي على الأرض الفلسطينية، انطلقت في ملاحقة الشعب الفلسطيني صاحب الحق فيها، لأنها تشعر بأنها لن تنال ثباتاً أو استقراراً على الأرض إلا عندما يتخلى الشعب الفلسطيني عنها تماماً، أو يوضع في حال من العجز الدائم واليأس المانع.

إن الشعب الفلسطيني يعيش الآن مرحلة انهيار كامل للمرة الثالثة خلال أقل من أربعة عقود. فالانهيار **الأول** حصل عام ١٩٤٨، وفقد خلاله ثمانين بالمئة من أرضه، بينما تشرد ثمانون بالمئة من أبنائه. والانهيار **الثاني** حصل عام ١٩٦٧، وفقد فيه ما تبقى من أرضه، وتشردت شريحة كبيرة ثانية من شعبه. والانهيار **الثالث** حصل عام ١٩٩٣ في أوسلو، والمستهدف أن يفقد فيه شرعيته، ونضاله، وتضامنه، وتجمعه، وهدفه، وأصله القريب، وبالاختصار أن يفقد لحمته التي وثقها النضال والأمل، ويتناثر كتلاً بشرية فاقدة الإرادة، والتنظيم، والقدرة.

لكن لا شك في أنه كما استعاد الروح والحركة بعد انهيار عام ١٩٤٨، وشكل كتلة كبيرة دافعة وحافزة في التحرك القومي الكبير خلال الفترة

الناصرية، وكما استعاد التنظيم وطوره بعد هزيمة عام ١٩٦٧، بحيث استطاع أن يلحق هزيمة عسكرية بإسرائيل نفسها في لبنان عام ١٩٨٢، فإنه سوف يعود إلى الحلبة من جديد، بتنظيم أفضل، وبقدرة أعظم. وستكون الصعاب في المرحلة المقبلة أعظم، لأن الالتزامات الصريحة والضمنية بمحاصرته واحتوائه، قد تحولت إلى نصوص في المعاهدات مع الأطراف العربية، تسهر على تطبيقها وتنسيق الأدوار فيها «لجان مشتركة»، ويعهد بتنفيذها على الأرض الفلسطينية إلى مجموعة من «أجهزة الشرطة»، وفي مقدمتها شرطة السلطة الفلسطينية نفسها إلى جانب الشرطة الإسرائيلية والأجهزة الأمريكية.

ما هي العناصر التي يمكن على أساسها ترميم الهوية الفلسطينية الجماعية؟

١ - **أمل العودة إلى المنابت**. . أمل التجمع على أرض واحدة هي وطن الشعب الفلسطيني، الذي لا وطن له سواه، وأرضه التي لا أرض له سواها، بعد ما سقطت واقعياً مقولة استيعاب هذا الشعب في غير أرض فلسطين. سقطت ليس لأنه رفضها فقط، بل لأن العرب الآخرين رفضوه أيضاً. وعندما اقتضى الأمر حاربوه، وأحياناً طردوه من ديارهم. هذه الحقائق يجب ألاّ تكون مصدراً للدخول في جدال لا طائل من ورائه الآن. بل لا بد من أن تأخذ شكلاً إيجابياً يؤكد أن للفلسطينيين وطناً واحداً، هو فلسطين، وأملاً واحداً، هو أن يعيشوا أحراراً على أرضها.

٢ - **لا بد من شعار واضح لهذا الأمل**، شعار محدد، لا يمكن تشويهه. إذا طرح شعار ثورة حتى النصر. . فالغموض كامن في معنى النصر: نصر من؟ ما الفرق بين نصر حقيقي ونصر مموه؟ ثورة حتى التحرير. . ما هو التحرير؟ هل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي تحرير؟ ما الفرق بين تحرير حقيقي وتحرير مموه؟ ثورة حتى قيام دولة فلسطينية. . أية دولة، بأي ظروف، بأي ثمن، بأي شروط؟ . . . الخ. إن الحديث عن نضال، يعني الحديث عن تضحيات وخسائر وآلام. والذين يطلب منهم أن يتحملوها يجب أن يعرفوا لماذا؟ ويجب أن يطمئنوا إلى أنهم عندما يدفعون الثمن، فسوف يستمر النضال حتى لا يذهب الثمن هباء.

وبوضوح كامل يجب أن تتجمع طاقات الشعب الفلسطيني كلها من أجل الهدف البعيد المدى الذي تتبناه الاستراتيجيا: «دولة ديمقراطية في فلسطين». .

مع تأكيد أن هذا الهدف العام بعيد المدى يقتضي تحقيق مجموعة من الأهداف من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى الهدف الكبير.

وفي هذا الإطار ينبغي النظر إلى مسألة «اللاجئين الفلسطينيين»، وبخاصة في الأقطار العربية المجاورة للدولة الصهيونية، في محاولة لاستكشاف آفاق معالجتها. فمن المعلوم أن الموقف الإسرائيلي يقوم على الرفض القاطع لعودة اللاجئين إلى الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨. قد تكون هناك عمليات «لم شمل» محدودة جداً، ولكن «أفضل» السياسيين الإسرائيليين يفضل إسقاط التسوية على القبول بهذا الحق الفلسطيني. ولا شك في أن الإجماع الإسرائيلي يدور حول الاستمرار في تدمير القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني، سواء بترحيله إلى بلدان استقبال جديدة (استراليا، كندا، العراق...)، أو توطينه حيث هو ومنحه جنسيات الأوطان المضيفة، أو إبقائه في الشتات.

ولقد كان هذا هو الموقف الصهيوني على الدوام: أقل عدد ممكن من الفلسطينيين فوق أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين المحتلة. إن «إسرائيل» دولة اليهود وهي دولة يهودية، ويبرع دعاة التسوية من الإسرائيليين، الأكثر «اعتدالاً»، في استخدام هذا المبرر. فهم غير مهتمين بتحرير الشعب الفلسطيني، بل بالتحرر منه، وفق حسابات ديمغرافية تدعوهم إلى «التنازل» عن مناطق الكثافة السكانية خوفاً من «ثنائية القومية» ضمن الدولة الواحدة.

ومن المفارقات الصارخة، هذه الأيام، استهجان العالم «التطهير العرقي»، والحملة العسكرية «العالمية» التي شهدتها منطقة البلقان لوضع حد له، بينما يجري تبرئة الصهيونية من هذه الجريمة التي راحت تمارسها بشكل علني متواصل طوال القرن الماضي، بل ويمكن القول انها تقدم أبرز تعبير عن «نظرية التطهير العرقي» بامتياز. إن التغاضي عن ذلك بحجة «خصوصية التاريخ اليهودي» نوع من تبرئة الذمة غربياً، وحل لمشكلة هذه الخصوصية يعيد إنتاجها على حساب آخرين.

وكان لا بد لاقتراب مواعيد بدء «مفاوضات الحل النهائي» أن يثير قضية الوجود الفلسطيني في أراضي اللجوء. فهل ثمة مجال لوجهة نظر وطنية ـ قومية ترفض الحل الإسرائيلي، وتملك القدرة على مساجلة التوجهات القطرية والطائفية، وتكون واقعية؟

ليس الأمر سهلاً، ولكن في الإمكان تقديم عدد من العناوين الصالحة

أساساً لنقاش جدي طالما أن الوقت يداهم الجميع.

١ ـ إن المعركة ضد التوطين قطرية ـ فلسطينية وعربية في الوقت نفسه من حيث طبيعتها، ومن غير الجائز تحويلها إلى أبواق استنفار طائفية وقطرية وإقليمية.

٢ ـ أهمية التمسك بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة حول اللاجئين. وهي، على الأقل، أكثر أهمية من أن تبدد قبل بدء التفاوض.

٣ ـ في انتظار ما يستجد، يجدر تطوير السياسات الحكومية الراهنة باتجاه منح الفلسطينيين مزيداً من حقوقهم المدنية.

٤ ـ يجب تشجيع اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم على التنظيم والتحرك واستخدام الأطر الموجودة واستحداث غيرها وعقد مؤتمرات ورفع الصوت. . . يجب ذلك من أجل الضغط على كل من يفاوض باسمهم. . ولكن، بالدرجة الأولى، على «إسرائيل» وعلى الرأي العام العالمي. لقد أحرج صحافي الرئيس كلينتون بسؤاله عن مصير اللاجئين الفلسطينيين في ضوء الهبة العالمية لنجدة لاجئي كوسوفو. . . ولقد ارتبك الرئيس الأمريكي وقدم جواباً يمكن تبنيه: «يحق للاجىء أن يعيش حيث يشاء». والمعروف أنه تلقى تأنيباً إسرائيلياً على كلامه ما اضطره إلى سحبه. غير أن المثال يخدم في التشجيع على ضرورة استكشاف المناخ العالمي والسعي إلى تغييره.

يمكن لذلك كله، ولغيره، أن يحدث من دون أن يؤدي إلى نتائج ملموسة. ويصح هذا إذا تبين أن الوقت المطلوب لتغيير المعطيات أطول كثيراً من ذلك الممنوح لمفاوضات «الحل النهائي» كي تصل إلى نتيجة. لذلك فإن السؤال مطروح مجدداً: ما العمل»؟

ربما كان المدخل إلى حل هو «اللاحل»: لم لا تبقى مشكلة اللاجئين من دون تسوية إذا كانت التسوية الوحيدة الممكنة إسرائيلية؟ ولكن شرط ذلك هو اتخاذ خطوات كثيرة ليعيش الفلسطينيون بكرامة، ولتتوافر لهم إمكانات المطالبة بحقوقهم.

قد يبدو هذا الاقتراح غير مقنع. ولكن البديل منه هو التوقيع على إنجاز صهيوني كبير يلغي حق العودة أو يمنعه بأسلوب عنصري مضاعف يمكن أن تكون له مضاعفات خطيرة على بلدان المشرق.

ولذلك لا ينبغي تحت أي ظرف أن يتحول مبدأ «رفض التوطين» إلى شعار للتحريض ضد «اللاجئين الفلسطينيين» ـ وكأنهم يرغبون في التوطين، لا كارهين له ورافضين ـ وليس ضد «إسرائيل» التي ترفض حق العودة.

لقد ثبت عملياً، ومع كل التقلبات الإيجابية والسلبية لقيادة العمل الفلسطيني في العقود الثلاثة الأخيرة، أن الفلسطينيين المنتشرين في شتى أنحاء العالم قد يختلفون على كل شيء، إلا على تمسكهم بقدسية حق العودة إلى فلسطين، ومن ثم على رفض فكرة التوطين، بل واستنكارها.

وفضلاً عن ذلك لا ينبغي معالجة هذه المسألة وكأن الفلسطينيين يملكون فعلاً قرار الاختيار الحر بين التوطين أو العودة، مع إهمال كامل للواقع العملي الذي يؤكد أن صاحب القرار ـ والرغبة ـ في توطين اللاجئين الفلسطينيين وعدم عودتهم هو التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي. فإذا كان ثمة ضغط لمنع التوطين، ينبغي توجيه ذلك الضغط إلى التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي، بدل أن تتبادل الأطراف العربية المعنية الضغط بعضها على بعض.. بلا طائل(٥).

٤ ـ وحدة الأرض الفلسطينية

نصت اتفاقية أوسلو على إجراء مفاوضات بشأن «الوضع الدائم» للفلسطينيين، يحل مكان «الحكم الذاتي» المحدود، ولم تنص الاتفاقية ولو تلميحاً على أي مبدأ أو تصور، لهذا «الوضع الدائم». ومن الواضح أن «إسرائيل» اختارت مرحلة انتقالية لتفرض فيها أموراً واقعة، تجهض كل معنى أو احتمال لوضع دائم ذي مضمون حقيقي. كما أنها سارعت إلى تصعيد السطوة في المعاملة، لتوحي بتوازن قوى يمكنها من أي تصرف تبتغيه.

مع ذلك، فإن منظمة التحرير الفلسطينية تأملت أن الوضع النهائي سيجيز إقامة دولة فلسطينية ما، وفق شروط ما، وبتدرج ما. وبما أن منظمة فتح ـ قاعدة منظمة التحرير ـ كانت قد رفعت شعار «دولة ولو في أريحا»، فإن الدبلوماسية الإسرائيلية التي تستثمر كثيراً علم النفس، جعلت أول عملية «إعادة

---

(٥) جوزيف سماحة، «الملاحظات في دفتر التسوية: رفض التوطين في لبنان: التقاء «القومي» بـ «ما دون الوطني»،» الحياة، ٣١/٨/١٩٩٩، ص ١٤. انظر أيضاً: سلمان أبو ستة، «سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني: إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين،» السفير، ٢٤/٨/١٩٩٩، ص ١٧.

انتشار» «غزة وأريحا. . أولاً»، بما يلتقي مع شعار «دولة ولو في أريحا». مع العلم بأن «إسرائيل» كانت على وشك الانسحاب من غزة من جانب واحد. ويبدو أن هذا الشعار نفسه أوحى إلى «إسرائيل» ـ في إطار من دبلوماسية علم النفس ـ بأن المنظمة في تشوقها إلى دولة ما، مستعدة لأن تقبل أية دولة بأي حجم.

إن المرحلة الانتقالية ما زالت قائمة. وما زالت «إسرائيل» تتلكأ وتناور وتراوغ حتى في «إعادة الانتشار». وها قد مضت السنوات الخمس ـ التي حددتها الاتفاقية للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي ـ ولم تبدأ المفاوضات بعد. والسبب أن «إسرائيل» احتاجت إلى وقت أطول لفرض أكبر قدر ممكن من حقائق «الأمر الواقع» على الأرض الفلسطينية، والذي تلوح به الآن هو، «لاءات» متعددة، ولكن يبدو أن لاءها للدولة هي لإتاحة الفرصة لقضم كل ما تقدر عليه ثمناً لموافقتها.

وواقع الحال ان اتفاقية أوسلو تبدو في ظاهرها مبنية على تصور إعطاء الفلسطينيين دولة ما في نهاية مطاف ما، لكن «إسرائيل» ربما تخشى قيام أية دولة فلسطينية أياً كان حجمها. والذي تخشاه «إسرائيل» أن تكون لهذه الدولة سيادة ما ولو على معبر واحد. ولا بد بالتالي من أن تعمل على السيطرة على أي معبر ـ بحري أو بري أو جوي ـ ولو كان معنى ذلك رفض فكرة الدولة والاكتفاء بحكم ذاتي مطور بصلاحيات أكثر توسعاً. وتعتبر «إسرائيل» أن أرض فلسطين ملك لها، وأن العرب المقيمين عليها ليسوا «مواطنين»، وإنما هم مجرد «مقيمين» أو «مستأجرين» بموجب قوانينها، وأن بوسعها أن تكيف وتعدل وتغير في هذه القوانين كيف شاءت. فالفلسطينيون أولاً وقبل كل شيء ليسوا مواطنين وإقامتهم هي من نوع الأبارتيد الذي مارسته جنوب أفريقيا حتى لحظة سقوطها. ولن تفلح أية صياغات في تغيير الصورة. ما دامت السيادة على الأرض لإسرائيل فهم ليسوا أكثر من عمالة رخيصة وسوق مضمونة. ومنظمة التحرير الفلسطينية من جهتها تصورت أنها عندما اعترفت بدولة «إسرائيل»، فقد قبلت تقسيم فلسطين، وأنها عندما عدلت الميثاق الوطني تعزيزاً لهذا الاعتراف، سوف تحصل قبولاً من «إسرائيل» بمبدأ «تقسيم فلسطين» وبالتالي بإقامة دولة فلسطينية. لكن «إسرائيل» اعتبرت الاعتراف بها اعترافاً بأنها صاحبة السيادة على كل أرض فلسطين.

بوسع منظمة التحرير الفلسطينية، إذا نجحت عملية إحيائها، أن تعيد مبدأ توحيد فلسطين، إذا اختارت التحرك في إطار وحدة الأراضي الفلسطينية. وحينذاك لا يكون الوضع الدائم وضع دولة فلسطينية متفرقة مقطعة فاقدة الأرض والموارد، بل وضع تحرك، على غرار تحرك سكان جنوب أفريقيا لنيل الحقوق السياسية، وغيرها من الحقوق، على قدم المساواة بين جميع السكان. ويمثل هذا التوجه فإنها لا تفقد عرب فلسطين الخاضعين لسلطة «اسرائيل» منذ عام ١٩٤٨ بل توحد مطلبها مع مطلبهم. والجمع هنا يصبح، أربعة ملايين، منبثين في جميع أنحاء فلسطين.

وفي الوقت نفسه، فإنها تبقي اللحمة مع الفلسطينيين في الخارج وتبقي جذوة الأمل في وحدة الشعب. فوحدة الشعب مرتبطة بوحدة الأرض لأن وحدة الأرض هي الأمل الكبير. ويبرز الأمر أحياناً بأنه تقليد للنموذج اليهودي المتدرج من قبول بالتقسيم ـ دولة يهودية في فلسطين، إلى دولة يهودية في كل فلسطين، إلى دولة «إسرائيل الكبرى». لكن هذا النموذج لا ينطبق تماماً، فاليهود عندما وضعوا هذا التصور، كانوا يبنونه على التدرج اللوجستي الضروري في استجلاب اليهود إلى الأرض الفلسطينية، لأنه من دون السكان لا تكون دولة، ومن دون سكان أكثر لا تكون دولة أكبر. لكن الفلسطينيين يعيشون في فلسطين. هنالك الآن ـ مع العرب تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ ـ أربعة ملايين منهم، مقابل عدد مماثل أو أكثر أو أقل قليلاً من اليهود. وسباق السكان سباق يتفوق العرب فيه.

والدولة الواحدة هي الأمل الوحيد لحل التناقض بين الفلسطينيين واليهود في فلسطين، فيما تتلاشى نوازع العدوان والقوة والتجبر والاستعلاء، وتحل محلها مساواة تفتح المجال للعيش الآمن، والتعايش المستقر، وتفتح الآفاق لتمازج حضاري عميق الأثر، بعيد المغزى.

٥ ـ قضية القدس

منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ انطلق مخطط تهويد القدس حتى تحولت القدس التاريخية إلى «القدس الكبرى» مبتلعة ما حولها من مدن وقرى. وكلما كبرت القدس الكبرى اليهودية، تضاءلت بقايا «القدس العربية الشرقية» الإسرائيلية.. لم يتملك اليهود في القدس عشية التقسيم أكثر من ١٧ بالمئة من مساحة القدس، ومع ذلك فإن حكام «إسرائيل» يعتبرون القدس كلها لهم، مع

«استثناء مؤقت» يتناول ما فيها من عقارات ما زال يمتلكها العرب الباقون في القدس؛ واليوم يبلغ تعداد العرب في «القدس الشرقية العربية» أقل من عدد اليهود فيها، ولا وجود لهم يذكر في القدس الغربية اليهودية الصرف (بلغ عدد السكان العرب ١٥٤,٠٠٠ نسمة مقابل ١٦٨,٠٠٠ نسمة من اليهود وفق إحصاء ١٩٩٣).

إن الشعار الصهيوني «أرض بلا شعب»، هو في القدس ليس شعاراً، بل حقيقة قائمة، وبسببها يتضاءل عدد سكان القدس العرب عاماً بعد عام، وهذا هو الخطر الحالي الأكبر، الذي يتطلب استراتيجيا «متواصلة» تهدف إلى المحافظة على سكان القدس العرب، وعلى ممتلكاتهم، وعلى ما تبقى من تراث المدينة العربي والإسلامي والمسيحي.

وفي ضوء مجريات صراع الإرادة بين العرب، وبالأخص الفلسطينيين منهم، و«إسرائيل»، تبرز حالياً «إشكالية فهم» حقيقية حول الجهد الفلسطيني والعربي والإسلامي المضاد للمسعى الإسرائيلي بخصوص قضية القدس. ومؤدى هذه الإشكالية يتمحور حول حسم العلاقة بين القضية الفلسطينية والقدس: أيهما أسبق للنضال من أجلها؟ على الرغم من اقتناع الجميع بأن المطلب الأساسي يتعلق بالسيادة التي لم تفهم إلا كوحدة قائمة بنفسها لا تقبل التجزئة، فهي موجودة أو غير موجودة، وبها يرتبط حق تقرير المصير(٦).

وفي خضم هذا الجدل، أعيد تقدير الموقف المطلوب من العرب برؤى متعددة، اختلفت أوساطهم في وصف المخرج الذي يعيد للقضية حجمها ويحقق تصوراً ثابتاً حيالها. ومن هذه الزاوية، تمكن الإشارة إلى وجهتي نظر فريقين أساسيين(٧):

أ ـ وجهة نظر الفريق الأول

يرى هذا الفريق أهمية تصعيد النضال من أجل عروبة القدس وعودتها إلى السيادة الفلسطينية على أنه المحور الأبرز في الصراع ضد كل وسائل الاحتلال

---

(٦) أحمد صدقي الدجاني، «عن قضية القدس والتسوية السياسية: الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي،» شؤون عربية، العدد ٩٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٤٠ ـ ٥٨.

(٧) منعم العمار، «القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال، وتغييب مقصود للهوية،» شؤون عربية، العدد ٩٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨)، ص ٥٩ ـ ٨٩.

وأشكاله، وبخاصة بعد أن سلمت اتفاقات أوسلو بفصل القدس عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عدوان عام ١٩٦٧. ويحدد هذا الفريق أشكال النضال على ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: ويختص بالإجراءات الوطنية الفلسطينية:

(١) إنشاء مركز رئيسي أو اعتماد مركز قائم حالياً يعنى بجمع المعلومات عن كل المؤسسات والجمعيات العاملة من أجل القدس، بهدف التنسيق في ما بينها. ويتولى بصفة خاصة وضع الخرائط والدراسات المفصلة للأحياء والمباني العربية، عقاراً عقاراً، ووضع اللوائح بأسماء السكان بيتاً بيتاً، مع أوضاعهم الاقتصادية، ودراسة المطلوب من أجل صمودهم.

(٢) إنشاء الروابط والصلات مع أهل القدس، ليس من أجل إشعارهم أنهم ليسوا وحدهم في الميدان، وحسب، بل من أجل تبادل المعرفة التي هي شرط نجاح أي عمل.

(٣) تشكيل لجان للدفاع عن عروبة القدس وتنظيم حملة جماهيرية داخل المدينة وفي المدن والقرى والمخيمات الأخرى للتضامن معها، ترفع شعار: «وقف الاستيطان أو وقف المفاوضات»، ذلك لأن استمرار المفاوضات في الوقت الذي يتواصل فيه نهب الأرض هو استسلام للأمر الواقع الإسرائيلي.

(٤) الدعوة إلى مؤتمر وطني للدفاع عن عروبة القدس تنبثق عنه قيادات وطنية تقود وتوجه النضال على المستويات الوطنية والعربية والإسلامية والدولية ضد تهويد القدس.

(٥) تأليف لجان متخصصة وعقد مؤتمرات نوعية لمعالجة القضايا الملموسة التي ينطوي عليها مخطط التهويد أو التي تمس حياة ومصالح المواطنين.

(٦) إحياء مشروع جامعة القدس المفتوحة، والعمل على الاستفادة من محطات التلفزيون الفضائية ووسائط المعلوماتية الحديثة لتعزيز هذه الجامعة التي كانت في المخططات الفلسطينية منذ السبعينيات، ثم وئدت.

(٧) اعتماد مركز للأبحاث يقوم بهمزة الوصل بين كل من يرغب من الكتاب والمؤرخين أو الطلاب الجامعيين في رسائل الماجستير والدكتوراه، في الكتابة عن القدس. وأهمية المركز في التنسيق أولاً، وفي الإرشاد إلى الموضوعات المطلوبة، وفي تأمين المساعدات المالية عند الحاجة إليها. ويمكن

تصور هذا المركز مستقبلاً وهو يتعامل وعشرات البحاثة في شتى أنحاء العالم.

المستوى الثاني: ويختص بتأسيس موقف عربي حاسم وموحد إزاء المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس الاحتلال لمدينة القدس:

(١) الرجوع إلى القمة العربية التي تتكفل بإعادة تقويم السياسة العربية، بهدف تعزيز الجهد العربي في المنظمات الدولية، مثل: منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات الإقليمية والمنظمة العالمية ووكالاتها المتخصصة، وبخاصة أن لهذا الجهد إرثاً تاريخياً لمصلحة العرب والفلسطينيين.

(٢) إعادة الروح للدبلوماسية العربية، وتعزيز تقدمها بخطوات محسوبة إلى الأمام وعدم الاكتفاء بسياسة الانتظار التي تعتمدها.

(٣) تنظيم عقد مؤتمر شعبي عربي شامل لتقييم تجربة النضال الفلسطينية والعربية من أجل عروبة القدس.

(٤) توجيه أنظار سلطة الحكم الذاتي إلى خطورة قضية القدس، وحثها على تبني برنامج سياسي يحتل فيه النضال من أجل عودة القدس أولوية مشهودة.

(٥) إعادة تقويم الخيارات العربية، وذلك يتطلب عدم رهن الموقف بخصوص القدس بمصالح الطرف الآخر وظروفه الداخلية، وإعادة التوازن العربي المفقود، والاستفادة من تطور الموقف الأوروبي.

المستوى الثالث: وهو المستوى الإسلامي:

(١) خلق تحالف عربي ـ إسلامي فاعل على المستوى الرسمي، لكي يقطع الطريق أمام الحكومة الإسرائيلية لخرق الجدار العربي ـ الإسلامي.

(٢) إعادة تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى في القدس، والذي ستكون مهمته رعاية أملاك الوقف لحسم قضية السيادة عليه، ولكي يمارس صلاحياته حيال شؤون المواطنين الشرعية في القدس الشرقية.

(٣) عقد قمة روحية إسلامية ـ مسيحية من أجل اتخاذ موقف موحد من الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الدينية في القدس.

(٤) اعتماد مبادرة تشكيل مجلس القدس العربي ليخدم ويفعّل الوجود الفلسطيني في المدينة، وبالتالي يعمل كمرجعية استراتيجية للتنسيق والتكامل في ما بين المؤسسات والهيئات والقيادات.

ب ـ وجهة نظر الفريق الثاني

يتجه ذلك الفريق إلى ترويج البديل التدرجي في المواجهة تحت تبرير يبدو منطقياً في الوهلة الأولى. ومفاد ذلك التبرير أن «هناك شكوكاً كبيرة في إمكان التوصل إلى تسوية لحل نهائي، أو حتى حل وسط، لقضية القدس الشرقية لأن من الصعوبة بمكان التوصل إلى تسوية في القضايا الجوهرية المختلف عليها. ويترتب على ذلك أن الصراع يجب أن يدار في إطار معقد لفترة طويلة والتعامل مع التسوية بخصوص القدس بشكل تدريجي يبدأ من السهل وينتقل إلى الأصعب (المقترح نفسه الذي توصلت إليه ندوة «مسلمون ومسيحيون معاً من أجل القدس» التي عقدت في بيروت ١٤ ـ ١٦/٦/١٩٩٦). وبهذه الطريقة تتم التسوية في الأمور التي تعود بالنفع على الجانبين وتكون فيه نسبة الربح أكثر من الخسارة». وتكون سلسلة التدريج مبتدئة بموضوعات: المواجهة، السيطرة، المساواة، ومن ثم الاتفاق.

وقد عول دعاة هذا الاتجاه على ما يمكن تحقيقه ضمن أسلوب إدارة الصراع، حتى لو كلفهم ذلك الاتصال بمجموعات «العناصر المستنيرة في إسرائيل»، طالما بدا لهم أن الحل الأمثل كان ولا يزال يتمحور حول قيام دولة متعددة الأديان وبحقوق متماثلة. ومع ما تقدم لم ينس دعاة هذا الاتجاه تأكيد محددات عدة: **أولها** أن تكون هوية الأرض عربية إسلامية، **وثانيها** أن يكون التعايش هو عنوان الاتصال والحياة، **وثالثها** أن يكون للعرب فرص للتكافؤ، من بينها إنشاء بلدية مستقلة عربية في القدس الشرقية، **ورابعها** أن يكون مباحاً تشكيل المجلس الوطني للقدس كمرجع للفلسطينيين لتبني مطالبهم.

ومهما قيل بشأن إمكانات الخيارات المطروحة، إلا أنها تبقى تمثل نصف الحقيقة. أما النصف الآخر فيبقى رهن امتلاك العرب عامة والفلسطينيين خاصة لناصية خياراتهم السياسية، سواء بتفعيل العمل الإسلامي المشترك، أو بالتمسك بقرارات الأمم المتحدة والمطالبة باحترامها، أو بإشعار الولايات المتحدة بوحدة الموقف إزاء القدس الذي لا يمكن أن يكون بديلاً أو محل مساومة مع المصالح الثنائية معها، أو اعتماد الحوار مع قوى معينة داخل «إسرائيل» بهدف إحقاق الحقوق، أو تطوير علاقات المصالح المتبادلة مع القوى الدولية الكبرى ولا سيما الأوروبية منها. إن قيمة هذه الخيارات تكمن في تشغيلها جميعاً لا الانفراد بأحدها. وهنا تكمن جسامة مهمة الدفاع عن القدس التي لم تعد تقاس بصيغة وإحداثيات الصراع العربي ـ الصهيوني، بل بصيغ وإحداثيات الوجود العربي

القومي، ولا سيما في ظل ما يعانيه من تحديات واضحة يقف في مقدمتها سعي الولايات المتحدة و«إسرائيل» إلى تأسيس «المشروع الشرق أوسطي»، ذلك المشروع الذي لا يمكن تقويض مقوماته إلا بإحقاق الحق العربي في الوجود والعيش والخيار المستقل.

وفي هذا السياق ينبغي شن حرب لا هوادة فيها ضد فكرة عقد مؤتمر دولي لحل قضية القدس، كما تطرحها «القيادة الفلسطينية»، لأنها تندرج في عداد مخطط تصفية القضية الفلسطينية على أساس الأمر الواقع. إن الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي لبحث قضية القدس، وكذلك الدعوة إلى انعقاد مؤتمر دولي آخر لحل قضية اللاجئين ـ كما تطرحهما «القيادة الفلسطينية» ـ ناجمة في حقيقتها عن سعي إلى الخلاص من المسؤولية الوطنية والقومية وحتى الدولية عن المشكلتين، عن طريق إلقاء تبعاتهما على عاتق المؤتمر الدولي ليضيف بدوره ضغوطاً، على القيادات الرسمية الفلسطينية والعربية نابعة هذه المرة من «الشرعية الدولية»، فوق الضغوط الأصلية الهائلة التي تمارسها «إسرائيل»، فضلاً عن حقائق الأمر الواقع التي تسارع إلى زرعها يوماً بعد يوم، بصدد هاتين القضيتين، لإخراجهما حتى من دائرة التسوية!

٦ ـ ترميم الروابط والعلاقات بين الشعب الفلسطيني والدول العربية

هناك حاجة ماسة إلى إنجاز مهمة شعبية تاريخية ـ تتبناها أساساً قوى ومؤسسات المجتمع المدني، الفلسطينية والعربية ـ تنصرف إلى ترميم الروابط والعلاقات بين الشعب الفلسطيني والدول العربية، عن طريق توضيح الأمور التالية لتلك الدول:

ـ إن الدول العربية في حاجة إلى هدف مشترك يرص صفوفها ويثبت تضامنها من ناحية، ويمنع دخولها في حروب مباشرة وغير مباشرة بعضها ضد البعض الآخر من ناحية أخرى، وذلك لمواجهة قضايا وتحديات تخصها جميعاً: التخلف والتبعية والتجزئة، فضلاً عن الخطر الذي تمثله الدولة الصهيونية.

ـ إن عودة الاحتلال إلى أراض عربية، وإفلات السيطرة على الموارد العربية ابتداءً من النفط، وتبدد الثروات العربية النقدية، وتعاظم الديون الداخلية والخارجية، وتفاقم التهديد للموارد العربية المائية، ما هي إلا العواقب الطبيعية لانفراط تضامنها الذي كان متمحوراً أساساً حول قضية فلسطين.

ـ إذا كان السلام خياراً استراتيجياً للدول العربية، فما هو سوى خيار تكتيكي في إطار استراتيجية «إسرائيل» المعلنة، وان أطماعها في أراضٍ عربية بموجب نصوص إسرائيلية لا تزال قائمة. وما زالت «إسرائيل» بلا دستور، وبلا حدود جغرافية أو ديمغرافية ملزمة لها.

ـ ان «عملية السلام» المبنية على تصور بيريس، تقوم على أساس تغلغل اقتصادي يزحزح شعور الخطر المحدق ومفاهيم الوطنية والأمن. وقد استبق البعض الأمور بإصدار قوانين تبيح تملك الأراضي والأسهم وإقامة المشاريع وتقديم تسهيلات ذات طبيعة خاصة لدولة «إسرائيل» ومواطنيها. لذلك لا بد من وضع تصور (سيناريو) لما قد يسفر عنه الوضع العربي في حال انتقال المسلسل من عمليات الحروب والاجتياح، إلى «عملية السلام».. وهل كل واحد منهما هو الوجه الآخر للثاني؟

ـ مهما قيل بشأن اتفاقيات الإذعان التي أبرمها الفلسطينيون، فلا بد من تأكيد ما سبقت الإشارة إليه: انها جاءت ثمرة ـ لا لانتصار إسرائيلي أساساً ـ بل لانهيار عام في إدارة النظم العربية للصراع ضد إسرائيل. فلا شك في أن اتفاقات أوسلو وما بعد جاءت نتيجة لمسلسل ممتد من التطورات المرتبطة بعملية التسوية، على امتداد الوطن العربي، وان ما خسره العرب في «مسلسل التسوية» يزيد بأضعاف مضاعفة عما حصلوا عليه، وبخاصة أنه بعض من حقوقهم.

ـ ان النضال من أجل الشعب الفلسطيني هو نضال من أجل أرض عربية ومن أجل صيانة الأمن القومي. وكل ظن بأن قضايا قطرية ظرفية قد يسهل حلها بمزيد من التخلي أو التراخي، ما هو إلا وهم لا ينجم عنه سوى خلق وضع أكثر صعوبة وتعقيداً. إن الحلول السهلة هي أسوأ الحلول ولا تؤدي إلا إلى خلق أصعب الأوضاع.

ـ ان نضالاً فلسطينياً يجري على أرض فلسطين، يجب ألا يتناقض مع التزامات تلك الدول الأمنية والإعلامية بموجب معاهدات صلح عقدتها أو تعقدها مع «إسرائيل». مع تأكيد أن الحرص على سيادة الدولة يتطلب صيانتها من الإملاء الخارجي، وتحديد الخطوط التي لا يمكن للسيادة الوطنية أن تتراجع عنها.

ـ انه لا تناقض بينها وبين الشعب الفلسطيني والإنسان الفلسطيني.

فالشعب الفلسطيني يفهم أن ما يتعرض له، في ظل الاحتلال الإسرائيلي، من اضطهاد وقمع وكبت وممايزة، واستثناء من حكم القانون، وتعد على حقوقه المدنية والدينية، وحرمان من حقوقه السياسية - يفهم أن ذلك كله إنما هو طبيعة الاستعمار - لكنه لا يستطيع أن يفهم ممايزات تمارس ضده في أرض عربية.

- إن معركة فلسطين لا تحسم بمعركة فاصلة، بل بمنازلات متكررة تحدث تغييرات وتؤدي إلى تبدل في العزيمة هنا وهناك. والذي يتصف بالصبر، والنفس الطويل، والقدرة على التحمل، وعلى العيش مع الكفاف، وعلى الابتكار في وسائل المنازلة، هو الأقدر على البقاء، وجني الثمرة الأخيرة. كذلك فإن الصراع لا يحسم بالحرب وحدها. فلقد كسبت الولايات المتحدة و«إسرائيل» حروباً مع العرب لكن ذلك لم يحسم أمراً، إذ ان هنالك أنواعاً جديدة من المنازلة - كالحرب الباردة - قادرة على حسم الأمور خارج إطار الصدام المسلح.

- ان المقدسات الإسلامية في فلسطين ليست ذات صفة جغرافية، بل ذات صفة روحية مرتبطة بالعقيدة والإيمان، وان تضحيات العالم الإسلامي من أجلها، في إطار الحروب الصليبية، لم تكن من باب العبث. وان الشعب الفلسطيني قد تحمل بكل طاقته وإمكاناته عبء المحافظة عليها والدفاع عنها. وعلى الدول والشعوب العربية والإسلامية أن تساهم في الحفاظ على مقدسات ذات موقع أساسي في إيمانها.

وفي مقابل كل ذلك لا بد من التوضيح للشعب الفلسطيني أنه ليس من حقه المساس بأمن أية دولة عربية، أو التعرض لسياساتها وأمورها الداخلية أو الانحياز في أية مشكلة عربية - عربية.

٧ - مفاوضات الوضع النهائي

تنص «اتفاقات أوسلو» على أن «مفاوضات الوضع النهائي» ستدور حول أربع قضايا أساسية: اللاجئون - المستعمرات - القدس - الحدود. ومن الواضح في ضوء مسيرة التسوية الجارية أن المفاوض الفلسطيني، يخسر كثيراً - فوق خسائره الفادحة حتى الآن - إذا اقتنع أنه يتفاوض فعلاً على «وضع نهائي». ومؤدّى هذا أن يدرك أن ما هو مضطر إلى التخلي عنه الآن يجب أن يبقى ممكن

الاستعادة في المستقبل. وتبدو هنا المفارقة صارخة؛ حيث إن الفلسطيني، صاحب الحق التاريخي يتفاوض منطلقاً من نظرة آنية، بينما الإسرائيلي، صاحب الدعوى الأسطورية يتفاوض بمنظور تاريخي. إن الإسرائيلي، وهو يتفاوض على «الوضع النهائي» يدرك أنه «وضع نهائي».. إلى حين. ولذلك فهو يعمل على أن تكون الأوضاع «نهائية» بالنسبة للفلسطينيين ـ مفتوحة فقط على التدهور، و«غير نهائية» بالنسبة لمخطط «إسرائيل» ـ إنما قابلة للاطراد والنمو والتوسع.

لذلك يرفض الإسرائيلي أن يقبل المسؤولية الدولية والأخلاقية عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأن ما يترتب عليها هو الإقرار بحق اللاجئين في العودة إلى وطنهم. لكن الأهم هو أن الإقرار بتلك المسؤولية الدولية والأخلاقية يعني الإقرار بأن هذه الأرض التي أقيمت عليها «إسرائيل» هي حق للشعب الفلسطيني. وهذا هو التأسيس الأقوى لأحقية هذا الشعب في وطنه، والتأسيس الأقوى من ثم لتقويض الأسس الايديولوجية للدولة اليهودية. وإذا كان المفاوض الفلسطيني أمام افتراضين متطرفين: إقرار إسرائيلي بهذه المسؤولية الدولية والأخلاقية، وعودة قسم من اللاجئين لقاء إعلان الموضوع من دون ذلك الإقرار، فإن عليه أن يختار الافتراض الأول.

استطراداً للسياق نفسه، عندما يعلن الإسرائيلي أنه لن يخلي أياً من المستعمرات القائمة، فإنه ينطلق لا من مجرد نزعة التوسع، إنما يريد إقرار مبدأ آخر يريد أن يعتمد عليه في المستقبل، يتمثل في أن الدولة اليهودية لا تستطيع إنكار حق اليهودي في العيش في أية بقعة يختارها من «أرض الميعاد».

أما موقفه من القدس، فهو إعلان لكون اليهود هم أصحاب الحق في فلسطين كلها، بحكم ما للمدينة من قيمة الرمز. هذه المسائل الثلاث ـ اللاجئون، المستعمرات، القدس ـ بالإضافة إلى مسألتي المياه والحدود، ليست هي كل محتويات جدول أعمال مفاوضات «الوضع النهائي». المسألة الكبرى غير المنصوص عليها في هذا الجدول هي مسألة السيادة على الأرض الفلسطينية ولمن تكون؟ وهذه المسألة هي المحدد الرئيسي للمسائل الأخرى كافة.

الأرجح أن تعلن «الدولة الفلسطينية»، مستقلة وذات سيادة. ولكن جوهر السيادة هو السيطرة على الموارد والتحكم في الموانئ والامتلاك الفعلي لحقوق المجال الجوي والمياه الإقليمية، وهو «حق الدفاع عن الوطن» بما يقتضيه من وجود قوات مسلحة وطنية تتولى هذه المهمة، وأن يكون من حق الدولة أن

تقيم ما تراه كافلاً لأمنها الوطني من تحالفات. ولكن هذه العناصر تعتبرها «إسرائيل» قيوداً وشروطاً لا بد من أن ترد على السيادة الفلسطينية ضماناً لأمن إسرائيل. . في مقابل الموافقة على قيام تلك «الدولة المستقلة ذات السيادة»! ولكن المعنى الحقيقي المقصود هو أنه لا سيادة على أرض فلسطين سوى السيادة اليهودية.

وفي هذا كله ينطلق المفاوض الإسرائيلي ليس فقط من نظرة إلى المستقبل، إنما أيضاً من نظرة ايديولوجية اصطنع لها تأسيساً مفتعلاً في الماضي.

لقد أسست الحركة الصهيونية موقفها الأصلي في الصراع على أوهام وأساطير ايديولوجية، ولهذا الاعتبار فقد اعتدنا الاستهانة بها تفضيلاً للتعامل مع «الوقائع» و«الحقائق». والذي فاتنا هو أن الأوهام والأساطير إذا استزرعت في الواقع وانبنى عليها صرح فهي لا تعود أمراً يجوز الاستخفاف به. فالحركة الصهيونية استطاعت تحويل الأوهام والأساطير إلى قوة حية وفعالة وصالحة للاستثمار. أدمجت الصهيونية الأسطورة بالتاريخ، بل جعلتها قوام التاريخ. وهكذا استطاعت الحركة الصهيونية تحويل أطماعها إلى قضايا، فجعلت العالم يقر لها بموقع مركزي كمقياس ومرجع لقيمه الأخلاقية والحضارية، وجعلت «أمن إسرائيل» شغل العالم الشاغل ومعيار سلوك الأمم والدول، حتى أصبح ليس فقط تصدير السلاح، إنما أيضاً نقل العلم والتقانة خاضعاً لحق نقض إسرائيلي، يقر به العالم وتراعيه دوله.

في مقابل هذا، أصيب الشعب الفلسطيني بمجموعة من القيادات تعاملت مع قضيته تعاملها مع الأحداث الجارية والظواهر العابرة، أي غاب عنها الإطار النظري لقضيتها الذي يحدد معالمها من الثوابت والمتغيرات إلى المنشأ والمستجدات، ويمكن بالتالي من التعامل مع تطوراتها من خلاله. وليس من قبيل تحميل المفاوض الفلسطيني - في هذه المرحلة المتقدمة (والمتردية) من المفاوضات - ما لم يعد بمقدوره أن يتحمله، وأن يتوقع منه أن يلتزم خطوطاً حمراء لا يتخطاها.

الحد الأدنى لهذه الخطوط الحمراء يتجسد في أربعة مطالب: **أولها** عدم التنازل عن حق اللاجئين في العودة، وعدم القبول بأية صيغة تعفي إسرائيل من المسؤولية الدولية والأخلاقية عن مشكلة اللاجئين، **وثانيها** عدم القبول ببقاء أي من المستعمرات على أراضي «الدولة الفلسطينية»، **وثالثها** السيادة الكاملة على ما

ستحصل عليه تلك الدولة الفلسطينية المرتقبة من أراض، ورابعها عدم تقديم أي تنازل بشأن قضية القدس.

بهذه الخطوط الحمراء الأربعة، بعدم تخطيها على أي وجه، يتدارك المفاوض الفلسطيني بعضاً من أمره، ويبقي نتيجة المفاوضات مفتوحة على المستقبل(٨).

وفي ضوء ما تقدم، من الواضح أن المفاوض الفلسطيني يدخل مفاوضات «الوضع النهائي» انطلاقاً من موضع الضعف الشديد، بحكم ميزان القوة بينه وبين نقيضه الإسرائيلي، كما بحكم ميزان القوى العربي ـ الإسرائيلي، فضلاً عما ألحقه المفاوض الفلسطيني بنفسه من جراء «منهاج أوسلو» وما بعد. وعلى رغم موضع الضعف الشديد هذا، إلا أن المفاوض الفلسطيني عليه أن يدرك أن الأمر يختلف في حال موضوعات التفاوض على الوضع النهائي. فهناك ـ على الأقل ـ تحت سطح ما هو ظاهر، تربة صالحة لمواقف دولية تناصر الفلسطينيين وتقدر على دعمهم إن هم لم يتخلوا عن حقوقهم، في العديد من القضايا.

أ ـ هناك مسألتان بالذات: القدس واللاجئون. فمن يقرأ المقالات الافتتاحية في الصحف الأوروبية الرئيسية، أي تلك التي تعرف أكثر من غيرها توجهات الدوائر الحاكمة في بلادها، سيقرأ مواقف تقف على حافة تحذير المفاوض الفلسطيني من التفريط في هاتين المسألتين ربما ليس انتصاراً للحق والعدل، وإنما إدراكاً لكون قبول الفلسطينيين بحلول مجحفة في هاتين المسألتين، هو مقدمة كامنة لمستقبل من عدم الاستقرار في المنطقة.. وهذه مخاطر لا يريدها أحد. فالمنطقة بمواصفاتها وكوامنها جميعاً، لم تفقد بعد أهميتها الدولية، وليست مرشحة لفقدانها في المستقبل المنظور.

وفي مسألة اللاجئين بالذات، تنبغي الإشارة إلى أن حلف الأطلسي خاض «حرب كوسوفو» تحت راية «اللاجئين». وإن هذا فتح آذان الرأي العام وعقوله في العالم كله على مآسي اللاجئين، وعلى ما تؤدي إليه تلك الظاهرة ـ عندما تنتج من الحروب ـ من عدم الاستقرار حيثما يحل اللاجئون. وهنا

---

(٨) مصطفى الحسيني، «الفلسطينيون في مفاوضات الوضع النهائي،» السفير، ١٥/٩/١٩٩٩، ص ٢١.

يوضع في الاعتبار أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم قضايا اللاجئين وأكبرها (من حيث التعداد) وأعصاها والأهم، وأكثرها تعرضاً للتعسف والصلف.

ولا شك في أن هذه تربة لن تنكشف ولن تتعرض للشمس إلا بتحريكها. . وفي هذا يجب أن تبذل الجهود.

ب - غني عن القول ان توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم، أو تهجيرهم القسري - والإغراء نوع من القسر - إلى حيث لا يريدون، هو الوجه الآخر لمشكلة اللاجئين. وهذا هو المبرر الأمني لأي موقف ضد التوطين.

يحتاج توضيح ذلك إلى جهد عربي مكثف ومنسق، فالمرشح للمبادرة إليه أو الجدير بتلك المبادرة هو لبنان، لأنه سيكون الأكبر تأثراً والأكثر تضرراً - في حال فرض توطين اللاجئين - البعض حيث هم والبعض حيث لا يريدون، وهذا بحكم تركيبه الديمغرافي - السياسي. ويمكن القول ان مهمة الموقف العربي الموحد ضد التوطين، ذات شقين: **أولهما** أن يضغط على المفاوض الفلسطيني خشية أن يغريه بريق «الدولة المستقلة» أو يزيغ بصره، فيقبل بما يقال ان المفاوض الإسرائيلي سيعرضه: أي الاتفاق على «وضع نهائي» يؤجل مسألتي القدس واللاجئين إلى وقت لاحق وبعيد، قد يأتي وقد لا يأتي، وإن أتى فالأرجح أن يكون بعد فوات الأوان. **وثانيهما** أن يحرك تلك التربة الخصبة لدى الرأي العام في العالم، وهي ليست بعيدة عن بعض الدوائر الحاكمة في الغرب، حتى تستنبت منها مواقف رسمية ومعلنة، تدعم حق اللاجئ الفلسطيني في العودة والتعويض، وتدعم حقه في القدس.

ج - لا يجوز التذرع بالتفاوض لإهمال إدخال الأمم المتحدة طرفاً مؤثراً في المفاوضات. في هذا الشأن ليس جائزاً الاستماع لا للأمريكيين ولا للإسرائيليين عندما يقولون ان إثارة الموضوعات أمام المنظمة الدولية لا تتفق مع روح التفاوض. آن الأوان لنقل قضية اللاجئين بالذات إلى مجلس الأمن، فالقرار الدولي بشأنها صدر عن الجمعية العامة، وعلى رغم تكرار تأييده على مدى ٥٠ عاماً هي عمر المنظمة الدولية بعد صدوره، فهو لا يحمل ثقل مجلس الأمن.

سيقال إن «الفيتو» الأمريكي سيقف عقبة في هذا السبيل، وهذا صحيح، إنما ليس على الإطلاق. فالأرجح أن الولايات المتحدة ستعمل على عدم عرض

الموضوع على المجلس حتى لا تضطر إلى استخدام «الفيتو» في شأن يتعلق بوضع «لاجئين» بعد كل ما أثارته من نيران وصخب ضد حكومة يوغسلافيا باسم اللاجئين. لذلك، فالأمر المهم هو دفع المسألة إلى المجلس، في تحدّ واضح لواشنطن أن تستخدم «الفيتو». وحتى لو استخدمته في نهاية المطاف، تبقى أهمية ما سيجري من نقاش، إن حصل التصويت، من ناحية تعبيره إما عن مدى التأييد الدولي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، أو في الحد الأدنى ستوضح مدى ارتباك المجتمع الدولي أمام هؤلاء اللاجئين.

وفي هذا الشأن أيضاً، قد يكون من الأهمية بمكان أن يصدر عن الأمم المتحدة وعن الجمعية العامة كما عن الأمين العام، ما يعيد تأكيد أن القرار الذي يقضي بحق اللاجئين في العودة والتعويض، لم يذهب التقادم بقيمته أو مشروعيته كما تدّعي «إسرائيل».

كذلك فإن صدور بيان عن الأمين العام قد تكون له أهمية خاصة، حيث أثبت «كوفي أنان» في أكثر من مناسبة شجاعته ونزاهته. وفوق هذا، بسبب عوامل ترجع إلى خلفيات حياته الخاصة، لا تستطيع «إسرائيل» ولا الصهيونية الأمريكية اتهامه بالتحيز ضد اليهود أو الدولة اليهودية(٩).

د ـ إزاء الاحتمالات الواردة بأن تعمد «السلطة الفلسطينية» إلى إعلان دولة فلسطينية، وبخاصة بإرادة منفردة، يمكن النظر إلى هذا الموضوع في ضوء مبادئ عدة أساسية:

أولها ـ ان هذا الإعلان ما هو إلا إقرار بحق ثابت للشعب الفلسطيني في وطنه، وهو إقرار كاشف لحقيقة كانت دافعاً للجمعية العامة للأمم المتحدة لإنشاء لجنة عمدت إلى تسميتها: «لجنة الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني». وبالتالي فهو ليس تطبيقاً لقرارات التقسيم أو العودة.

وثانيها ـ ان أية اتفاقية تمس هذه الحقوق الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف لا تلزم الشعب الفلسطيني حالياً ومستقبلاً، وتنطبق عليها بدقة مقولة: «لقد أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق».

---

(٩) مصطفى الحسيني، «المفاوضات النهائية: عوامل مؤاتية،» السفير، ٢٨/١٠/١٩٩٩، ص ٢١.

وثالثها ـ ان أي إعلان من هذا النوع ينبغي ألا يضر بالهدف الأعلى للاستراتيجيا القومية الهادفة إلى «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين». وبالتالي فإن تقويم أي إعلان يجري في ضوء مدى توافقه، أو تناقضه، مع ذلك الهدف الأعلى. وبصفة خاصة فإن أي إعلان من هذا النوع يجب ألا ينص على التنازل عن أي حقوق فلسطينية، سواء بخصوص الأرض أو الشعب.

ورابعها ـ إن أول مؤشرات تقويم إعلان دولة فلسطينية يمكن أن يتمثل في إقرارها حق العودة للفلسطينيين كافة بلا استثناء ولا تمييز، إلى منابتهم الأصلية في فلسطين من ناحية، ومدى تأسيس هذه الدولة على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب من ناحية أخرى.

وخامسها ـ إن إعلان قيام دولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين، لا يمكن أن يترتب عليه تلقائياً إنهاء الصراع عربياً وإسلامياً، بل ينبغي الاستعداد لمواجهة مثل هذا الانطباع الخاطئ الذي ستسعى قوى عديدة فلسطينية وعربية إلى ترسيخه.

وسادسها ـ إن مثل هذا الإعلان ينبغي أن يصدر مستنداً إلى تنسيق عربي كامل، وبخاصة إذا صدر بإرادة منفردة ومن جانب واحد.

ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى أن هذه «الدولة» يبدو أنها قد أصبحت «مطلباً إسرائيلياً». وأساس ذلك أن «باراك» بات يدرك أن من العسير إبرام صفقة بين دولة مستقلة وحركة تحرر وطني، إذ ان مثل هذا الاتفاق سيصمد فقط باعتباره مجرد اتفاق مرحلي. ولذلك فإنه يفضل أن يتم التوقيع على الاتفاق الدائم من قبل دولة مستقلة يمكنها التعهد في قضايا دولية، مثل الامتناع عن إبرام تحالفات عسكرية مع دول معادية للدولة العبرية.

وهكذا، فإن «إسرائيل» التي باتت تتحدث علناً عن أن الدولة الفلسطينية غدت مصلحة إسرائيلية تريد سحب البساط من تحت أقدام «عرفات» الذي كان يهدد على الدوام بالإعلان عن هذه الدولة من ناحية، وتحويل هذا التهديد إلى فخ، حيث توحي له أنه ليس هناك مانع من إقامة الدولة الفلسطينية على جزء من الأراضي، ومن ثم تجد «إسرائيل» نفسها في حل من استمرار التفاوض من ناحية أخرى، وبخاصة لأن تلك الدولة ستقوم عملياً على الجزء الذي تسيطر عليه السلطة الفلسطينية، فيما ستكون بعيدة عن هذه السيطرة موضوعات القدس والمستعمرات والحدود النهائية، بل وحتى موضوع اللاجئين. ومعنى

ذلك أن هذه التسوية المؤقتة تصبح هي ذاتها اتفاق الوضع النهائي!

ومن المهم الإشارة إلى أن الجهود الإسرائيلية والأمريكية تتجه الآن وتحت اسم مفاوضات التسوية الدائمة، أو حتى مفاوضات اتفاقية الإطار، إلى البحث عن حلول مرحلية تكفي فقط لإدارة الصراع وليس لإيجاد حلول نهائية له.

ثالثاً: الدائـرة الإسرائيليـة

تدور في إطار هذه «الدائرة» واحدة من أعقد «المعارك» وأعنفها، لأنها «دائرة العدو»، الذي يسعى إلى فرض «هيمنته المطلقة» على المنطقة، بينما تسعى «الاستراتيجيا» إلى التصدي لهذا العدو، وتصفية كل نوازع العنصرية والتوسعية الكامنة في بنيته التحتية، ودفعه دفعاً ـ مهما طال الزمن ـ إلى القبول اختياراً أو اضطراراً بقيام «دولة ديمقراطية في فلسطين».

ولقد سبقت الإشارة ـ في سياق عرض معادلة إدارة الإمكانات ومعضلاتها ـ إلى أن المواجهة الشاملة تقتضي تبني سياسة محددة تجاه «الداخل الإسرائيلي»، بما ينطوي عليه من تكوينات اجتماعية وسياسية متعددة ومتباينة. فهناك «عرب فلسطين»، من غير اليهود، الذين استمروا في أراضيهم، وخضعوا للاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٤٨، وهؤلاء لا تشير إليهم «اتفاقات أوسلو»، ولكنهم «عرب» و«فلسطينيون»، وفي صفوفهم ظواهر مهمة، مثل «ظاهرة عزمي بشارة»، لا بد من التنبه لها والتعامل معها. وهناك «اليهود العرب»، سواء من أهل فلسطين قبل الاحتلال الصهيوني، أو الذين هاجروا إليها منذ عام ١٩٤٨. وهناك «الجماعات» التي يمكن أن يطلق عليها ـ تجاوزاً أحياناً ـ «معسكر السلام» داخل إسرائيل. وهناك «الجماعات اليهودية» الأخرى التي يضمها الكيان الصهيوني، بكل تنوعاتها وتناقضاتها.

فإذا كان «الحل الجذري» الذي تتبناه «الاستراتيجيا»، يتمثل في قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» يفترض أن تضم «اليهود» القاطنين فيها الذين يسلمون بجدارة هذا الحل وشرعيته، فإن ذلك الحل قد يتضمن نوعاً من «الحوار مع الداخل الإسرائيلي»، وفقاً لطبيعة كل «جماعة» من التكوينات الاجتماعية والسياسية المتعددة والمتباينة في داخل «إسرائيل»، كما سبقت الإشارة إليها، طالما يقوم ذلك «الحوار» ـ في جانب منه ـ على شحن وتغذية التناقضات، داخل الكيان الصهيوني، فضلاً عن تقليص الموارد والإمكانات وتعظيم عناصر الضعف

على الجانب الإسرائيلي. كما يرتبط بذلك إعادة توجيه التناقضات وترحيلها إلى «إسرائيل»، بما يعنيه ذلك من إعادة تأكيد أولوية الصراع العربي ـ الصهيوني على أي نزاع عربي ـ عربي، ومحاصرة «النجاح الهائل» الذي حققته «إسرائيل» في هذا المجال، كما يتمثل في ترحيلها التناقضات إلى النظام العربي بحيث لم يعد الصراع الأساسي في المنطقة هو الصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما الصراع العربي ـ العربي.

ومعنى ذلك أن الخطة العامة لإدارة الصراع، في إطار هذه «الدائرة الإسرائيلية»، يمكن أن تتفرع إلى عدة خطط متميزة. فتكون هناك خطة لحوار مع «الداخل الإسرائيلي»، بشكل عام، لتقييم احتمالات تبلور قوى سياسية، ذات وزن حقيقي ومؤثر، يمكن أن تلتقي على ميثاق من أجل سلام حقيقي، يقيم بنيانه على «دولة ديمقراطية في فلسطين»، ويقدم بالتالي حلاً حقيقياً للمشكلة الإسرائيلية، فضلاً عن حل المشكلة الفلسطينية، من دون الوقوع في شراك التطبيع. وتكون هناك خطة لحوار مع اليهود العرب، سواء من يهود فلسطين الأصليين أو من اليهود الذين هاجروا إليها من بعض الدول العربية. وتكون هناك خطة لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي» في مرحلة سريان اتفاقيات التسوية، وبخاصة بعد التوصل إلى اتفاقيات من هذا النوع مع سوريا ولبنان، واستكمال التسوية الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وكل خطة ينبغي أن يكون لها توقيتاتها وآلياتها وضوابطها، في إطار الخطة العامة لإدارة الصراع والتسوية.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن مثل هذه «السياسة» من الناحية العملية، تنطوي على «مأزق» محدد، لأنها قد تتعارض مع متطلبات مواجهة التطبيع. ولذلك تقدم لتأكيد أنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تهاون في الالتزام بمقتضيات هذه المواجهة من ناحية، وأن مثل هذه السياسة، في التخطيط وفي التنفيذ، ينبغي أن تتفرع عن خطة شاملة لإدارة الصراع مع «الداخل الإسرائيلي» من ناحية ثانية، وأنها يجب أن تخضع لأكبر قدر ممكن من الصرامة والضوابط لتحصينها وتحديد وجهتها وآلياتها، مع تأكيد أنه لن يكون هناك حوار بالكلمات وحدها من ناحية ثالثة. وفي هذا السياق من المتصور أن جانباً من هذا «المأزق» يمكن أن يحل عن طريقين:

أولاهما ـ أن الحوار مع «الداخل الإسرائيلي» ينبغي أن يقيد بشكل مطلق بهدف قيام «دولة ديمقراطية في فلسطين» من ناحية، وأن ينطلق استناداً إلى

الموافقة على «ميثاق لإلغاء العنصرية»، يتضمن إعلان إسقاط الصفة اليهودية الصهيونية للدولة، بما يستتبعه ذلك من التخلي عن سياسات الهجرة واستعمار الأراضي، فضلاً عن إلغاء كل القوانين العنصرية التي تقوم على التمييز لمصلحة اليهود، ومن أبرزها القانون الأساسي الذي يقوم مقام الدستور وقانونا العودة وملكية الغائب من ناحية ثانية، وعلى أن يجري التعامل مع اليهود كأفراد، لا كدولة ولا ككيان من ناحية ثالثة.

وثانيتهما ـ إعمال «مبدأ توزيع الأدوار»، حيث من المتصور ـ مثلاً ـ أن تدخل الأطراف الفلسطينية، وحدها من دون غيرها، في مثل هذا «الحوار»، لأن مسيرة الصراع ومسيرة التسوية، كلتيهما، تفرضان أنماطاً متعددة ومتباينة، وحتى متناقضة، من التداخل والتشابك بين أطراف فلسطينية وأطراف إسرائيلية. وعلى أقل تقدير، هناك ٢٠ بالمئة من سكان «إسرائيل» هم من العرب الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال منذ عام ١٩٤٨، على رغم أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية، ولكنهم في الوقت نفسه من مواطني هذه «الدولة»، وتنبغي الاستفادة من هذه «الحقائق» إلى أقصى قدر ممكن في إطار الاستراتيجيا المتوخاة. كذلك فإن الأجل القصير، وربما الأجل المتوسط أيضاً، سيحمل أنماطاً من التفاعلات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، في القدس وفي الضفة الغربية وفي غزة، بدءاً من سلوك «السلطة الفلسطينية» إلى سلوك «المقاومة الفلسطينية». وهذه التفاعلات ينبغي توظيفها أيضاً كلما كان ذلك ممكناً، في إطار الاستراتيجيا المتوخاة. ومن المتصور في سياق إعمال مبدأ توزيع الأدوار أن يخوض الفلسطينيون، كل بحسب موقفه من الصراع والتسوية، حرب استنزاف سياسية طويلة المدى تتضمن استراتيجيات وتكتيكات متنوعة لإنهاك إسرائيل، ليرفع طرف فلسطيني ـ مثلاً ـ شعار تحرير القدس كاملة، وليرفع آخر شعار تدويل القدس، ويرفع طرف ثالث شعار تقسيم القدس.. وهكذا. وفي جميع الحالات لا ينبغي لأي «عربي»، غير فلسطيني، أن يطرح أفكاراً أو تصورات تقوم على المساس بأي حق من حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ولو على سبيل التكتيك. ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أنه يجوز لأي فلسطيني أن يمس أياً من هذه الحقوق، فهي في الأصل حقوق غير قابلة للتصرف، ولكن الحديث عن إعمال «مبدأ توزيع الأدوار»، في ضوء الوقائع القائمة والقادمة على أرض فلسطين بدءاً بالمقاومة وانتهاءً بالسلطة، هو الذي يطرح هذه الإمكانية أمام مثل هذا التكتيك، مع تأكيد حصره في الفلسطينيين، ولهذه الغاية تحديداً.

وفي إطار توضيح هذه الفكرة، لننظر مثلاً إلى كيف نجحت «إسرائيل» مرات في «جر» العرب مسؤولين ومفكرين وكتاباً وراء ما تطرحه حول الموضوع نفسه من شعارات. ففي موضوع الانسحاب دار العرب كثيراً حول مصطلحات من نحو: «أراضي» أو «الأراضي» ـ الحدود الآمنة ـ حدود يمكن الدفاع عنها ـ تغييرات طفيفة في الحدود ـ أعماق يمكن الدفاع عنها ـ الأرض مقابل السلام ـ الأرض مقابل الأمن ـ السلام مقابل السلام ـ الخيار الأردني. . . إلخ.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن القول ان هناك إمكانيات حقيقية للحركة في داخل «الدائرة الإسرائيلية»، لتحقيق ما تصبو إليه «الاستراتيجيا»، على الأقل في الأجل الطويل، ومهما كانت النتائج محدودة في الأجلين القصير والمتوسط، ولكن من دون أي نوع من «التهوين» أو «التهويل»، لأن الأمر يتعلق بحل صراع حضاري ممتد، ربما لقرن آخر. ولكي يكون هذا التقدير دقيقاً، يمكن عرض أنماط ممكنة للحركة في إطار مجموعة من الدوائر الفرعية داخل الدائرة الإسرائيلية الكبيرة، وبخاصة دائرة اليهود العرب، ودائرة «حركة السلام الآن»، ودائرة المؤرخين الجدد. . من دون الحديث عن «عرب فلسطين» لأنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من «الدائرة الفلسطينية» التي سبقت معالجتها، على رغم أنهم ينتمون جغرافياً إلى «الداخل الإسرائيلي».

١ ـ اليهود العرب

يشكل «اليهود العرب» حوالى المليون نسمة من سكان دولة «إسرائيل»، معظمهم من المغرب، واليمن، والعراق. وهم يمثلون بهذا العدد قرابة خُمُس الكيان الصهيوني. وإذا أضيف إليهم عدد «العرب الفلسطينيين» من «المواطنين» في الدولة اليهودية، يصبح عدد الذين هم من أصل عربي أكثر بكثير من ثلث السكان.

يطرح هذا التشكيل البشري سؤال عروبة الأرض: أرض فلسطين، بمعنى: العروبة البشرية، لا العروبة الجغرافية والتاريخية القائمة بقوة الحق التاريخي. فهو يطرح السؤال عن دور محتمل يمكن أن تقوم به عروبة «الداخل الإسرائيلي» ـ أي اليهود من أصل عربي: سواء اليهود الفلسطينيين الذين عاشوا وولدوا في فلسطين، قبل الانتداب والهجرة اليهودية، وهم أقلية، أو اليهود العرب الذي «هاجروا» إليها من البلاد العربية، وهم الأغلبية ـ في مقابل دور تاريخي تقوم به «عروبة الخارج» التي مثلها اللاجئون والنازحون، والثورة الفلسطينية، والمجتمعات العربية. والسؤال هو: ماذا تستطيع العروبة عمله داخل

كيان «إسرائيل» من أجل حل تاريخي للمسألة الفلسطينية، بل وللمسألة اليهودية؟[10].

بداية ينبغي الاعتراف بالتراكم الهائل من الانتصارات التي أحرزتها «إسرائيل» على صعيد فصل «اليهود العرب» عن محيطهم الحضاري والقومي والثقافي، وتزوير وعيهم، بل وتجنيدهم في حروبها العدوانية ضد شعوبهم ومجتمعاتهم التي انشقوا عنها «مختارين» أو مكرهين. . بل لقد أصبحوا أشد شراسة في الحروب ضد «العرب»، لاعتبارات مفهومة، من غيرهم من اليهود الغربيين.

ومع ذلك ينبغي استكشاف احتمالات تفكير مختلف في الموضوع يتجه إلى تصحيح هذه الواقعة؛ فهؤلاء «اليهود العرب» قسم من أمتنا فقدناه لهذا السبب أو ذاك، وان الأجدر بنا أن نفكر في طرائق جديدة لاستعادته. ولعل المدخل إلى ذلك هو تطوير مقاربة جديدة للمسألة اليهودية، ولمسألة اليهود العرب بالذات، وإنتاج خطاب سياسي جديد يتوجه إليهم بمفردات ورسائل مختلفة عن تلك التي درجت عليها لغتنا السياسية في المراحل المنصرمة.

في الماضي، لم يجر الانتباه إلى هذه الكتلة الاجتماعية ـ الثقافية، داخل الكيان الصهيوني، بالقدر الكافي والمطلوب، إذ لم تكن تمثل في الوعي العربي بنية مستقلة تستحق النظر إليها في كليتها، فقد كان يجري التفكير في «اليهود العرب» لا بوصفهم يهوداً عرباً، بل من حيث هم قسم من اليهود الشرقيين (السفارديم). كانت الثنائيات الحاكمة للوعي العربي في موضوع اليهود ثلاث ثنائيات: اليهود الصهاينة واليهود غير المتصهينين؛ اليهود الشرقيون (السفارديم) واليهود الغربيون (الاشكناز)؛ اليمين الإسرائيلي واليسار الإسرائيلي. من داخل هذه الثنائيات كان يجري التفكير، وعلى قاعدة معطياتها كانت تتبلور التصورات، والاستراتيجيات، والسياسات، المتصلة بالشأن اليهودي (والإسرائيلي بخاصة). ولعل الأوان آن لإعادة إنتاج تصنيف وتعريف جديد لليهود ـ داخل كيان إسرائيل ـ على قاعدة ثنائية جديدة هي: اليهود العرب واليهود غير العرب، وبالتالي بناء مواقف وسياسات جديدة على مقتضى معطيات التفكير من داخل هذه الثنائية.

---

(١٠) انظر في تفصيل ذلك: عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» المستقبل العربي، السنة ٢٢، العدد ٢٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩).

أول البدهيات المترتبة على العمل بهذه الثنائية هو وجود قسم من الجماعات العربية ـ داخل كيان الدولة الصهيونية ـ غُرِّرَ به، وتعرض ولاؤه إلى التزوير والمسخ. وعروبة هذا القسم متقررة بأحكام التاريخ والجغرافيا، ولا تنال منها يهوديته في شيء. أسباب ذلك التغرير عديدة، وسياسات دولنا جزء منها، غير أن السبب الرئيسي فيها هو فعل الاقتلاع الصهيوني العنيف والوحشي الذي أتى على الانتماء القومي التاريخي لليهود العرب بالتدمير، مستكملاً فصوله في الهجمة الايديولوجية التي أنجزتها الآلة الإعلامية والتعليمية الإسرائيلية.

إن الصهيونية كانت ـ ولا تزال ـ فعل اقتلاع مزدوج: اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم، وتشريدهم في أصقاع الأرض من ناحية، واقتلاع اليهود من أوطانهم والزج بهم في آتون الصراع المتفجر في منطقتنا من ناحية أخرى.

أما لماذا لم نستطع أن نستعيد هؤلاء اليهود العرب إلى ديارهم الأصل، حتى أولئك الذين هاجروا منهم من فلسطين المحتلة واستقروا في أوروبا وأمريكا؟ فبسبب أننا لم نضع في سلم أولوياتنا أن نستعيدهم، ولم نجهز أنفسنا لذلك، فكان أن تركنا الانطباع لديهم بأننا تخلصنا منهم، وزاد من تكريس هذا الشعور تواتر الحروب بين العرب و«إسرائيل». واليوم، بات من أوجب الواجبات الوطنية والقومية رسم سياسات جديدة هادفة إلى فتح باب العودة أمام «اليهود العرب» إلى أوطانهم، رداً تاريخياً على الاقتلاع والتهجير القسري الصهيونيين. وينبغي تأكيد أن مثل تلك السياسات تقتضي صياغة خطاب سياسي جديد يُطمئن «اليهود العرب» على مصيرهم وأمنهم ومصالحهم في ديارهم العربية، ويرفع عنهم الشعور بالإثم والخطيئة.

ومعنى ذلك أن هذه «المعركة» تحتاج إلى خطاب سياسي متسامح، يقوم على عدد من القواعد: **أولاها** أن «اليهود العرب» ضحايا للحركة الصهيونية ـ الغربية المنشأ ـ وليسوا مسؤولين عن هجرتهم من أوطانهم إلى فلسطين المحتلة. **وثانيتها** أنهم ليسوا في عداد المستوطنين والمحتلين لفلسطين، بل هم في أرض عربية، وجزء من وطنهم العربي يملكون الإقامة فيه إن شاؤوا ـ على مقتضى اعتبارهم إياها أرضاً عربية لا إسرائيلية.. وهذا شرط لرفع صفة الاستيطان عنهم ـ مثلما يملكون العودة إلى بلدانهم العربية الأصل، والإقامة فيها إسوة بباقي أبناء وطنهم من المسلمين والمسيحيين. **وثالثتها** أن تناقض الأمة العربية ليس مع اليهود واليهودية، بل مع الصهيونية التي تستثمر استثماراً سياسياً

انتهازياً في العقيدة اليهودية وفي أوساط معتنقيها.

إن هدف خطاب التسامح العربي هو - في المقام الأول - تجريد الصهيونية من دروعها البشرية العربية، وفك الارتباط بين «اليهود العرب» وبينها: عقيدة، ومشروعاً، ودولة، في إطار تنمية تناقضات المجتمع الإسرائيلي، وتعريضه إلى نزيف بشري، وسياسي، ونفسي. ويقتضي ذلك تقديم طمأنة حقيقية للكتلة اليهودية العربية داخل «إسرائيل» على مصيرها حين العودة إلى وطنها الأصلي، شبيهة بتلك الطمأنة التي قدمها المغرب لأعضاء حركة «بوليساريو» في صيغة «إن الوطن غفور رحيم»، والتي أحدثت نزيفاً بشرياً داخلها بالتحاق قسم كبير منهم بالمغرب.

إن معركة الأمة العربية ضد الصهيونية هي معركة على أرض سلبت هي فلسطين، وعلى شعب شرد من أرضه هو الشعب الفلسطيني. هكذا كانت في الأصل، وهكذا ستبقى على الرغم من كل وثائق التزوير التي تمثلها «اتفاقات التسوية». غير أنها معركة على البشر أيضاً: على قسم من شعوبنا العربية اقتُلع وهُجر من دياره، وسيق إلى فلسطين كي يمنحها يهوديتها على حساب عروبتها.

٢ - حركة السلام الآن

ليست هنالك أية مبالغات في تقدير حجم «حركة السلام الآن» ولا وزنها السياسي، ومن ثم تأثيرها، في التوجهات الإسرائيلية الرئيسية. ومع ذلك فهي تتحرك في اتجاهات قد يكون بعضها مؤاتياً للحقوق العربية، ويمكن دفعها لكي تسير في الشوط إلى مداه أحياناً، أو حتى بهدف إسقاط «القناع» عن وجهها.

وفي هذا الإطار، وفي سياق تقدير الإمكانات السياسية التي يمكن أن ينطوي عليها «الحوار» مع «حركة السلام الآن»، نكتفي بالإشارة إلى نص البيان الذي نشرته الحركة في الصحف الإسرائيلية، على شكل «إعلان»، بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٩٩٩، والذي دعت فيه الحكومة الإسرائيلية إلى الاعتراف المبدئي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة. وفي ما يلي نص ذلك البيان كما ورد في **هآرتس**: «ان الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي مضى عليه مائة عام، لن يبلغ نهايته من دون حل مشكلة اللاجئين. وإن أي اتفاق مع نصف الشعب الفلسطيني، يبقي النصف الآخر خارج دائرة السلام، لن يؤدي إلى سلام حقيقي دائم وثابت. ولا يوجد أي حل من دون الموافقة المبدئية من

جانب حكومة إسرائيل على حق العودة، وهو الحق الراسخ في الأخلاق الإنسانية وفي القانون الدولي. ومن هذه الناحية لا يوجد فارق بين لاجئ اقتلع من أرضه من جراء الحرب، ولاجئ طرد فعلاً من قبل القوات الإسرائيلية، أو بين لاجئ ٦٧، أو بين اللاجئين أنفسهم وذرياتهم. فهم جميعاً قد منعوا من العودة.

إن حق العودة يضمن لكل لاجئ فلسطيني الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين وبين الحصول على تعويض.

أ ـ إن اللاجئين الذين يختارون العودة، سيعودون إلى دولة فلسطين، حيث ستجري إعادة تأهيلهم هناك بالاستعانة بصندوق دولي للاجئي فلسطين. وسيكون لدولة فلسطين الحق في سن قانون العودة الذي يضمن لكل فلسطيني الحق المطلق في الإقامة والاستقرار في فلسطين. كما يحق لدولة فلسطين منح الجنسية الفلسطينية وجواز السفر الفلسطيني لجميع اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم كجنسية أولى أو جنسية ثانية.

ب ـ أما اللاجئون الذين يفضلون التعويض على العودة فسيحصلون على تعويضات سخية عن ممتلكاتهم التي بقيت في إسرائيل، وكذلك على معاناتهم في الماضي، وعلى الفرص الضائعة، وهذه التعويضات سيجري تمويلها من صندوق دولي للاجئي فلسطين.

ج ـ وكخطوة رمزية من أجل تضميد الجرح التاريخي، فإن دولة إسرائيل ستسمح بعودة عدد من اللاجئين إلى داخل الأراضي الإسرائيلية. وستجري مفاوضات حول العدد الفعلي للعائدين وفئاتهم والجدول الزمني وترتيبات الاستيعاب.

ومن المفهوم أنه لن يجري وضع حد لمأساة واحدة عن طريق خلق مأساة أخرى، حيث لا يجري حل مشكلة لاجئين عن طريق خلق مشكلة لاجئين جديدة. ولذلك فإن الإسرائيليين لن يجري إبعادهم عن منازلهم وأراضيهم من أجل إعادة لاجئين فلسطينيين إليها. وبناء عليه سيجري إسكان العائدين الفلسطينيين إلى إسرائيل كمواطنين جدد.

كما ستجري إقامة صندوق دولي بمشاركة إسرائيل لتمويل العملية كلها.

وسيقوم الطرفان بالإعلان بشكل احتفالي عن حل مشكلة اللاجئين

الفلسطينيين عند تنفيذ الاتفاق في هذا الخصوص».

٣ ـ المؤرخون الجدد

يمكن القول ان ظاهرة «المؤرخين الجدد» تطرح تحدياً فكرياً شديد الخطورة. وتتمثل أهمية هذا التحدي في أن وزارة التعليم «الإسرائيلية» تعيد النظر في منهاج تدريس تاريخ قيام الدولة العبرية، بحيث تتم مراجعة سرد الوقائع، بما قد يبدو للوهلة الأولى أنه اعتراف واضح بالغبن الذي ألحقه المشروع الصهيوني بالشعب الفلسطيني. كما أن مراجعة السياق التاريخي تتضمن إقراراً واضحاً بأن «الحقائق» التي كانت في صلب نصوص الهيئات التعليمية في «إسرائيل» كان فيها الكثير من التشويه المقصود، على أساس «أن الغاية تبرر الوسيلة»، حتى ولو كان التبرير على حساب الحقائق الموضوعية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

هذا التطور يتولى «المؤرخون الجدد» تسويقه وتبريره، على المستوى العام للدولة الصهيونية، بادعاء أن هذه «المراجعة» دليل «نضج»، وان «إسرائيل» ترسخت واستقرت ولم يعد من ضرورة اعتماد التزوير الصارخ للوقائع التي لا تزال السمة الأساسية للخطاب الصهيوني.

بداية، ترمي نظرية «التاريخ الجديد» التي يتبناها «المؤرخون الجدد» ـ بالإضافة إلى فريق «علماء الاجتماع النقديين» وعدد من العاملين في الصحافة والسينما ـ إلى دحض الكثير من الأساطير، والكشف عن الكثير من «الحقائق» و«المسلمات» حول نشأة الصهيونية وقيام دولة «إسرائيل». وهم يرون أن الصهيونية، في أفضل أحوالها، كانت حركة قومية عدوانية، تتطلع إلى التوسع، وهي نتاج الإمبريالية الغربية، وأنها تتحمل تاريخياً مسؤولية المأساة الفلسطينية، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، بل وتاريخ العنف في المنطقة، وبخاصة أنها تبنت منذ منتصف الثلاثينيات وعلى مدار الأربعينيات وما بعد، منهج التطهير العرقي أساساً لمعالجة الوجود العربي في فلسطين، وبناء «دولة يهودية» من دون أقلية عربية.

ومن أجل إقناع العناصر المحافظة والمتشددة، التي تشير إلى خطوة المراجعة النقدية وما قد تنطوي عليه من تشكيك في شرعية قيام «إسرائيل»؛ يذهب «المؤرخون الجدد» إلى أن ثقة «إسرائيل» بنفسها وبقوتها وبديمومة تفوقها،

إضافة إلى انتشار «ثقافة السلام»، وبخاصة بعد «اتفاقات أوسلو» مع الفلسطينيين، تجعل الوضع مشابهاً إلى حد ما للتجربة الأمريكية، عندما استكملت قوتها في مجابهة ذاتها واعترافها بالظلم الذي ألحقته بالسكان الأصليين من «الهنود الحمر»، فضلاً عن أنه لم يكن في وسعهم أن يكشفوا عن هذه الحقائق، ويكاشفوا مواطنيهم بها - إلى حد الصدمة - إلا استناداً إلى الأسرار الكثيرة الواردة في الوثائق والمحفوظات التاريخية، المتعلقة بدولة «إسرائيل»، التي سمحت الحكومة الإسرائيلية بإماطة اللثام عنها أمام الباحثين.

وعلى رغم أنه لا يجوز التقليل من أهمية هذا التطور الذي أقدم عليه «المؤرخون الجدد»، لكن في الوقت نفسه ينبغي تجنب المبالغة في اعتبار هذه الظاهرة بمثابة تراجع عن مقومات وأسانيد المشروع الصهيوني، بل ينبغي تأكيد أن هذه المراجعة تأتي ضمن إطار المفهوم الصهيوني، وليست تمرداً عليه أو انسلاخاً عنه.

من ثم وتحسباً لقيام أي فئات بالدعوة للحوار مع «المؤرخين الإسرائيليين الجدد»، أو قبل أن يكتشف دعاة التطبيع أن ظاهرة المراجعة النقدية لتاريخ قيام «إسرائيل» هي دليل نجاح محاولاتهم نشر «ثقافة السلام»، وبالتالي تبرير دعوتهم للتطبيع، أو توهم أنها تهيئ فرصة إرساء تسوية وتعايش بين «إسرائيل» ودولة فلسطين، لا مفر من مجابهة هذه الفئات المنقطعة عن مشاعر وحقوق ومصالح شعوبها بهدف ردع تماديها ووقف محاولة استئناف اختراقاتها.

ولا بد من الإشارة إلى أن «المؤرخين الجدد» في «إسرائيل» ليسوا كلهم على توافق، كما أنه يوجد بينهم من قام بالمراجعة النقدية نتيجة اقتناع مبدئي، وهم من الذين رفضوا المسلمات العقائدية للصهيونية. ولكن هؤلاء ما زالوا قلة وليست هناك أية مشكلة معهم، بل على العكس يمكن أن يكونوا حلفاء في المعركة ضد المشروع الصهيوني، طالما أنهم يقاومونه من خلال مقاومتهم للاستعمار وللعنصرية، ومن زاوية أن الدعوة الصهيونية لإقامة كيان يهودي منسلخ من شأنه أن يفترض أن اللاسامية حالة طبيعية عند غير اليهود، وبالتالي ملازمة للطبيعة البشرية، وهو ما يفرض على اليهود الآن ومستقبلاً أن يتحصنوا في إطار قومي يهودي محض.

هنا تبرز المفارقة. يعمل هؤلاء «المؤرخون الجدد» على إيجاد مخرج من المأزق الأخلاقي الذي تجد «إسرائيل» نفسها فيه، ومن التناقضات الجوهرية التي

يولدها المشروع الصهيوني بالنسبة لمستقبل الكيان «الإسرائيلي» من جهة، وليهود «إسرائيل» أنفسهم من جهة ثانية. لذلك يجب التفرقة بين القلة التي سلخت نفسها عن الصهيونية، عقيدة ومشروعاً وسياسة، وبين معظم «المؤرخين الجدد» الذين يقومون بمراجعاتهم النقدية واعتماد الحقائق في سرد ما ألحقه قيام «إسرائيل» من ظلم بحق الشعب الفلسطيني، نتيجة للسياسات التي مارستها ـ ولا تزال تمارسها ـ «إسرائيل»، والتي تشكل الدافع الرئيسي لتوسعها وقيام مستعمراتها ولتهويدها القدس ولإنجاز أهدافها في الهيمنة.

ومعنى ذلك أن التعامل مع هذا التحدي الذي تشكله ظاهرة «المؤرخين الجدد» يجب أن ينفذ إلى مدى عمق المراجعة، واستعداد هؤلاء المؤرخين لأن ينفذوا بدورهم إلى جذور الأزمة، وعدم الاكتفاء بدراسة بعض مظاهرها. ويجب في النهاية انتزاع إجابة «المؤرخين الجدد» عن السؤال الحقيقي والمغيب منذ أكثر من خمسين عاماً أي: هل تمثل «إسرائيل» حقيقة حاجة يهودية؟

إن ما يقوم به «المؤرخون الجدد» في «إسرائيل» هو مجرد مراجعة نقدية للوقائع والأحداث، بغية حماية المشروع الصهيوني وتطويره وجعله أكثر قبولاً من المجتمع الدولي، ولكي تكون «إسرائيل» بمنأى عن المساءلة بالنسبة للأجيال «الإسرائيلية» القادمة. بمعنى آخر، فإن التأريخ الذي يحدث الآن في أوساط أكاديمية وفكرية في «إسرائيل» إنما هو عملية استباق وقائي، كي لا تدفع التزويرات والتشويهات والأكاذيب التي رافقت قيام الكيان الصهيوني في فلسطين إلى انتشار صيغ اللاانتماء مستقبلاً، ومن ثم التنصل من الولاء لمؤسسة قامت على أنقاض كيان وطني فلسطيني قائم فعلاً ويتمتع بشرعية تاريخية.

إن ظاهرة «المؤرخين الجدد» ليست فريدة من نوعها، كما أن الشعور بالحاجة إلى الاعتراف بما حدث من ارتكاب جرائم وتصفيات عرقية ومذهبية وغيرها صارت متواترة، ذلك أن استقامة الحال الأخلاقية في بلد ما أخذت تستدعي «تطهراً» من الخطايا والجرائم التي قامت بها حكومات ونظم عنصرية واستعمارية ضد قطاع من المواطنين. فقد كان هناك اعتذار من بريطانيا قدمته إلى الشعب الأصلي في استراليا، واعتذار من أسبانيا عن محاكم التفتيش، واعتذار من اليابان عن سياساتها الاستعمارية في الماضي، وعن دورها في الحرب العالمية الثانية. كما يلاحظ اليوم في صربيا شروع مثقفي الصرب وشرائح كبيرة من الشعب في مواجهة ما اقترفه نظام ميلوسيفيتش بحق أهالي

كوسوفو الألبان، ومسلمي البوسنة من قبلهم. كذلك تمكنت جنوب أفريقيا من تقويم العلاقة ـ من خلال حركة التحرر الرائعة والمقاومة المتواصلة ـ بأن ردت للأكثرية موقعها الديمقراطي، مع تأكيد ضمان حقوق «الأقلية البيضاء»، بما جعل هذه التجربة النضالية الرائدة نموذجاً لترويض النقمة المشروعة، وتجنب اللجوء إلى الانتقام، لأن حرمان الإنسان الأفريقي «الأسود» من حقوقه لا يجيز حرمان «الإنسان الأبيض» من حقوقه في جمهورية أسسها مانديلا وبلور إنسانيتها. ولعل أوضح تجربة في التبرؤ من ممارسات إجرامية، والتزام عكسها، هو التزام الحكومات الألمانية المتعاقبة بعد الحرب العالمية الثانية بنبذ كامل لحقبة النازية، وما ترتب على هذا من إعادة النظر بشكل جذري في قيم وأسس الحضارة الألمانية.

ومعنى ذلك أن ظاهرة المراجعة النقدية وتصويب السرد التاريخي الذي رافق أحداث قيام الدولة العبرية ليس فريداً من نوعه، لكن الأمر يختلف بظروف قيامها وبطبيعة تركيبها.

بادئ ذي بدء، تنطلق المراجعة التي يقوم بها «المؤرخون الجدد» من أن قيام «إسرائيل» يمثل حالة استثنائية. هذا التأكيد يحد من جذرية المراجعة ويجعل الاستنتاجات المنبثقة عنها محدودة، بحيث إن المساءلة لن تشمل نقطة الانطلاق لقيام الدولة العبرية. بمعنى آخر تنطلق المراجعة من مسلمة أن دولة «إسرائيل» لها «حقٌ في الوجود». من أين ينبثق هذا الحق، وما هي مرجعيته وما هو المستند الشرعي لهذا الحق؟ كل هذه الأسئلة هي من المحرمات. وبالتالي فإن أية مراجعة للسرد التاريخي يجب أن تنطلق من هذه «المسلمة» التي تذهب إلى أن «إسرائيل» لها «حقٌ في الوجود»، عندئذٍ إذا حصلت أية محاولة للنفاذ إلى حقيقة هذه الفرضية تتغير قواعد المراجعة ويصبح من الوارد طرح سؤال: هل «إسرائيل» حاجة يهودية؟.. وهذا الطرح من شأنه أن يجمد أية مراجعة مطلوبة. لذلك فالإطار محدد مسبقاً والتعامل معه يكون محدوداً، إذا أريد للحوار النجاعة كما يؤكد «المؤرخون الإسرائيليون الجدد» و«الواقعيون العرب الجدد» أيضاً!!

من هذا المنظور تصبح المراجعة النقدية التي يقوم بها «المؤرخون الجدد» في «إسرائيل» محصورة في جعل نسيج الكيان «الإسرائيلي» أكثر استقامة، بحيث يبقى مستقبل «إسرائيل» صهيونياً، من دون أي احتمال لقيام تكامل مع الإطار

الأشمل إلا على أسس ضمان هيمنتها وسيطرتها وتفوقها في المنطقة ككل.

إن دعوة «المؤرخين الجدد» إلى الاعتراف بما اقترفته الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، تستهدف انتزاع اعتراف فلسطيني وعربي «بحق إسرائيل في الوجود»، بما يؤدي إلى تخل عربي وفلسطيني عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.. وحتى في التعويض. إذا تم هذا التحول تزول حال الاستثناء في ما يتصل بوجود «إسرائيل»، على اعتبار أن الاعتراف العربي «بحق إسرائيل في الوجود» يرسخ «شرعية» قيامها وشرعية ديمومتها. ومعنى ذلك أن «المؤرخين الجدد» لا يكتفون بأن يكون التعامل المستقبلي مع «إسرائيل» إقراراً واعترافاً «بوجود إسرائيل»، بل إن المطلوب في نهاية الأمر هو الإقرار والاعتراف «بحق إسرائيل في الوجود»! لماذا؟.. السبب يعود إلى أن الاعتراف «بوجود إسرائيل» هو إقرار بواقع، أما عدم الاعتراف بحق لها في الوجود فهو بمثابة تعليق للمجابهة، وبالتالي إمكانية استئنافها. إن الاعتراف بوجود يمهد لتحقيق «تسوية» بينما الاعتراف بحق الوجود يمهد لقيام «حل» للصراع.

ويفسر ذلك إصرار «إسرائيل» على أن تشمل أية مفاوضات مع الدول العربية ومع الفلسطينيين إنهاء حال الصراع وتطبيع العلاقات وتنميتها على المستويات كافة، وذلك كي لا تتعرض لأية مواجهات مستقبلية، وحتى يكون القبول العربي بوجود «إسرائيل» نهائياً وحاسماً وقاطعاً.

ولذلك عندما يعين «المؤرخون الجدد» حدود المراجعة النقدية، ونطاق الاعتراف بشأن الجرائم التي لحقت بالشعب الفلسطيني وأرضه، فإن أي «حوار» معهم ينبغي أن يمتد من «المقدمات» إلى «النتائج» الضرورية التي تترتب عليها، ومن ثم يبدأ ـ أو لا يبدأ ـ استناداً إلى ما يمكن أن يقدموه من إجابات عن الأسئلة الآتية:

أولاً: هل يمكن لهم أن يطالبوا «إسرائيل»، في ضوء الحقائق والوقائع التي اعترفوا بها، بأن تعتذر للفلسطينيين وللعرب؟، وهل سيدعون «إسرائيل» إلى تعويض مئات الآلاف من الفلسطينيين والعرب الذين تضرروا من جراء أعمال الإرهاب المتعمد والتشريد المخطط والعدوان المتواصل والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان في مختلف الأراضي المحتلة؟

ثانياً: هل سيلتزمون بالدعوة لأن يتاح لـ «طائفة» المواطنين العرب في

«إسرائيل» حق المساواة التامة، وإلا ما معنى المراجعة النقدية إذا استمر التمييز العرقي ضد المواطنين غير اليهود في الدولة العبرية؟

ثالثاً: هل يطالبون بمراجعة تاريخ الإعلام الصهيوني و«الإسرائيلي»، الذي اتهم المقاومة بالإرهاب واتهم الكثير من المفكرين والإعلاميين الفلسطينيين والعرب بـ «تزوير» الحقائق التاريخية عندما كانوا يفندون الادعاءات الصهيونية التي ساهمت المؤسسات الصهيونية والدبلوماسية «الإسرائيلية» في تعميمها؟

رابعاً: هل تشمل المراجعة النقدية اعترافاً بأن الحملة التي قامت بها «إسرائيل» وناصرتها فيها الإدارات الأمريكية المتعاقبة ضد قرار الأمم المتحدة عام ١٩٧٦ بأن «الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتميز العنصري» كانت حملة قائمة على التزوير، وان التشهير بالذين اقترعوا إلى جانب القرار خطأ؟ وهل لا تنطبق المراجعة النقدية على ما تبع قيام الدولة العبرية من ممارسات وسياسات، بمعنى أنها محصورة في حقبة التكوين؟ وبالتالي لا يجوز ملاحقة الآثار المترتبة على المنطقة التي استتبعت التزوير الكامن في منطق الصيرورة للمشروع الصهيوني؟

خامساً: هل هم على استعداد لوصف الحال في الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٦٧ بأن «إسرائيل» هي سلطة احتلال، وبالتالي عليها أن تلتزم باتفاقيات جنيف الرابعة بالقياس نفسه؟ وهل يتوقع منهم تأكيد أن القدس الشرقية على الأقل هي «أرض محتلة»؟ وهل يمكن لهم أن يدينوا وجود المستعمرات «الإسرائيلية» في هذه الأراضي، وألا يتكرر الآن ما أرادوا تصحيحه في تاريخ «إسرائيل» عند قيامها؟

إذا كان من «تسوية»، فالإجابة عن هذه الاستفسارات مطلوبة حتى تستقيم المعادلة؟ أما إذا كان من «حل».. فلا بد للمؤرخين الجدد أن يقولوا بوضوح ان المشروع الحضاري الذي يدعو إلى إقامة دولة ديمقراطية في كل فلسطين هو الدليل الدامغ على إنسانية أصيلة في التراث العربي. وإذا حصل مثل هذا «الاعتراف» تكون عملية مراجعة التاريخ إسهاماً في صناعته[١١].

---

(١١) كلوفيس مقصود، «دور «المؤرخين الجدد» في حماية المشروع الصهيوني،» الحياة، ٢٩/٨/١٩٩٩، ص ٧.

رابعاً: الدائـرة الدوليـة

إنها خطة للتحرك في البيئة الدولية بتنوعاتها المختلفة من القوى المعادية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى القوى الصديقة مثل المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز، فضلاً عن خطة خاصة للتحرك مع يهود الولايات المتحدة من ناحية، والمنظمة الصهيونية العالمية من ناحية أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن تأكيد وجود مجالات كثيرة مفتوحة للحركة في ميادين البيئة الدولية كافة بلا استثناء. وهنا يمكن الاكتفاء بالإشارة إلى الإمكانات القائمة عند طرفي النقيض: الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

١ ـ الولايات المتحدة و«إسرائيل»

ليست هنا حاجة إلى تفصيل القول بأن للولايات المتحدة الأمريكية علاقة خاصة تربطها بكل من الصهيونية، واليهود، وإسرائيل، فذلك ليس سوى تقرير أمر واقع لا يختلف أحد بشأنه. فالولايات المتحدة تقر بذلك رسمياً وشعبياً، ويقر به يهودها، وتقر به «إسرائيل». لكن الظاهرة اللافتة هي التسلق اليهودي إلى السلطة، ومكمن القرار الأمريكي. وتكفي أية نظرة سريعة إلى رموز السلطة والمواقع الأساسية التي تتخذ فيها القرارات، لمشاهدة كيفية تسارع التسلق ارتقاء، ومن ثم تسلم موقع بعد موقع من مراكزها المهمة. ويمكن البدء عند النقطة التي كان فيها «آرثر غولدبرغ» ممثلاً للولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، حين كان «ميزان الرعب» العالمي قائماً، وكانت الأمم المتحدة، ومجلس الأمن فيها حلبة التبارز بين القطبين العظيمين. في تلك الفترة أجيزت قرارات أهمها القرار رقم (٢٤٢) عام ١٩٦٧ الذي تضمن في غفلة من الجانب العربي تركيزاً على مشاكل الحدود بين الدول العربية و«إسرائيل»، إثر حرب عام ١٩٦٧، من دون التعرض لحدود «إسرائيل» نفسها ـ داخل فلسطين ـ التي كانت قد احتلتها كلها عام ١٩٦٧، ففتح بذلك المجال لضم فلسطين كلها ـ أو أي جزء تختاره «إسرائيل» منها ـ إلى الأراضي الإسرائيلية. والقرار الثاني يتعلق بالقدس في العام ١٩٦٧ نفسه، وقد فتح التنصل الأمريكي من ذلك القرار المجال لضم هذه المدينة المقدسة إلى «إسرائيل» إذا سمحت ظروف وتوازنات قوى، وأوضاع فلسطينية، وعربية وإقليمية.

لكن تطبيق هذه القرارات والتنفيذ الميداني للخريطة المبتغاة ما كانا ليجريا

خلال الأمم المتحدة، بل وجب استبعادها من عملية التنفيذ نظراً لوجود القطب السوفياتي والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز فيها. وتم الاعتماد في ذلك على سلطة الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هنا وكخطوة تالية نجد تغلغلاً في البيت الأبيض (والت روستر وأخوه يوجين). بعد ذلك يطل هنري كيسنجر، كمسؤول عن مجلس الأمن القومي، ثم يضم مسؤولية ثانية هي وزارة الخارجية. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية حتى ذلك الحين تعتبر عنصراً مهدئاً للاندفاع الأمريكي في ممالأة «إسرائيل»، فجرى بذلك تحييد أي أثر لها في مجال التهدئة. وفي فترة ولايته مستشاراً أمنياً في البيت الأبيض ووزيراً للخارجية، لا بد من أنه استطاع أن يغرس أنصاراً ويبعد غيرهم، كما أنه سجل التزامات أمريكية كانت متداولة شفاهاً، سجلها تحريراً ملزماً لأمريكا في جميع العهود. ومما يذكر أن وزارة الخارجية، بفعل هذا التغلغل انقلبت إلى محرض على العرب، حتى إن الكسندر هيغ، أول وزير خارجية في عهد ريغان، كان الرجل الذي أمّن لمناحيم بيغن الحصول على موافقة ريغان على اجتياح لبنان عام ١٩٨٢. ثم جاء جورج شولتز، وعمق كل المكاسب الإسرائيلية التي كان كيسنجر قد وثقها. وبعد هذا التغلغل المتدرج: الأمم المتحدة ـ البيت الأبيض ـ مجلس الأمن القومي ـ وزارة الخارجية، لم يبق إلا وزارة الدفاع. وقد قيل يوماً أن وزيراً أمريكياً للدفاع مرموقاً في زمانه ومكانته وهو فوريستال، اتخذ موقفاً معتدلاً تجاه العرب، مما أثار هجوماً صهيونياً ضده، دفعه في نهاية المطاف إلى الانتحار.

في رئاسة كلينتون الأولى تناقل الإعلام ـ اليهودي نفسه ـ ان اللوبي الصهيوني أخذ منه تعهداً بوضع أناس محددين ـ من اليهود ـ في مناصب معينة. وقد تبين بعد ذلك أن جميع مناصب القرار السياسي والعسكري والأمني قد أسندت ليهود، إضافة إلى القرار الاقتصادي المتمثل بوزارة المال (من بين ثمانين مسؤولاً رئيساً في حكومة كلينتون هنالك خمسون يهودياً).

هل كان اللوبي الصهيوني قطباً أوحد في هذا التدرج والارتقاء والتوسع؟ الملاحظ أن رموز السياسة الأمريكية في مواقعها الحساسة كانت بيد الأنغلوسكسون البروتستانت البيض. لكنها الآن أصبحت يهودية. فهل جرى إحلال أم تحالف؟ هل آنس الأنغلوسكسون في أنفسهم أنهم لم يعودوا قادرين وحدهم على إدارة زمام السياسة الأمريكية فلجأوا إلى اللوبي القوي ليساعدهم؟

وهل أبقى لهم هذا اللوبي شيئاً من النفوذ أو السلطة أو المشاركة؟

إن النظام الديمقراطي الأمريكي يجيز إنشاء «اللوبي» وقيامه بأنواع النشاط المناسب للجهة ذات المصلحة أو المصالح التي نظمته. ولكن نظام اللوبي يفترض فيه أن يعمل من خلال السلطة القائمة ومؤسساتها. إنما الذي شهدته أمريكا هو قيام اللوبي بالعمل على التوصل إلى السلطة نفسها وإدارة مؤسساتها لدعم نشاطاته، أي إنشاء سلطة فوق السلطة، وصية على السلطة، ومحركة لها.

هل هناك توافق حتمي وأزلي بين مصالح اللوبي الصهيوني ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها؟ ليس في الحياة السياسية حتميات ولا أزلية، الأمور كلها رهن بظروف، وكل قوة مندفعة لا بد من أن تلقى، عند نقطة ما، قوة مقابلة تعمل على وقفها وردها، والحلول مكانها.

وفي إطار التفكير في موقف الولايات المتحدة من «إسرائيل» وفي القوة الداخلية التي يتمتع بها اليهود في أمريكا، تمكن الإشارة إلى أربع نقاط: **أولاها**، أن تباعداً ـ ربما كان قد بدأ بالفعل ـ لا بد حاصل بمقدار ما بين أمريكا و«إسرائيل»، نتيجة ضمور إمكانات «إسرائيل» في تنفيذ وتدعيم السياسات الأمريكية، ونتيجة انتقال العرب أنفسهم إلى صف أمريكا بعد ما كانوا محايدين في ميل إلى الاتحاد السوفياتي في أثناء وجوده. **وثانيتها** أن لأمريكا مصالح بدأت تقر بها، أهمها النفط. ثم إن لبلاد النفط العربية مصلحة في إقامة لوبي لها في أمريكا نفسها، وبإمكان القوى الفلسطينية أن تلعب دوراً فيه. **وثالثتها** أن قوى جديدة قد تتقرب من العرب بمقدار ما تستأثر أمريكا بالثروات العربية لنفسها من دون تلك القوى، ومن هذه القوى أوروبا والصين. لكن من المهم أن نتذكر في النهاية أنه كما خسر الصليبيون محاولتهم للسيطرة على فلسطين وبلاد الشام، في معارك وقعت على أرض فلسطين، ابتداءً من معركة حطين وصولاً إلى معركة عكا الثانية، كذلك صراع اليوم فإنه لا يحسم بإعلام موجه لأمريكا ـ على فائدته، ولا بلوبي عربي فيها ـ على جدواه، وإنما يحسم مجدداً على أرض فلسطين، وعلى امتداد الوطن العربي من المحيط إلى الخليج[١٢]. **ورابعتها** أن هناك شرائح وفئات يهودية أمريكية يمكن التحرك في

(١٢) الدجاني، «القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي: نظرة استراتيجية».

صفوفها، بالإضافة إلى التحرك مع الأمريكيين من أصل عربي، بل والاستفادة منهم ومن خبراتهم في التحرك المنشود في أوساط اليهود.

٢ ـ الأمـم المتحـدة

يستخدم مفهوم الأمم المتحدة في هذا السياق ليعبر عن الوسائل القانونية بما يشمل المنظمات الدولية، والقانون الدولي، وما أصبح يعرف باسم الشرعية الدولية بشكل عام. ومن هذا المنظور، يمكن القول ان الوسائل القانونية المتاحة لإقرار الحقوق العربية والفلسطينية، لم تستخدم بما فيه الكفاية؛ ربما لأنها ليست حاسمة بما فيه الكفاية! ولأنها افتقرت في معظم الأحيان إلى آليّة التطبيق والتنفيذ، ومن ثم فقد يئس البعض منها وتركها جانباً، على الرغم من أنها قد تكون في بعض الحالات من أقوى وأنجح الأسلحة والوسائل المتاحة للدفاع عن هذه الحقوق. فالأمة العربية في موقف ضعيف، وقضيتها عادلة، ولكنها لا تملك الإمكانات المادية والعسكرية وحتى السياسية لفرض حقوقها على المعتدين الغاصبين. ومن هذا المنطلق كان أجدر بها أن تستخدم العدالة والموضوعية فقط ـ التي يفترض أن توجد في القوانين والمبادئ العامة والدولية منها خاصة ـ وأن تعتبرها نقطة ارتكاز للجهد والدعم والتأييد الدولي للحقوق العربية الثابتة.. لكن هذا لم يحدث بالفعل! ففي ميثاق الأمم المتحدة ثمّة بنود واضحة في الفصل السابع (العقوبات) تسمح لمجلس الأمن باتخاذ قرارات ملزمة لجميع الأعضاء، وتعطي آلية تنفيذية لفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وحتى عسكرية، كما تسمح بنقل الأمر إلى الجمعية العامة حال عمد أحد الأعضاء إلى استخدام «حق الفيتو» وفقاً لمبدأ «الاتحاد من أجل السلام». وهي الآلية نفسها التي استخدمتها الولايات المتحدة في حربها ضد العراق، ولا تزال تستخدمها للاستمرار في فرض الحصار الاقتصادي عليه.

ولقد سبقت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ـ بشكل منهجي مستمر بل وبالتزام، يكاد يبدو بمثابة التزام قانوني تجاه «إسرائيل» ـ تعمد إلى استخدام «حق الفيتو» لمنع اتخاذ قرارات ملزمة ضد «إسرائيل» في أي موضوع كان، بل إن الولايات المتحدة تضطر أحياناً لاستخدام «حق الفيتو» في أمور تخالف سياستها المعروفة والمقبولة والمعلن عنها، لأن ذلك قد يؤدي إلى خلق آلية عملية للضغط على «إسرائيل» وهو ما لا تريده.

وبالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة، هناك أيضاً محكمة العدل الدولية. وقد استخدمت في قضية ناميبيا المعروفة، حيث أصدرت قراراً بعدم شرعية استمرار انتداب جنوب إفريقيا العنصرية آنذاك على إقليم ناميبيا. وكان لهذا القرار أثر كبير في إنهاء استعمار جنوب افريقيا لناميبيا، ومن ثم استقلالها في ما بعد.

وفي إطار تطور المواثيق الإقليمية ـ كجزء من تطور القانون الدولي ـ شرعت مجموعات الدول الإقليمية، مثل اتحاد الدول الأمريكية، والمجموعة الأوروبية، في إنشاء آليات لتنفيذ المبادئ الدولية. وقد كان للأوروبيين مثلاً ـ لأنهم المجموعة الأقرب إلى «إسرائيل» والتي يمكن أن تنخرط فيها إسرائيل ـ محكمة أوروبية لحقوق الإنسان، يمكن للأفراد فيها مقاضاة الدول. وقد عانت انكلترا مثلاً تبعات هذه المحكمة كثيراً، حيث تمكن الأفراد من رفع قضايا فيها ضد انكلترا وإرغامها على احترام حقوق الإنسان ووقف التعذيب وتحسين ظروف المعتقلين ـ في إيرلندا مثلاً ـ لتتلاءم والمعايير الدولية. ويعتقد أن إسرائيل قد أحجمت عن المطالبة بالانخراط التام في السوق الأوروبية المشتركة تحديداً، كي لا تسمح لهذه المحكمة بأن تطبق صلاحياتها عليها، وتتاح للفلسطينيين ـ من ثم ـ آلية للوصول إلى «إسرائيل» عن طريق المحكمة الأوروبية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وهناك أيضاً مجموعة من المواثيق التي لم توقعها «إسرائيل»: من بينها ميثاق منع جميع أنواع العنصرية والتفرقة العنصرية، التي لا يستبعد ألا توقع عليها إسرائيل بتاتاً، لكنها تظل في الوقت نفسه ذات ثقل وتأثير دولي وعالمي.

إن هذه المواثيق في مجموعها تشكل عملياً بعداً خلقياً وسياسياً وثقلاً قانونياً ضاغطاً، تمكن الاستفادة منه بتركيز طاقات هائلة من الضغط والتأثير الدولي العملي والفعلي على «إسرائيل». هذا ليس حديثاً طوباوياً؛ لأن هناك عدداً من الأمثلة المحددة التي تمكن البعض فيها من الاستفادة من القانون الدولي لإرغام دول على التراجع عن مواقف معينة وتعديل مواقفها. ومن أمثلة ذلك الضغوط والتأثيرات التي تبذل حالياً على الصين، لتحسين أوضاع حقوق الإنسان فيها. وهو ثمن عليها أن تدفعه كي تحظى بموافقة أمريكا على توقيع بعض الاتفاقيات معها في إطار اتفاقيات «الغات»، بل لقد تمكن الفلسطينيون

أنفسهم في الماضي من إرغام «إسرائيل» على التراجع عن بعض مواقفها من خلال استخدام الضغط الأوروبي، وعبر تعرية ممارسات إسرائيلية معينة في ظل اتفاقيات ثنائية بين المجموعة الأوروبية و«إسرائيل». أصدرت «إسرائيل» الأمر العسكري الرقم (٨٥٤) ضد الجامعات مثلاً، فنجح الفلسطينيون ـ عن طريق الدول الأوروبية ـ في تعليق «بروتوكولين» بشأن الاتصال العلمي والثقافي بين «إسرائيل» والجامعات والحكومات والمؤسسات الأوروبية، إلى أن أوقفت إسرائيل هذا الأمر العسكري. كما تمكنوا من تأجيل تنفيذ اتفاق زراعي بين «إسرائيل» والدول الأوروبية، إلى أن وافقت «إسرائيل» مرغمة على السماح بتصدير المواد الزراعية من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أوروبا مباشرة من دون أي عراقيل. وقد تم تأجيل تنفيذ هذا الاتفاق أكثر من ستة أشهر، خسرت «إسرائيل» خلالها حوالى ١٣٠ مليون دولار من عائدات التجارة الدولية. فضلاً عن إصرار دول الاتحاد الأوروبي على عدم استيراد أية منتوجات من المستعمرات الإسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي، استناداً إلى عدم شرعية تلك المستعمرات.

ومعنى ذلك أن المجال الدولي متاح للعرب، كما هو متاح لغيرهم، لكنه يحتاج إلى جهد كبير، كما يحتاج إلى معرفة المواثيق والآليات الدولية وكيفية إعمالها بفاعلية. إن العالم من حولنا يصبح أكثر عالمية يوماً بعد يوم، ويزداد ترابطاً واتصالاً، فضلاً عن تزايد حاجة كل دولة للدول الأخرى، وتساقط الحواجز والحدود الرسمية بينها، حيث لم يعد بإمكان أية دولة اليوم أن تدّعي لنفسها السيادة المطلقة، وأنه لا حقّ للآخرين بالتدخل في شؤونها الداخلية.

ومن هذا المنطلق، وفي المرحلة التي أصبح بإمكان العرب الاستفادة فيها من هذه المواثيق ومن الدعم الدولي للقضية الفلسطينية، أتى ـ مع الأسف الشديد ـ اتفاق أوسلو وملحقاته على هذه الفرصة، حيث أصرت «إسرائيل»، في هذه الاتفاقيات وبتكرار غريب، على أن الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي قد اتفقا على أن الآلية الوحيدة لحل النزاعات بينهما هي الآلية الواردة في تلك الاتفاقيات. هناك أمرٌ غريب آخر، فالآلية الواردة ليست ملزمة، إنها للتشاور ثم التوفيق ثم التحكيم، إذا وافق عليه الفريقان فقط، أي أن الطرف الفلسطيني أصبح ممنوعاً عليه التوجه إلى الأمم المتحدة أو محكمة العدل الدولية أو الرجوع إلى أي مرجع قانوني أو دولي آخر غير المنصوص عليه في تلك الاتفاقيات. ربما كان من أخطر ما ورد في اتفاق أوسلو، هو التخلي الفلسطيني عن البعد

الدولي، وعن الحق في النضال على الساحة الدولية، بموجب القوانين والمواثيق الدولية لإحقاق حقوقه المشروعة. ومن ثم فقد وضعنا في موضع لا نحسد عليه: نناضل - إذا ناضلنا - ونطالب - إذا طالبنا - بتطبيق بنود تلك الاتفاقيات الظالمة، من دون أن نستند إلى المرجعية الحقيقية التي هي القانون الدولي، بل وحتى «الشرعية الدولية»[١٣].

(١٣) جوناثان كتاب، «المواثيق الدولية وتوفير الدعم القانوني لمقاومة إجراءات الاحتلال،» ورقة قدمت إلى: الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧، تحرير غسان عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة (عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨)، ص ٤١ - ٤٤.

خاتمة

في ضوء كل ما تقدم تبرز الحاجة الماسة إلى وقف التردي العربي والفلسطيني لتقليل الخسائر والحد من التنازلات. وأساس ذلك أن الأمة العربية في وضع دفاعي، وهي في هذا الوضع الدفاعي منذ أن بدأت الغزوة الصهيونية لفلسطين ورعاية القوى الكبرى لها. وأقصى الأمل اليوم يتركز على تحصين حال الأمة في هذا الموقع الدفاعي، ووقف مسار التدهور فيه.

ومن ثم ينبغي الاعتراف بفشل المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي العربي في تقديم معالجة حقيقية للتحدي الغربي ـ الصهيوني، مع تأكيد أن العلة لم تكن يوماً في الفكرة الوطنية الفلسطينية وفي الفكرة القومية العربية، ولا في شرعية أي منها، بل في الثقافة السياسية التي ترجمت تلك الفكرة إلى برنامج، وفي الأدوات التنظيمية التي نهضت بمهمات تنفيذ ذلك البرنامج. وإذا كان النقد قد درج على أن يسلك وجهة وحيدة، هي نقد النظم وتحميلها أوزار الهزائم، فإن النقد المطلوب اليوم هو نقد «البديل» نفسه: أي حركة التحرر الوطني.

ومن هذه الناحية تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجيا المتوخاة لمعالجة الصراع العربي ـ الصهيوني تنطلق ـ لا من فرضية النصر المقبل، ولا من فرضية الهزيمة القائمة بل من فرضية المقاومة الممكنة ـ لا من فرضية «إزالة إسرائيل»، ولا من فرضية إزالة أنفسنا وحقوقنا.. بينهما منطقة ينبغي الاجتهاد في العمل فيها (والجهاد): الدفاع الإيجابي الذي لا يدّعي ولا يسلم ولا يستسلم.

وفي هذا السياق ذاته يصبح الصمود لا مجرد فرضية ممكنة وإنما فريضة واجبة. وفي الحقيقة يعتبر الصمود بذاته فعل مقاومة. وفي أية مقارنة فإن تكلفة الصمود أقل بكثير من التكلفة الفادحة للاستسلام.. إذا جازت المقارنة.

كذلك فإن الصمود يمثل فعل إرادة الأمة، وهذا الفعل لا بد له في النهاية من أن يعلو على إرادة الحكام، وهذا ضمان مهم في المستقبل. وأساس ذلك أن خبرة الصراع العربي ـ الصهيوني، وخبرة أي صراع، تؤكد أولاً أن الفيصل في حسابات النصر أو الهزيمة هي إرادة الأمة وليس مجرد الهزيمة العسكرية ولا حتى احتلال الأرض، على اعتبار أن الصراعات الإنسانية منذ فجر التاريخ هي بالأساس «صدام إرادات». كما تؤكد ثانياً أنه مع الإرادة تتعاظم الإمكانات حتى المحدود منها، وفي غياب الإرادة تضيع الإمكانات مهما عظمت. ولنقارن بين خبرات الهزيمة في حرب ١٩٦٧.. وخبرات النصر في حرب ١٩٧٣.. والمقارنة هنا واجبة.

ففي مواجهة الهزيمة في حرب ١٩٦٧ كان القرار التاريخي الذي اتخذته جماهير الأمة، يومي ٩ و١٠ حزيران/يونيو، وبنفسها لأول مرة في تاريخ الصراع، بالاستعداد لخوض حرب حقيقية، على رغم خسارة معركة، مهما كانت فادحة، وقد أكدت بهذا القرار أن قطعة من أرض الوطن قد تسقط تحت الاحتلال، ولكن أية قطعة من إرادة الأمة ليست عرضة لأي احتلال. لقد أنزلت «إسرائيل» هزائم عسكرية بالعرب في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧. وفي مقابل ذلك كان هناك إدراك عربي أن تلك «هزائم تكتيكية»، ومن ثم كانت تعد العدة لاستئناف المعارك.

أما النصر الذي حققته الأمة في حرب ١٩٧٣، فقد كان نصراً في معركة تكتيكية لم يحسم الصراع فيها على المستوى الاستراتيجي، ولكنه مهد لحسمه لصالح العرب. وبدلاً من مواصلة «التقدم» على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي العربي، حدث ما لم يكن متوقعاً: إنه شيء يشبه الميلودراما في عالم السينما. . ذلك أن الحكام العرب، بطريقة غريبة على التاريخ، غريبة على الشعوب، غريبة على تاريخ الشعب العربي بالذات، انتقلوا من نصر تكتيكي إلى استسلام مبدئي، أي استسلام على مستوى «المبدأ»، موفرين على «العدو» عناء الصراع على المستوى الاستراتيجي.

إن الاستراتيجيا القومية التي تستهدف «إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين» تقتضي ابتداع وتطبيق أساليب خاصة لخوض «حرب باردة» من أجل تحقيق هذا الهدف الأعلى. ويمكن لهذه الاستراتيجيا، من مرحلة إلى أخرى، أن تدرس تجربة انهيار الاتحاد السوفياتي دراسة متعمقة ومتأنية. وإذا كانت الولايات المتحدة

قد استخدمت ثلاثة أسلحة أساسية لإحداث ذلك الانهيار المخطط ـ وهي: سباق التسلح، منع التقانة المتطورة، العقوبات والعزل ـ فإن دراسة مثل هذا المخطط تستهدف التفكير في الأسلحة المناسبة لتحقيق النتيجة نفسها في حال «إسرائيل». وبالمعنى نفسه يمكن لهذه الاستراتيجيا القومية أن تستخدم أساليب «حرب ساخنة» على غرار ما حدث في ناميبيا وزيمبابوي وجنوب أفريقيا حتى تحقق قيام دولة ديمقراطية تكفل مبادئ المواطنة والمساواة الكاملة لجميع المواطنين على أرضها.

وبناءً على ذلك، فإنه لا مفر من أن يتبلور تيار قومي تقدمي ديمقراطي، يأخذ على عاتقه ـ كمهمة أولى ـ بلورة آلية لتنسيق قوى وتيارات الأمة الأساسية، بهدف إنجاز المشروع الحضاري العربي بعناصره الستة: تحرير الإرادة الوطنية ـ الديمقراطية ـ التنمية المستقلة ـ العدالة الاجتماعية ـ التجدد الحضاري ـ الوحدة العربية. وفي هذا السياق يتولى طرح برنامج شامل للمواجهة يمكن لخاتمته أن تؤدي إلى تفكيك كل الأبنية العنصرية ـ القانونية والتنظيمية والمؤسسية ـ التي تمثلها دولة «إسرائيل»، وتصفية الكيان الاستعماري الاستيطاني داخلها، ومن ثم إنهاء الحل الصهيوني لمعالجة «المسألة الإسرائيلية» عبر تقديم حل عربي حضاري للصراع برمته.

لا بد لنشوء هذا التيار من أن يستند إلى تراث وأن يتجاوزه في الآن معاً. لقد عرف العرب في القرن العشرين مدارس سياسية ـ فكرية عديدة: التيار الإسلامي، التيار الوطني، التيار الشيوعي، التيار القومي. وتميزت المدرسة القومية في الخمسينيات والستينيات بأنها طرحت على الأمة العربية التحديات الفعلية التي تواجهها: الاستقلال السياسي والاقتصادي، التنمية، التدرج نحو الوحدة، موقع «إسرائيل» في الصراع العربي ضد القوى الاستعمارية. وقد بدا، فترة، أن «جماهيرها» تقلصت وذابت، إلى أن جاءت حرب الخليج لتثبت أنها لا تزال تشكل الاحتياطي الشعبي الأكثر اتساعاً. القوى موجودة ولكن لا برامج ولا أحزاب. قد تكون هذه القوى، في حالتها الخام، قد تراجعت، غير أن ذلك ليس سبباً للتخلي عن الدروس الهائلة للقومية العربية في الخمسينيات والستينيات في اتجاه إنجاز ما لم تنجزه من برنامجها بعد تعديله ليصبح متوافقاً مع نهاية القرن والتحولات الدولية الضخمة. إن الأمة العربية محكومة بذلك لأسباب عديدة:

١ ـ ستتوالد التناقضات الجديدة من جراء تطبيق نظام الهيمنة المفروض على المنطقة، وسيتجدد الوعي بمدى الارتباط بين أي نضال من أجل التقدم والارتقاء بمستوى الحياة وبين الاصطدام بقوى الهيمنة، وبالتالي بدولة «إسرائيل» والمصالح التي تحميها.

٢ ـ ستنهض قوى سياسية تعبر عن هذه التناقضات وترفع لواء الدفاع عن مصالح شعوبها بمفردات يبذل التيار الإسلامي جهداً لإدراجها في خطابه حالياً. ويعزز ذلك عملياً بضرب من المقاومة المسلحة التي تنزل بالعدو الصهيوني خسائر كبيرة، بالمقياس النسبي، ويكفي أنها أحدثت ثغرة في جدار الأمن النفسي للعدو الصهيوني، وهو أكثر خطورة من الأمن العسكري الذي تعرض بدوره لضربات مؤثرة. ومع ذلك فإن المواجهة الشاملة للعدو الصهيوني تقتضي بناء منظومة متكاملة، لأن حديث «الإبادة العسكرية» للعدو لا يستقيم، في المرحلة الحالية، مع التحديات التي يطرحها الاحتكار النووي الإسرائيلي، والذي يزداد حصانة بفعل عملية التسوية.

٣ ـ ستتوحد المنطقة بصفتها «ساحة» استراتيجية وأمنية واقتصادية وسياسية. ستفتح كلها أمام النهب الخارجي الذي تصونه «إسرائيل» وتأخذ منه حصة مؤكدة، وتساعدها في ذلك أنظمة حكم إقليمية. وليس من باب المبالغة القول ان «وحدة عربية سلبية» سوف تتحقق، بمعنى من المعاني، ذلك أن التعامل مع الوطن العربي لن يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات البلدان والأقاليم والدول إلا بالقدر الذي يؤدي ذلك إلى توطيد النظام الإقليمي الجديد الخاضع والتابع.

٤ ـ إن الحركة القومية العربية المتجددة هي الأقدر على تعيين مصدر التناقضات الجديدة، وعلى تقديم رؤية مطابقة لوضع المنطقة والعالم، وعلى حشد أوسع جبهة ممكنة ـ تضم قوى وتيارات الأمة الأساسية، وفي مقدمها التيارات الإسلامية ـ لإطلاق دورة جديدة من محاولات النهوض العربي. ويعتبر ذلك بمثابة اختبار جاد لمدى «ديمقراطيتها». إنها، في آن معاً، صادرة عن هموم العرب ـ كما هي فعلاً، ومواجهة لتعقيدات الوضع الدولي الجديد ـ كما هي فعلاً، مع تأكيد أن «التيار القومي العربي» لا يقف في جزيرة منعزلة مدعياً احتكار الحكمة والوطنية، وإنما يدخل في المفهوم الجديد للتيار «القومي» التيارات الأساسية الفاعلة على الساحة العربية، وبصفة خاصة التيارات الإسلامية

إلى جانب التيارات الليبرالية واليسارية، بل وحتى التيارات الوطنية (القطرية)، لأن تأكيد خطورة سيطرة المصالح القطرية الضيقة على الأداء السياسي العربي - في ظل هذا المفهوم - يقترن بتأكيد خطورة افتعال تناقض لا مبرر له بين الوطنية والقومية، لأن «القومي» يمكن أن ينتمي إلى هذه التيارات بغير تناقض أو ازدواج، فيكون قومياً، ويكون في الوقت نفسه وطنياً ومسلماً وليبرالياً ويسارياً.

٥ - إن الحركة القومية، في صيغتها الجديدة، هي الأقدر على صوغ برامج وتكتيكات ملائمة، لا تتوقف عند ترداد اللازمة حول «إزالة الكيان الاستعماري الصهيوني». هناك، حتماً، مرحلة أولى من الممانعة ورفض التطبيع ومقاتلته، في إطار من الإصرار على التمسك بالأهداف البعيدة، وبالرؤية الحضارية للصراع العربي - الصهيوني، وموقعه من العداء «الغربي» للنهضة العربية. إن الحركة القومية، وهي تملك في ذلك تراثاً معقولاً، يمكنها تعيين مواقع ضعف الخصم وحصارها، ومن ثم انتهاج سياسة تحالفات داخلية وخارجية قائمة على تقدير الواقع كما هو، وليس على تصورات له تخضعه لثنائيات لا أساس لها. وهنا ينبغي التنبه إلى مخاطر التيارات السلفية، بما في ذلك السلفية السياسية العلمانية، التي تغلق باب الاجتهاد، وتحشر الواقع، في كثير من الأحيان، في حذاء صيني من فكر يفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيف.

إن الهدف هو التوصل، بالجهد والعرق، إلى بناء طوق حول «إسرائيل» يضرب اختراقاتها، ويحاصرها، ويقلل من أهمية دورها في المنطقة بجعله غير قابل للممارسة. إن التوصل إلى هذه الحال، وهي حل وسط بين الحرب الشاملة والاستسلام، هو الكفيل بتجديد طرح الموضوع الأصلي: تقديم حل عربي لمعالجة «المسألة الإسرائيلية». ويجب الخلاص نهائياً من الفكرة التي تختصر ذلك إلى مجرد عملية عسكرية. إنها عملية حضارية شاملة، تنطلق من وقف الهجمة الاستعمارية والصهيونية إلى محاصرتها، إلى الانتقال للتغلب عليها.

وإذا كانت الأمة العربية ستبادر إلى تقديم حل لمعالجة «المسألة الإسرائيلية»، فإن ذلك يقتضي بالضرورة وصول العرب إلى حد من القوة والنهضة والديمقراطية يصبح ممكناً، معه، تقديم اقتراح استيعاب الإسرائيليين بصفتهم أفراداً يعيشون في المنطقة وليس بصفتهم كياناً أو دولة. هذا هو الطموح الكبير للعرب: الوصول إلى وضع لأنفسهم يصبح معقولاً معه وعد

«اليهود» في فلسطين بحقوقهم، كأفراد، في ظل نظام عربي جديد لا يمكن له التعايش مع «دولة إسرائيلية» متحصنة ومتوثبة ومستعدة للانقضاض عليه. وسيأتي ذلك في خاتمة تبلور حال عربية تكون قد حسمت مشكلة الأقليات كلها بحيث لا يبقى أمامها سوى مشكلة «الأقلية اليهودية».

ويجب التذكير هنا بأن ما لا يقل عن ٦٠ في المئة من سكان «إسرائيل» الحاليين عرب يهود، من حيث الأصل ـ إذا أضيف «اليهود العرب» إلى «يهود فلسطين الأصليين» ـ وأن الأمة التي فقدتهم يفترض فيها أن تصل إلى حيث تستطيع استعادتهم أو على الأقل تأسيس علاقات صحيحة معهم. ولا شك في أن التسامح من موقع القوة، قادر على استعادتهم، مادياً أو معنوياً. إن المزج بين الحصار والتضييق والمقاومة وقطع «الحبل السري»، واقتراح المخرج الديمقراطي الذي يؤمن لليهود حقوقهم كمواطنين، وليس كأمة، ضمن العرب، كل ذلك يمثل أبرز الملامح العامة لبرنامج الحركة القومية العربية بشأن معالجة «المسألة الإسرائيلية»، وتقديم «حل نهائي» لها، يضمن الخروج، مرة وإلى الأبد، من اللعنة التي طاردت «اليهود» طويلاً ومن محاولة «الحل الاستعماري ـ الصهيوني» توظيفها.

يطرح هذا الحل في ظل الإدراك بأن «إسرائيل الجديدة» ستتغير وستقوى، وستعد نفسها للمرحلة المقبلة. قد يصاحب ذلك تغيير ديمغرافي قائم على هجرة أوروبية كثيفة إليها. غير أن العرب لا يملكون بديلاً آخر من بناء أنفسهم، وتدبر أمر قوتهم، والوصول إلى مرحلة يكون فيها متوسط الوعي العربي السائد قادراً على التسامح مع ما أنزلته به دولة «إسرائيل»، وعلى تقبل «التعايش السلمي» مع الأفراد اليهود الذين يسلمون بأنهم مواطنون، مثل غيرهم، في دولة فلسطين الديمقراطية، التي يريد العرب بناءها.

يبدو هذا الهدف بعيداً جداً.. أسطورياً.. خيالياً. غير أنه التحدي الحضاري الأكبر أمام الأمة العربية. إن التقدم من تحقيقه هو مقياس التقدم العربي العام. إن الحل العربي لمختلف المشكلات التي تنطوي عليها «المسألة الإسرائيلية» يندرج في إطار السعي إلى تحقيق المشروع الحضاري النهضوي العربي، وفي حل «المسألة اليهودية» ـ التي تمثل جانباً من جوانب المشكلة ـ إضفاء للبعد الإنساني على العروبة، والدليل الساطع على أن مكانها بات محفوظاً تحت الشمس.

قد لا تكون الحال القائمة هي نهاية التدهور العربي، ولذلك لن يصبح درب الصعود سهلاً؛ ينبغي بدءاً وقف التردي والتراجع.. هذه مهمة أولى؛ وفي الوقت نفسه تتصاعد المقاومة.. وهذه مهمة ثانية؛ ومن بعد يجب التقدم نحو توازن رعب.. وهذه مهمة ثالثة. وليستمر الحصار والتضييق.. وهذه مهمة رابعة؛ ومن ثم تأتي مرحلة الهجوم الحضاري العام.. وهذه مهمة خامسة(1).

وإذا كانت الاستراتيجيا هي دائماً مفاضلة بين اختيارات، فإنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الاستراتيجيا المتوخاة للصراع العربي ـ الصهيوني تنطلق من أزمة عميقة تهدد الأمة في مستقبلها نفسه وليس في مجرد خياراتها.

إن الخمسين سنة الأخيرة ـ من نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى آخر القرن العشرين ـ استهلكت مرحلة من حياة الأمة ولم يعد باقياً لدى هذه المرحلة ما تعطيه للمستقبل. وسواء كان ذلك النصف قرن خيراً أو كان شراً أو كان مزيجاً من الاثنين، فالحقيقة أن نهاية قرن تتوافق تماماً مع نهاية مرحلة.

وإذا كانت حسابات الفلك تعلن قرناً جديداً عندما ينتهي قرن سبق، فإن حسابات الحياة لا تملك هذه الدقة بحيث يكون في مقدورها أن تعلن مجيء مرحلة جديدة بعد انقضاء مرحلة قديمة، بل ربما كان العكس هو الصحيح لأن تلك المرحلة التي استهلكت نفسها في نصف القرن الأخير لا تزال مصممة من أجل استمرار بقائها ـ على أن تستهلك الأمة نفسها كي تضمن امتداد عمرها في القرن المقبل.. لكن من المؤكد أن الأمم أكبر من المراحل في حياتها، لأن الأمم باقية والمراحل عابرة.

وقد يمكن القول ان مواقع الأمل الحقيقي في نشأة ونمو مرحلة جديدة هي نفسها تلك المواقع الطبيعية لقوى المجتمع المدني ومؤسساته الأصلية ـ وليست المصنوعة ـ والتي كانت دائماً حاضنة التجديد في حياة الأمة، وكانت ـ قبل التنظيمات السياسية ـ محيطاً واسعاً ولدت ونشأت فيه كل عوامل النهوض والتقدم، وهي في هذا العصر تجد نفسها في كل بلد عربي، على تواصل فعال

---

(1) اعتمد الجزء المتقدم على: جوزيف سماحة، سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية» (بيروت: دار النهار، ١٩٩٣).

وخلاق مع مثيلات لها على رقعة الوطن العربي وعلى اتصال حي بحركة دنياها الواسعة، وفوق ذلك تجد نفسها مدعومة ومعززة بثورة في وسائل الاتصال والمعلومات تصنع ظاهرة جديدة تماماً وغير مسبوقة في التاريخ الاجتماعي والسياسي للأوطان ولما حولها إلى آخر المدى.

وإذا جاز لأحد في الأمة العربية أن يتطلع بأمل إلى مستقبل، فإنه ينبغي تأكيد ضرورتين على الطريق إلى أي مستقبل:

● **الضرورة الأولى** أن تنزع الأمة نفسها من فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويتها، بحيث أصبح تخليد وتأبيد الهزيمة وسيلة لتبرير العجز والقعود. إن رجلاً يمكن أن ينهزم، وجيشاً يمكن أن ينهزم، ونظاماً يمكن أن ينهزم، ومرحلة يمكن أن تنهزم، ولكن الأمم لا تنهزم إلا في حال انهزام إرادتها، وتلك هي العبرة الأهم والأكبر في كل صراعات التاريخ قديماً وحديثاً.

● **والضرورة الثانية** أن مستقبل الأمة قادر على الوفاء بوعده إذا هي استوعبت عمق وضرورات الحقائق التي صنعها اتصال الأرض والتاريخ واللغة والثقافة والمصلحة والأمن بين شعوبها. وإذا كان الرئيس «شيراك» يذهب إلى أن «اللسان وحده جامع»، فكيف باللسان مضافاً إليه القلب والعقل، مضافاً إليهما الضمير والحس، وجميعها فوق أرض واحدة وعلى أرضية مشتركة.

ولا شك في أن استعادة ثقة الأمة في نفسها وثقتها بمستقبلها المشترك.. هو في حد ذاته المعادل السياسي لمائة ترسانة نووية.

المـراجــع

١ ـ العربيـة

كتب

أمين، جلال أحمد. **المثقفون العرب وإسرائيل**. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨.

ــــــــ. **المشرق العربي والغرب: بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

الجزائري، محمد. **احتلال العقل: التطبيع، الحصار، صراع الغد**. لندن: دار الوراق، ١٩٩٩.

حسين، غازي. **القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة**. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٨.

الحوت، شفيق. **اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً: الحل المرفوض**. بيروت: دار الاستقلال، ١٩٩٤. (أوراق الاستقلال؛ ورقة رقم ٢)

الدجاني، أحمد صدقي. **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

سعيد، ادوارد. **أوسلو ٢: «سلام بلا أرض»**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٥.

ــــــــ. **«غزة ـ أريحا» سلام أمريكي**. تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٤.

سماحة، جوزيف. **سلام عابر: نحو حل عربي لـ «المسألة اليهودية»**. بيروت: دار النهار، ١٩٩٣.

سيف الدولة، عصمت. **عن العروبة والإسلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢)

شولش، ألكزندار. **تحولات جذرية في فلسطين**. ترجمة كامل العسلي.

فرسخ، عوني. **مخطط التفتيت: التحدي الإمبريالي - الصهيوني المعاصر**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

قطريب، اسماعيل. **التطبيع: الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتحاربة**. دمشق: دار نشر الأنصار، ١٩٩٩.

مطر، جميل وعلي الدين هلال. **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣.

معلوم، حسين وأمين اسكندر. **عبور الهزيمة**. ليماسول، قبرص: دار الملتقى للطباعة والنشر، ١٩٩٧.

هيكل، محمد حسنين. **اتفاق غزة - أريحا أولاً: السلام المحاصر بين حقائق اللحظة وحقائق التاريخ**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ ورقة رقم ٢٥)

ـــــــ. **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**. ٣ كتب. بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦.

الكتاب الأول: **الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية**.

دوريات

أبو ستة، سلمان. «سياسة الترحيل والتوطين في الفكر الصهيوني: إلى عمل عربي موحد لمقاومة مشاريع التوطين.» **السفير**: ٢٤/٨/١٩٩٩.

أبو غزالة، عبد الحليم (المشير). «هزيمة إسرائيل ممكنة بهجوم صاروخي عربي.» **العربي**: ٢/١٢/١٩٩٩.

بزي، يوسف. ««التطبيع» خرافة على خرافة: ترسيم الثقافة!.» **الناقد**: السنة ٦، العدد ٧٠، نيسان/ ابريل ١٩٩٤.

بشور، معن. «السلام والتطبيع الثقافي والإعلامي.» **الدراسات الإعلامية:** العدد ٨٤، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦.

بلقزيز، عبد الإله. «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٥٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ـــــــ. «موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية.» **المستقبل العربي:** السنة ٢٢، العدد ٢٤٦، آب/ أغسطس ١٩٩٩.

الحسيني، مصطفى. «الفلسطينيون في مفاوضات الوضع النهائي.» **السفير:** ١٥/ ٩/ ١٩٩٩.

ـــــــ. «كيف نحلل إسرائيل؟. . لماذا تفتح مؤسستها الأمنية أمام الرعايا العرب؟.» **السفير:** ٢٦/ ٨/ ١٩٩٩.

ـــــــ. «المفاوضات النهائية: عوامل مؤاتية.» **السفير:** ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٩.

حماد، مجدي. ««فلسطين ١٩٨٣». . ؟ البدائل المتاحة أمام الدول العربية لحل الصراع.» **شؤون عربية:** العددان ٣٣ ـ ٣٤، تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

الدجاني، أحمد صدقي. «رؤية حضارية للصراع العربي ـ الصهيوني.» **المستقبل العربي:** السنة ٢١، العدد ٢٣٩، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩.

ـــــــ. «عن قضية القدس والتسوية السياسية: الموقف الفلسطيني من قضية القدس الرسمي وغير الرسمي.» **شؤون عربية:** العدد ٩٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

ـــــــ [وآخرون]. «ندوة المستقبل العربي: تطورات القضية الفلسطينية.» أدار الندوة أحمد صدقي الدجاني؛ أعدّ ورقة العمل وحيد عبد المجيد؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض. **المستقبل العربي:** السنة ١٢، العدد ١٢٣، أيار/ مايو ١٩٨٩.

زريق، برهان. «التطبيع يتماهى مع التطويع والتغريب والتفريق.» **الفكر العربي:** السنة ١٧، العددان ٨٥ ـ ٨٦، صيف ـ خريف ١٩٩٦.

سلامة، غسان. «العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية.» **الفكر العربي:**

السنة ٢، العددان ١١ ـ ١٢، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩.

سماحة، جوزيف. «الملاحظات في دفتر التسوية: رفض التوطين في لبنان: التقاء «القومي» بـ «ما دون الوطني».» **الحياة:** ٣١/٨/١٩٩٩.

شكر الله، هاني. «انهيار قمة فاس ومعضلة البدائل في التسوية السلمية.» **السياسة الدولية:** السنة ١٨، العدد ٦٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

صايغ، أنيس. «الجانب الأخطر من اتفاق أوسلو.» **السفير:** ٢/١٠/١٩٩٨.

ـــــــ. «الفصائل الفلسطينية والنقلة النوعية.» **السفير:** ٢٠/٨/١٩٩٩.

العمار، منعم. «القدس في الاستراتيجية الإسرائيلية: تكريس احتلال، وتغييب مقصود للهوية.» **شؤون عربية:** العدد ٩٦، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

««قضايا التسوية والصراع العربي ـ الإسرائيلي»، مقابلة مع الأستاذ محمد حسنين هيكل.» أجرى الحوار مجدي حماد. **المستقبل العربي:** السنة ٤، العدد ٣١، أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

كيالي، ماجد. «الحركة الوطنية الفلسطينية وتحولات من التحرير إلى الاستقلال.» **الحياة:** ١٩/١٠/١٩٩٩.

ـــــــ. «التطبيع بين الخاص والعام: مستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.» **شؤون الأوسط:** العدد ٤٢، تموز/يوليو ١٩٩٥.

كركوتي، مصطفى. «التجربة تتكرر في إسرائيل أيضاً: المواجهة قد تتحول «حرباً أهلية ثقافية» مع الأصوليين.» **الحياة:** ٢١/٢/١٩٩٩.

الكواري، حمد عبد العزيز. «ثقافة السلام.» **الحياة:** ١٤ ـ ١٦/١٠/١٩٩٩.

مقصود، كلوفيس. «دور «المؤرخين الجدد» في حماية المشروع الصهيوني.» **الحياة:** ٢٩/٨/١٩٩٩.

النهار: ١٥/٢/١٩٩٩.

ندوات

الحال الفلسطيني بعد ثلاثين عاماً من حزيران ١٩٦٧. تحرير غسان عبد الخالق؛ مراجعة علي محافظة. عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ١٩٩٨.

ندوة «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل)، بيروت، ١٠ - ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩.

٢ - الأجنبيـة

Books

The Palestinians in Israel: Is Israel the State of All Its Citizens and «Absentees»?. Translated and edited by Nur Masalha. Nazareth: Galilee Center for Social Research; London: Scholarship Fund for Publications on Israel, 1993.

Thompson, James Westfall. *Economic and Social History of the Middle Ages, 300-1300*. New York: Ungar, [1959]. 2 vols.

Tibawi, Abdul Latif. *British Interests in Palestine, 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise*. [London]: Oxford University Press, 1961.

Periodicals

Ajami, Fouad. «The End of Pan-Arabism.» *Foreign Affairs:* vol. 57, no. 2, Winter 1978-1979.

Heikal, Mohammed Hasanayn. «Egyptian Foreign Policy.» *Foreign Affairs:* vol. 56, no. 4, July 1978.

Laroui, Abdallah. «Western Orientalism and Liberal Islam: Mutual Distrust?.» *MESA Bulletin:* vol. 31, no. 1, July 1997.

هذا الكتاب

إن غاية هذه الدراسة أن تقدم فهماً حقيقياً للصراع وللتسوية، في أبعادهما الإقليمية والعالمية. فمن الصحيح أن الدولة العبرية هي العدو المباشر، ولكن دورها يأتي في إطار الدور الذي تمارسه قوى الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي إطار هذا الفهم العام تؤكد الدراسة أن «باب البدائل» مفتوح، وينبغي أن يظل مفتوحاً باستمرار، لأن عمليات التسوية الجارية لا يمكن أن تتحول إلى نوع من «القدر».. لا راد لقضائه، ولأن إرادة الأمة ترفض الاستسلام وتعتصم بالمقاومة. وهنا تكمن أهمية رسم «استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي ـ الصهيوني».. لأن الإرادة وحدها لا تكفي!

وتتوجه هذه الاستراتيجية إلى كل الذين يرونها مقبولة فكرياً وممكنة عملياً، مهما كانت خلفياتهم ومواقفهم.. وتدعوهم من ثم إلى العمل، كل في حدود ما يقبل به، وما يقدر عليه.

ويضم هذا الكتاب الصياغة المعدلة للدراسة التي سبق تقديمها إلى ندوة «مركز دراسات الوحدة العربية» بعنوان: «العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل ـ نحو استراتيجية وخطة عمل»، بعد أن جرت إعادة صياغتها مرات عدة، وألحقت بها إضافات جوهرية حول قضايا: مفاوضات الوضع النهائي، وثقافة السلام، والتوطين، واليهود العرب، وحركة «السلام الآن»، والمؤرخون الجدد.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن